المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴷ ⵓⵙⵙⵍⵎⴷ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

التقرير السنوي

عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

2018

التقرير السنوي

عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

2018

يوليوز 2019

الإيداع القانوني: 2019MO3118
ردمك: 978-9920-785-12-9

صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله

مقتطفات من الخطب الملكية المتعلقة بالتربية والتكوين

«(...) للنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيأة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل ولمستقبل المغرب، بلدا وأمة (...)»

من خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012

« (...) في هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانكباب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية.

ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل لإشكالية لغات التدريس، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل (...)»

من خطاب افتتاح الدورة الأولى للسنة الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة لسنة 2014

«(...) ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا (...)

كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون - إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية.»

من خطاب عيد العرش لسنة 2015

« (...) والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين. (...)

ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب.»

من خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية 2017

(...) إذ لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخريج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية، التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل. وهو هدر صارخ للموارد العمومية، ولطاقات الشباب، مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة.

(...) وأمام هذا الوضع، ندعو للانكباب بكل جدية ومسؤولية، على هذه المسألة، من أجل توفير الجاذبية والظروف المناسبة لتحفيز هذه الكفاءات على الاستقرار والعمل بالمغرب. ومن أجل التصدي للإشكالية المزمنة، للملاءمة بين التكوين والتشغيل، والتخفيف من البطالة، ندعو الحكومة والفاعلين لاتخاذ مجموعة من التدابير، في أقرب الآجال، تهدف على الخصوص إلى :

- أولا : القيام بمراجعة شاملة لآليات وبرامج الدعم العمومي لتشغيل الشباب، للرفع من نجاعتها، وجعلها تستجيب لتطلعات الشباب، على غرار ما دعوت إليه في خطاب العرش بخصوص برامج الحماية الاجتماعية.

  وفي أفق ذلك، قررنا تنظيم لقاء وطني للتشغيل والتكوين، وذلك قبل نهاية السنة، لبلورة قرارات عملية، وحلول جديدة، وإطلاق مبادرات، ووضع خارطة طريق مضبوطة، للنهوض بالتشغيل.

- ثانيا : إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجيه المبكر، سنتين أو ثلاث سنوات قبل الباكالوريا، لمساعدة التلاميذ على الاختيار، حسب مؤهلاتهم وميولاتهم، بين التوجه للشعب الجامعية أو للتكوين المهني.

  وبموازاة ذلك، ندعو لاعتماد اتفاقية إطار بين الحكومة والقطاع الخاص، لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الدراسة دون شواهد، بما يتيح لهم الفرص من جديد، لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية.

- ثالثا : إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام، وتواكب التحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر للاندماج المهني.

  لذا، يتعين إعطاء المزيد من العناية للتكوين المهني بكل مستوياته، وإطلاق جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب، حسب متطلبات المرحلة، مع مراعاة خصوصيات وحاجيات كل جهة. (...)

- سادسا : وضع برنامج إجباري على مستوى كل مؤسسة، لتأهيل الطلبة والمتدربين في اللغات الأجنبية لمدة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتعزيز إدماج تعليم هذه اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية. إن قضايا الشباب لا تقتصر فقط على التكوين والتشغيل، وإنما تشمل أيضا الانفتاح الفكري والارتقاء الذهني والصحي. (...)

من خطاب ذكرى ثورة الملك و الشعب 2018

«تطبيقا لأحكام الفصل 160 من الدستور، يقدم المجلس تقريرا عن حصيلة وآفاق عمله كل سنة على الأقل.

يرفع رئيس المجلس هذا التقرير إلى الملك، ويوجهه إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان.

وينشر هذا لتقرير بالجريدة الرسمية.»

(المادة 5 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[1])

1 - الجريدة الرسمية عدد 6257 بتاريخ 19 رجب 1435 (19 ماي 2014)، ص 4564.

الفهرس

تقديم 13

الفصل الأول: حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2018 19

أولاً: حصيلة الأعمال المرتبطة بالمهمة الاستشارية والاقتراحية 2018..... 21

1. «مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي»..... 21

2. «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير» 25

3. «الحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة» 31

ثانياً: حصيلة الأعمال المرتبطة بالمهمة التقييمية 37

1. تقييم التعليم العالي مؤشِّر لمدى الارتقاء بالفرد والمجتمع 37

أ- متطلبات تعليمٍ عالٍ مرجعي 37

ب- جامعة يكبح تطورها ضعف مردودية النظام المفتوح 38

ج- تعليم عالٍ يواجه تحديات 39

2. التربية الدامجة باعتبارها مؤشراً على الإنصاف في الولوج للتربية 39

أ- تقدم معياري ملحوظ..... 39

ب- تحليل تطور السياسات والبرامج المتعلقة بتربية الأطفال في وضعية إعاقة 40

ج- تربية الأطفال في وضعية إعاقة: التجارب الميدانية 41

د- أي نموذج لتربية الأطفال في وضعية إعاقة من أجل ترسيخ مبدأ الإنصاف؟..... 42

3. تتبع الجودة عبر نتائج التلامذة المغاربة في الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية PIRLS 2016..... 43

أ. أهمية تقييم مكتسبات التلامذة لقياس الجودة 43

ب. كفايات التلامذة المغاربة على محك الدراسات الدولية..... 44

4. الأطلس الترابي أداة لقياس الإنصاف الترابي 45

أ- الأطلس المجالي الترابي للتعليم الخاص 45

ب- التعليم الخاص والمقارنة الدولية 46

ج- التوزيع الترابي للتعليم الخاص 46

ثالثا : حصيلة الأنشطة العلمية للمجلس 47

1. ندوة حول «تقييم السياسات العمومية في التربية والتكوين: مقاربات ومنهجيات»..... 47

2. ندوة علمية في موضوع «الابتكار التربوي ودينامية الإصلاح في المغرب»..... 48

3. ورشات حول التوجيه التربوي 50
4. المشاركة في أنشطة المجلس الوطني لتقييم منظومة التعليم المدرسي -فرنسا 50
الفصل الثاني : آفاق عمل المجلس برسم سنة 2019 53
أولا: آفاق المهمة الاستشارية والاقتراحية 55
1. مشروع تقرير حول «التكوين المهني الأساس: مفاتيح من أجل إعادة البناء» 55
2. مشروع حول «التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص» 56
3. مشروع حول «مقومات التدبير الجيد للتغيير في منظومة التربية والتكوين» 57
4. مشروع حول «الإطار المرجعي لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج» 57
5. مشروع رأي حول «تعليم الأطفال في وضعية إعاقة» 58
6. مشروع حول «مهن التدريس والتكوين والبحث: المكتسبات، الاختلالات، آفاق التطوير والتجديد» 59
7. مشروع تقرير «التعليم العالي في أفق 2030، الآفاق الاستراتيجية» 60
8. مشروع تقرير حول «جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ: شريك أساسي من أجل تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء» 60
9. مشروع حول «الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية» 61
10. استكمال مشروع الرأي ومشروع التقرير المصاحب له عن «التعليم والتكوين الخاصين في المغرب» 62
11. استكمال مشروع تقرير عن «التعليم الديني بالمغرب» 63
ثانياً: آفاق المهمة التقييمية 65
1. دراسة حول «الأسر والتربية: تصورات وانتظارات وطموحات»، بحث وطني 65
2. البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2019 66
3. تقييم منظومة التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود 67
4. تقييم منظومة التوجيه التربوي 67
5. تقييم البحث العلمي في المغرب 68
6. البوابة الإحصائية « educationdata.ma » 69
7. إطار الأداء لمؤشرات تتبع تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 70

8. الأطلس الترابي للهدر المدرسي 70
9. دراسة حول مهنة المدرسين وظروف عملهم..... 71
10. دراسة حول «الطلبة والحياة الجامعية»..... 71
11. مشاريع تقييم بشراكة مع اليونيسيف 72
ثالثاً: آفاق الأنشطة العلمية للمجلس 73
1. لقاءات تواصلية، بمناسبة صدور أي عمل من أعمال المجلس: 73
2. اللقاءات الجهوية الثالثة:..... 74
3. ندوة دولية حول: التربية الدامجة بشراكة بين الهيئة الوطنية للتقييم واليونيسيف
(يناير 2019)؛ 75
4. ندوة بمبادرة من الهيئة الوطنية للتقييم، في موضوع تقييم المؤسسات التعليمية:
الرهانات والمنهجيات (يونيو أو أكتوبر 2019)؛ 76
5. محاضرة دولية توأم للهيئة الوطنية للتقييم، بشراكة مع المجلس الوطني لتقييم المنظومة
المدرسية بفرنسا CNESCO في موضوع: «التكوين المستمر للأطر البيداغوجية»، مع تنظيم
ورشتين حول النموذج المغربي) نونبر 2019..... 76
6. ورشات وطنية للهيئة الوطنية للتقييم لمواكبة مشاريع التقييم..... 76
خاتمة : تحديات ورهانات 77
ملاحق 81

تقديم

تقديم

يشكل تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، عن حصيلة وآفاق عمله لحظة سنوية للوقوف على الأهداف الجوهرية لسيره وأعماله، وعلى القيمة المضافة المتوخاة من إنتاجاته ومن مشاريعه المبرمجة، في نطاق ممارسته للمهام المناطة به، وإسهاما منه في خدمة المدرسة المغربية وإنجاح إصلاحها التربوي.

تتمثل هذه الأهداف، على الخصوص، فيما يلي:

- **الهدف الأول:** تفعيل المجلس باستمرار لوضعه المتمثل في كونه مؤسسة دستورية للحكامة الجيدة وللنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة، وبالديمقراطية التشاركية، من خلال الأعمال الاستشارية والاقتراحية والتقييمية التي يقوم بها طبقاً لاختصاصاته الدستورية والقانونية؛
- **الهدف الثاني:** تجسيد التفاعل العضوي القائم بين أعمال المجلس وبين واقع المنظومة التربوية وآفاق الارتقاء بها على نحو شمولي أو قطاعي أو موضوعاتي، وهي غاية تجسد التجاوب مع أسئلة المجتمع والقضايا المطروحة في المنظومة التربوية، والإنصات لنبض المدرسة المغربية، ومحاولة الإسهام في تحديد مواطن قوتها ومكامن تعثرها، واستشراف سبل تطويرها، حيث تجسد الأعمال الاستشارية والاقتراحية والتقييمية التي يقوم بها المجلس، دوره بوصفه مؤسسة للتفكير الاستراتيجي في قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي، يسهم من خلاله إلى جانب باقي المتدخلين، في دينامية الإصلاح التربوي؛
- **الهدف الثالث:** إبراز البعد التراكمي لأعمال المجلس والبناء التدريجي لذاكرته وحفظها؛ ذلك أن المجلس بعد إنتاجه للتقرير التحليلي لتطبيق ميثاق التربية والتكوين وللرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، يواصل أعماله الهادفة إلى تعميق منظور الإصلاح وإغنائه في مواكبة للمستجدات، كما يبين من خلال هذا التقرير النمو التصاعدي لرصيده الإنتاجي في خدمة قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- **الهدف الرابع:** ترسيخ تواصُل المجلس مع القطاعات والمؤسسات المعنية، ومع الفاعلين التربويين، ومع المجتمع والرأي العام، حول أعماله وإصداراته، مع جعل النشر السنوي لهذا التقرير فرصة للتفاعل مع أدوار المجلس ومهامه وما تسفر عنها من إنتاجات؛
- **الهدف الخامس:** جعل التقرير السنوي وقفة لتأمل الذات، كفيلة باستجلاء مكامن ضعفها قصد تجاوزها، واستخلاص العبر منها، وأيضا استكشاف مواطن قوتها لتوطيدها وتطويرها من أجل ضمان سير المجلس وأدائه لمهامه على النحو الأمثل.

هذه الأهداف، تؤطر تقرير المجلس عن حصيلة وآفاق عمله لسنة 2018، والذي يأتي في سياق يتميز بكونه:

- يعَدُّ الرابع من نوعه منذ تنصيب المجلس سنة 2014؛
- يصادف فترة التحضير لاختتام المجلس لولايته الأولى، وقرب الإعداد لآفاق الولاية الثانية؛
- يصدر في أثناء سيرورة المصادقة، من قبل السلطة التشريعية، على مشروع القانون-الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفق ما أوصت به الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 (الرافعة الثانية

والعشرون: تعبئة مجتمعية مستدامة)، بغاية صياغة مضمون هذه الرؤية في قانون - إطار، يصادق عليه البرلمان، يُتّخَذ بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه، والمتابعة المنتظمة لمساراته؛

- يأتي إبان لحظة تعرف نقاشا عموميا حول قضايا الإصلاح الجاري، وما يعترضه من صعوبات.

وتشكل حصيلة عمل المجلس لسنة 2018 هاته، إجابة عن أسئلة موضوعاتية، تهم التوجهات ذات الصلة بإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، والتي تشغل بال الرأي العام بحكم راهنيتها، وباعتبارها من أولويات الإصلاح.

في هذا الصدد، انكب المجلس ولجانه، والهيئة الوطنية للتقييم لديه، على مشاريع حيوية بالنسبة لهذه المنظومة، تتعلق، أساسا، بمساهمة للمجلس في إعادة النظر في النموذج التنموي؛ وبالارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث؛ وبالحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة، علاوة على عدد من التقييمات همّت، على الخصوص تقييم تموقع التلاميذ المغاربة في الدراسات والمسابقات الدولية، وتقييم التعليم العالي، وتربية الأطفال في وضعية إعاقة، وتقييم التعليم الخاص...

ينبع اهتمام المجلس بهذه القضايا، من كونها تشكل انشغالا مجتمعيا حقيقيا، ولكون حل الإشكاليات التي تطرحها، سيكون له وقع فعلي على إصلاح المنظومة التربوية؛ إذ تكمن الغاية الجوهرية من معالجتها، في الإسهام في تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي، باعتبارها مرتكزات الرؤية الاستراتيجية.

سيرا على هذا النهج، تهم آفاق العمل، عددا من الأسئلة الأخرى، ذات الصبغة الجوهرية بالنسبة للمنظومة التربوية، هدفها مواصلة إغناء وتعميق رافعات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح ومستلزماتها، والإجابة عن الانشغالات ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع المغربي، منها ما ينصب على قضايا هامة من قبيل: التمييز الإيجابي بالنسبة للتمدرس لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛ وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة؛ والمهن التربوية؛ وإصلاح التعليم العالي؛ والبعد الثقافي في المدرسة المغربية؛ والتدبير الجيد للتغيير، والتعليم الخاص؛ والتعليم الديني...؛ ومنها ما ينصب على مواصلة التقييمات التي تهم مختلف أوجه الشأن التربوي الوطني، ولاسيما مجالات: تتبع تنفيذ الرؤية الاستراتيجية؛ والبحث العلمي؛ والإدارة التربوية...، علاوة على تعزيز المقاربة التشاركية وانفتاح المجلس على محيطه، عبر الأنشطة التواصلية، والملتقيات العلمية، وتوسيع التعاون مع القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

أما منهجية هذا التقرير، فتتأسس على شقين متكاملين:

- تقديم عناصر تشخيصية لموضوع العمل الذي أنتجه المجلس، المتعلقة برصد الاختلالات التي تعيشها المنظومة، في الجوانب التي تم الاشتغال عليها؛
- تقديم توصيات واقتراح حلول لتجاوز الإشكاليات التي تم رصدها.

إلى جانب ذلك، يحاول هذا التقرير الحفاظ على الخيط الناظم، بين الأعمال المنجزة، والأهداف الخمسة السابق ذكرها، مع إبراز خاصياته، باعتباره التقرير السنوي الأخير في الولاية الحالية للمجلس.

لذلك، فهذا التقرير يرتكز، من حيث بنيته، ومن حيث صياغة نصه، وطريقة تقديم مضمونه، على نفَس استراتيجي، يتجاوز الصياغة الوصفية، إلى أسلوب تفسيري، يقدم محصلة تركيبية لهذه الأعمال، من زاوية

أهدافها، والدواعي التي أملت الاشتغال عليها، والحلول التي يقترحها لتجاوز الاختلالات المرتبطة بكل موضوع، والقيمة المضافة التي تحملها بالنسبة للمنظومة.

من المفيد أيضا، إثارة الانتباه من خلال هذا التقرير، إلى انطلاق دينامية تفاعلية بين التقييميات، وبين الأعمال الاستشارية والاقتراحية، حيث أضحت التقارير والآراء المنجزة من قبل اللجان الدائمة للمجلس ومجموعات العمل الخاصة لديه، تستند إلى الأعمال التقييمية التي تنجزها الهيئة الوطنية للتقييم لدى هذه المؤسسة؛ إذ يسجل تقرير هذه السنة أن التنسيق أصبح أكثر قوة بين المهمتين، التقييمية والاقتراحية.

في ارتباط بهذا التوجه، ينبغي التأكيد على ما يلي:

- إن الأعمال التقييمية للمجلس التي تنجزها الهيئة الوطنية للتقييم لديه، ترتكز على المنهجيات العلمية وأدوات القياس والتقدير المتعارف عليها دوليا بما في ذلك، تحليل وتفسير قاعدة المعطيات الإحصائية، واعتماد المؤشرات الكمية والنوعية الجاري بها العمل أكاديميا، إلى جانب أبحاث ميدانية وأطاليس موضوعاتية، وبرامج لقياس المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية، وشراكات مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص، علاوة على استلهام الممارسات الدولية الناجحة في مجال التقييم التربوي؛ غاية كل ذلك، تحسين أداء المنظومة التربوية والارتقاءُ بأدائها والرفعُ من جودتها، وتنويرُ الرأي العام والإسهام في اتخاذ القرار الأمثل فيما يخص السياسات العمومية المرتبطة بالتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل إنجاح مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛
- أما المشاريع والأعمال المنجزة من قبل اللجان الدائمة للمجلس ومجموعات العمل الخاصة لديه، فإنها تعتمد في إنجازاتها مقاربةً تزاوج بين تشخيص نقط القوة ومكامن الضعف المرتبطة بكل مشروع من المشاريع المدرجة في برنامج عمل المجلس، وبين الرؤية الاستشرافية القائمة على تقديم اقتراحات وحلول وتوصيات للإسهام في تحقيق التغيير المنشود.

من أجل ذلك، ترتكز هذه المقاربة، بالأساس على ما يلي:

- الأعمال التشخيصية التي تنجز تحت إشراف لجان المجلس؛
- الأعمال التقييمية التي تنجزها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس؛
- نتائج جلسات الاستماع لمختلف الفاعلين، والمتخصصين، والمسؤولين المعنيين بكل قضية من القضايا التي تشكل موضوع اشتغال المجلس وهيئاته؛
- خلاصات ورشات العمل والأيام الدراسية التي تعقدها لجان المجلس، وبنيات الدراسة والبحث والتقييم لديه؛
- الاستنتاجات المستمدة من الدراسات المقارنة للتجارب الدولية؛
- الاستناد إلى الخبرات الداخلية للمجلس، وفي مقدمتها الدعم العلمي بمختلف متطلباته لقطب الدراسات والبحث، والمشاركة المتنامية للهيئة الوطنية للتقييم، ولاسيما في الجوانب المتعلقة بالتشخيصات والتحديات؛

- استثمار الأعمال السابقة للمجلس من تقارير، وآراء، وأوراق العمل، ودراسات تشخيصية، ودراسات تقييمية، وأشغال الندوات؛ كل ذلك في إطار الاشتغال بمنطق التراكم والترصيد، والتكامل والانسجام بين أعمال المجلس، والتوثيق والإسهام في بناء الذاكرة.

الفصل الأول:
حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2018

أولاً: حصيلة الأعمال المرتبطة بالمهمة الاستشارية والاقتراحية 2018

أسند المجلس، خلال سنة 2018، إلى لجانه المختصة، مهمة الاشتغال على بعض المواضيع الحاسمة في إصلاح المنظومة التربوية، الهدف منها تقديم تصورات، كفيلة بتعزيز برامج الإصلاح الجاري، وتنوير السياسة العمومية في هذا المجال، والتفاعل الإيجابي مع القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع، إسهاما من المجلس في سيرورة إعادة بناء المنظومة، في اتجاه الإرساء الفعلي لمدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

1. «مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي»

إن كل نمو منصف وتنمية مستدامة يمران عبر الحد من الفوارق، وضمان العدالة الاجتماعية، والإنصاف في التربية. وكل عدالة اجتماعية تبدأ وتمر عبر تربية تحول دون إعادة إنتاج الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القائمة لدى التلاميذ قبل ولوج المدرسة، وتصب كل جهودها لاستدراك هذه الفوارق ولتجاوزها، ضمن مدرسة تؤمِّن تعليما وتكوينا بمستوى عال من الجودة للجميع، دون أي تمييز كيفما كان نوعه، من أجل الرفع الكمي والنوعي للرأسمال البشري، بوصفه الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة والمنصفة.

أ- إسهام في إعادة النظر في النموذج التنموي

وفق هذا المنظور، يتوخى المجلس من تقريره، عن «**مدرسة العدالة الاجتماعية، مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي**»، الإسهامَ في الأعمال الرامية إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الحالي، و«بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة» (الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة - 13 أكتوبر 2017).

يندرج هذا التقرير في إطار الاستجابة للدعوة الملكية الموجهة إلى «الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد»(الخطاب الملكي).

فرغم تبني بلادنا لدستور جديد في 2011، الذي نص على عقد اجتماعي جديد، وعلى مقومات المشروع المجتمعي الديمقراطي، فإن ذلك لم يُترجَم، بما فيه الكفاية، إلى ما يمكن أن يؤثر فعليا في الرفاه الاجتماعي لغالبية المواطنات والمواطنين؛ حيث تتواصل أوجه العجز في مجال التنمية البشرية، والنقص الواضح فيما يتعلق بالرأسمال البشري؛ مما يحد من التنمية ومن إنتاج الثروة، ومن مناصب الشغل، ومن تحسين مستوى عيش المواطنين ورفاهيتهم.

ب- الفوارق المدرسية، إحدى بؤر كبح تطور المجتمع المغربي

رغم مرور ما يربو عن ثلاث سنوات على تبني الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 خارطةَ طريقٍ لإصلاح المدرسة المغربية، فإن تطبيقها الفعلي، ما زال مشوبا ببعض التردد؛ مما يعني أن أزمة التربية أزمة بنيوية، وتشكل تحديا كبيرا للأمة المغربية.

من مظاهر هذه الأزمة: ضعف مكتسبات التلاميذ، وعدم ملاءمتها لحاجات البلاد الحالية والمستقبلية، ولسوق الشغل، كما تجليها طبيعة القيم التي تلقنها المدرسة، علاوة على انعدام الإنصاف، وتعميق الفوارق؛ علما أن

مهمة المدرسة يتعين أن تقوم على فك الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الأصلية الموجودة بين التلاميذ، وبين مستقبلهم الدراسي والتكويني والاجتماعي؛ مما يجعل العجز التربوي متفاقما جراء الفوارق الاجتماعية، التي تعيد المدرسة إنتاجها.

ذلك أن الفوارق الاجتماعية، كما وقف على ذلك هذا التقرير، ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط توزيع الثروات، والفقر، وضعف الولوج إلى الرفاه الاجتماعي، كما تتوسع أكثر في النظام الاجتماعي، جراء اختلالات المدرسة؛ خصوصا أن هذه الفوارق الاجتماعية الأصلية للتلاميذ، وإن كانت من ضروب الظواهر التي توجد خارج أسوار المدرسة، فإنها قد تتكرس بفعل المنظومة التربوية نفسها، ذلك أن الفوارق الحاصلة في التربية والتكوين، تحمل في طياتها وسيلة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية.

كما تتسم المنظومة التربوية الوطنية بتقاطب اجتماعي ومدرسي بين عدة أنواع للتعليم، المدرسة العمومية القروية، والشبه حضرية من جهة، والمدرسة الحضرية في الأحياء الراقية من جهة أخرى، والمدرسة الخاصة، ومدارس البعثات الأجنبية، وهو تعدد له انعكاس سلبي جلي على المناخ المدرسي.

هكذا، فإن الفوارق الاجتماعية، والفوارق المدرسية، والتفاعل الجدلي بينهما، تعد مصدرَ كبحٍ لتطور المجتمع.

ج- بناء نموذج تربوي قوامه العدالة المدرسية: تحدٍّ مركزي

يستلزم الحد من الفوارق التربوية المذكورة، أن يتيح النموذج التربوي الوطني، نفْسَ فرَص الولوج والنجاح لجميع التلاميذ، في إطار الطموح المتعلق بتحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء للجميع.

غير أن تحقيق هذا الطموح يفترض، بالضرورة، الربط بين محاربة الفوارق الاجتماعية والمدرسية على السواء، وبين ضمان تنمية اقتصادية مستدامة؛ لذلك، تعتبر معرفة الفوارق الحاصلة داخل المنظومة التربوية، والاعتراف بها، تحديا أولا، يجب رفعه في طريق تجديد النموذج التنموي، علاوة على تحدي الحد من إرث الفوارق المدرسية، وتحدّ حاسم يهمُّ بناء نموذج تربوي قائم على العدالة المدرسية.

د- توفير تربية عادلة وذات جودة ضرورة لا غنى عنها بالنسبة إلى النموذج التنموي

يستلزم الذهاب نحو مجتمع يقوم على الاستحقاق والعدالة الاجتماعية، أولا وقبل كل شيء، فكُّ الارتباط بين الأصل الاجتماعي للتلميذ، وبين رأسماله الدراسي؛ أي ضرورة اعتبار الاستحقاق الشخصي، بمثابة الوسيلة الوحيدة للارتقاء الاجتماعي، من خلال التمكين من تربية وتكوين منصفين وجيدين، أخذاً بعين الاعتبار أن الترقي الاجتماعي عاملٌ أساس للتماسك الاجتماعي.

إن استدراك أثر الفوارق الاجتماعية بين التلاميذ، يستدعي العمل على معالجة الأبعاد المؤثرة في هذه الفوارق، من قبيل: البعد الأسري: ذلك أن الرأسمال التربوي والتعليمي والثقافي للأسرة، إذا أضيف إلى الرأسمال المادي، يحدد الفوارق بين الإنجازات المدرسية للتلاميذ، والبعد المؤسساتي المرتبط بالعرض التربوي، وما يطبعه من ميز، من حيث الموارد المتاحة، بين الأوساط الجغرافية للمؤسسات التربوية. وهي الأبعاد نفسها التي أبرزها تقرير المجلس حول بيرلز 2016.

من شأن تحسين المستوى التربوي العام للسكان أن يعزز منحى الحد من الفوارق المدرسية الناجمة عن انعكاسات المستوى الثقافي للأسر: محاربة الأمية وتجفيف منابعها؛ جعل التعليم الإلزامي للأطفال من 4 إلى 15

سنة واقعا فعليا، علاوة على الاحتفاظ بجميع التلاميذ في المدرسة؛ عبر جعل محاربة التكرار والرسوب والانقطاع المبكر عن الدراسة، وكذلك التمكن من الكفايات اللغوية والمعرفية المطلوبة، ركائزَ أساسية يقوم عليها التعليم الإلزامي المنصف.

تقتضي العدالة المدرسية، تمكين التلاميذ عند نهاية التعليم الإلزامي من اللغتين الوطنيتين، العربية والأمازيغية، شفهيا وكتابة، ومن لغتين أجنبيتين على الأقل، علاوة على التمكن من الأساليب الرياضية والعلمية، والثقافة المنفتحة على العالم، والتمكن من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتملك الكفايات الاجتماعية والأخلاقية؛ وهو ما يدعو إلى توفير الموارد التربوية للتلاميذ، ليس تبعا لمواهبهم ومهاراتهم الذاتية فحسب، وإنما استجابة لحاجاتهم في هذا المجال كذلك.

كما أن توسيع وتحسين نجاعة نظام الدعم الاجتماعي لمواجهة الصعوبات الاجتماعية التي تعترض التلاميذ في وضعية عوز أو هشاشة اجتماعية أو جسدية (برنامج تيسير؛ برنامج مليون محفظة؛ النقل المدرسي ...)، من شأنه المساعدة على الحد من هذه الفوارق؛ ذلك أن هذه المبادرات، وإن كانت نتائجها دالة، وتجسد وعيا متزايدا بأثر الفوارق في أداء المدرسة، فإنها مع ذلك، لا تستجيب، بشكلها الحالي، لجميع الحاجات، ولا تُنفَّذ في إطار منظورٍ شامل، واستهدافٍ ملائم ومنهجي.

يصعب الحديث عن تنمية بشرية فعلية، دون تعليم ما بعد إلزامي منصف، يمكّن الشباب من ولوج مسالك متنوعة للتكوين، تكفل لهم حركية اجتماعية ميسَّرة، ونجاحا شخصيا؛ مما يقتضي إعمال المبدأ الذي يقضي بالمزاوجة بين المساواة وتكافؤ الفرص، وبين التنافس وفق القدرات الشخصية، شريطة أن يضمن ذلك لجميع التلاميذ سبلاً دراسية، ومسالك تعليمية متنوعة.

لذلك، سيكون من المفيد مراجعة نظام التوجيه الحالي، القائم على مقاربة تدبير التدفق والخريطة المدرسية، على نحو يسمح بضبط التدفقات نحو هذه المسالك المتنوعة، بصورة أكثر عدالة ونجاعة، وإضفاء مرونة على هذا النظام، تسمح للتلاميذ بتغيير التوجيه، بشكل سلس، خلال سيرورة التمدرس والتكوين.

على أن يتم تحقيق التثمين المتوخى للتكوين المهني، عبر المعادلة مع المسالك الأكاديمية، في اتجاه جعله فضاء لتنمية الخبرة، ومنفتحا على متطلبات التنافسية الاقتصادية وسوق الشغل؛ مما يستدعي نوعا من المرونة والحركية على أساس جسور مضبوطة يتم إرساؤها بين مستويات التعليم العام، التأهيلي والعالي، وبين مستويات التكوين المهني، دون إغفال تأهيل اليافعين الذين لم يتمكنوا من الحصول على شهادة نهاية التعليم الإلزامي، في إطار نظام مدرسي مندمج، وفق ما تقتضيه العدالة الاجتماعية في هذا الباب.

وأمام التفاوت الواضح في استفادة طلبة التعليم العالي من الموارد والوسائل العمومية المخصصة للتعليم العالي، وهو ما يوسع من اللامساواة في ولوجه، علاوة على كون التراتبية القوية، وتباين القيم التي يمنحها سوق الشغل والمجتمع لمختلف مسالك التكوين، يشكلان نوعا آخر من الفوارق؛ فإن تحقيق العدالة الاجتماعية، يحتم توسيع إمكانات ولوج الشباب ذوي الأصول الاجتماعية المختلفة للتعليم العالي، مع توفير تأطيرٍ فعَّال لهم، من خلال تنويع نماذجِ مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وتحديد أنماط جديدة للانتقاء قصد ولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، على نحو يأخذ بعين الاعتبار، القطاعات والمهن ذات الأولوية بالنسبة إلى حاجات البلاد، في احترام لمبادئ الإنصاف والشفافية والاستحقاق.

من جهة أخرى، فإن الحكامة التربوية الدامجة والمنصفة، يجب أن تصب اهتمامها على طريقة تدبير المؤسسة التربوية والأقسام البيداغوجية، وهو السبيل الأمثل لضبط الفوارق الاجتماعية والمدرسية والتدخل الناجع لتصحيحها.

إذا كانت إعادة النظر في النموذج التنموي، بمثابة إعلان عن طموح في المتناوَل، وإرادة للاستثمار في الرأسمال البشري، باعتبار هذا الاستثمار، يمثل رهانا جوهريا وضرورة ملحة لأي نموذج تنموي، فإن بلادنا، ولأجل تعزيز مكتسباتها، يتعين عليها توفير تربية عادلة وذات جودة، تنمي الثروة البشرية؛ وذلك عبر: بناء قدرات المواطنات والمواطنين، باعتباره عاملا أساسيا في العملية الديمقراطية، وفي العدالة الاجتماعية والإحساس بالمواطنة، وفي خلق الرابط الاجتماعي، وتعزيز القيم المشتركة؛ قيم التضامن، واحترام الاختلاف، والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، واحترام القانون.

ولن تتأتى تنمية الرأسمال البشري، إلا بتحقيق تربية قائمة على الأركان الثلاثة للعدالة:

- العدالة اللغوية: باعتبار التمكن من اللغات شرطا لازما لاكتساب المعارف؛
- العدالة المعرفية والثقافية: التي تمر عبر تربية جيدة للجميع، تغطي تلقين الروح الناقدة، وقيم المسؤولية، والديمقراطية، والمواطنة...، من خلال الحصول على مكتسبات تربوية قائمة على الابداع والفنون والموسيقى والرياضة، والقراءة... التي يتعين إدراجها ضمن المواد الدراسية، وهو ما يساعد على إدراك أهمية الإنسانيات في التفكير في عالم دائم التحول والتقلب؛
- العدالة الرقمية: في وضع بدا فيه الشباب متحمسا للرقميات التي تطورت خارج المدرسة، أمام ضعف تطور البنية التكنولوجية داخل المدرسة، علاوة على استمرار الفوارق في هذا المجال بين الوسطين القروي والحضري، إضافة إلى الولوج التلقائي لعدد كبير من التلاميذ، دون تعلُّم ذلك، بوصفه كفايات، داخل المدرسة. لذلك، فإن رهان الإنصاف الرقمي، يفرض على المنظومة التربوية إرساء التكوين والتربية على الثقافة والكفايات الرقمية للجميع.

على هذا النحو، ومن أجل توفير أساس ديمغرافي للنموذج التنموي الجديد، يتعين توسيع فئة المتعلمين بمثابة سبيل لتوسيع الطبقة المتوسطة، وإعطاء دينامية جديدة للاقتصاد، على أساس توفير سكان متعلمين ومؤهلين تأهيلا جيدا، مما سيوفر للبلاد، الكفاءات الضرورية التي بمقدورها قيادة وإنجاز مشاريعها الكبرى.

كما أن الجهوية المتقدمة التي تبنتها بلادنا، تستلزم توفير نخبة محلية مؤهلة لتنمية مجالها الجغرافي، كما هو الحال بالنسبة إلى الديمقراطية المحلية، التي هي في حاجة إلى نخبة سياسية مؤهلة، تكون قاطرة لتطوير المجال.

بهذا المنظور، الذي يرصد تقرير المجلس تفاصيله، فإن الرفع من جودة المدرسة، وتحسين خدماتها ومردوديتها الداخلية والخارجية، لفائدة الجميع وبدون استثناء، ضرورة لا غنى عنها بالنسبة إلى النموذج التنموي. فالتربية، باعتبارها القاعدة التي يرتكز عليها هذا النموذج، تقتضي ألا نتخلى عن طموح دفع جميع الأطفال نحو النجاح، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية أو الجغرافية، أو جنسهم، أو وضعيتهم الشخصية.

2. «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير»

أ- معالجة عرضانية ومدمجة لمهن التربية والتكوين والبحث

استند المجلس في إعداد هذا التقرير إلى مقاربة عرضانية لموضوع مهن التربية والتكوين والبحث، تقترح جملة من التوجهات العامة والتدابير الكبرى المشتركة بين هذه المهن. علما بأنه برمج، ضمن آفاق اشتغاله، إنجاز تقريرين موضوعاتيَّين يتناولان، كل على حدة، خاصيات مهن التدريس والتكوين والبحث من جهة، ومهن التفتيش والتخطيط والتوجيه والتدبير من جهة ثانية.

يغطي مفهوم «مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث » الذي اعتمده المجلس في هذا التقرير العرضاني، مختلف الهيئات التي ينتظم في إطارها الفاعلون التربويون والفاعلات، خاصة منهم: المربون، والمدرسون، والمكونون، والأساتذة الباحثون، وأطر الإدارة والتدبير، والتوجيه، والتخطيط، والتفتيش...

ب- الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث رافعة ضرورية للنهوض بالمنظومة

انطلق الاشتغال على هذا الموضوع من اعتبار مِهن التربية والتكوين والتدبير والبحث، إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظومات التربية والتكوين. ويعد الارتقاء المستمر بها دعامة ضرورية لتطوير هذه المنظومات والرفع من أدائها ومردوديتها.

يندرج هذا العمل الاستشرافي، في سياق وطني تعرف فيه المنظومة التربوية تفاقم صعوبات وإشكاليات بنيوية، تطول الوضعية القائمة لمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير. كما أن الظرفية الحالية، تتميز بكون الهيئات المهنية للتربية والتكوين والبحث، تعرف حركية كبيرة تتجلى أساسا، في ارتفاع أعداد المتقاعدين، واستقطاب أعداد كبيرة من الفاعلين الجدد، علاوة على ما يقتضيه تعزيز وتطوير النموذج التنموي الوطني من أدوار ومسؤوليات جديدة. كل ذلك يتطلب اعتماد إطار استراتيجي يروم إحداث قطائع مع سلبيات سياسات وأشكال التكوين والتدبير، التي خضعت لها المهن التربوية، ويعمل على توطيد ما تحقق في هذا المجال من مكتسبات.

ينبني هذا الإطار الاستراتيجي المقترح على ثلاثة مرتكزات متكاملة تتوخى إطلاق دينامية للتغيير:

- المهنَنَة بوصفها شرطاً لازماً لتأهيل الفاعلين التربويين، وفق مواصفات وأدوار وقيم مهنية تستجيب لمتطلبات الجودة وانتظارات المجتمع؛
- المؤسسة التربوية القائمة على الاستقلالية وثقافة المشروع والتكامل الوظيفي بين المهن وتنمية الحياة المهنية؛
- التقييم المندمج متعدد الصيغ والأساليب.

ج- مفارقات تشلُّ تحقيق المهننة وتطوير دور المؤسسات

تتجلى الإشكالية التي يستهدف تقرير المجلس حلها في عدد من المفارقات التي أمكن استخلاصها من تشخيص واقع الحال، منها:

- **على مستوى المهنَنَة:**

في مقابل الرهان الاجتماعي الكبير على الدور الحاسم للفاعلين التربويين ومهننتهم في الارتقاء بجودة المدرسة ومردوديتها، هناك استمرار لمحدودية الملاءمة والتجديد المستمرين للمهن التربوية، والالتباس الذي يشوب

أدوارها ومهامها، وغياب التكامل الوظيفي بينها، علاوة على كون الجهود المبذولة لتطوير منظور ونظام إعداد الفاعلين التربويين وتكوينهم، لا ترقى إلى مستوى ما يتطلبه التحقُّق الفعلي لمهننةٍ متكاملةِ المقومات والأبعاد، تؤهل الهيئات التربوية للعب أدوار فاعلة في الارتقاء المستمر بوظائف المدرسة.

من جهة أخرى، فإن محدودية مسايرة مهن التربية والتكوين للمستجدات في المعارف والتكنولوجيات، ولتحولات المجتمع وحاجياته المتجددة، تعمقَّت بفعل غياب آليات للبحث والرصد في هذا المجال.

كما أن التَّوق إلى جعل المنظومة التربوية مجالاً لترسيخ القيم في شتى أبعادها لدى الفاعلين والمتعلمين، ما زال يصطدم بغياب منظومة قيمية شاملة وممأسسة، تؤطر العمل التربوي بمؤسسات التربية والتكوين والبحث.

- **على مستوى مؤسسات التربية والتكوين والبحث:**

إذا كانت التوجهات الإصلاحية الرامية إلى إحداث تغيير عميق في بنيات ووظائف مؤسسات التربية والتكوين والبحث، قد انطلقت منذ بداية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإنها لم تنجح، مع ذلك، في تمكين هذه المؤسسات من تبوإ مكانة محورية في تحقيق هذا التغيير، بالارتكاز على فاعلين تربويين مؤهلين ومبادرين. كما أن سعي المنظومة التربوية الوطنية إلى تحقيق الجودة، والارتقاء بالنجاعة المهنية، وتحسين المردودية، ما زال يعترضه نقص في شروط المزاولة الناجعة لمهن التربية والتكوين.

- **على مستوى تقييم الفاعلين(ات) التربويين(ات) ومؤسسات التربية والتكوين والبحث:**

من تجليات الإشكالية التي يطرحها هذا الجانب، قصور كبير في اشتغال ثقافةٍ للتقييم المأسس والمنتظم لأداء الفاعلين التربويين في مؤسسات التربية والتكوين والبحث، وافتقار تقييم الأداء المهني إلى مقاييس وشبكات مضبوطة وشفافة، ومحدودية مسايرة الأساليب التي يمارس بها، للمعايير الدولية المعمول بها، والنقص الواضح في التقييم الذاتي للفاعلين والمؤسسات التربوية.

د- المهننة؛ ودور المؤسسة في تأهيل المهن التربوية؛ والتقييم المندمج؛ مرتكزات حاسمة متكاملة

هذه الإشكاليات، هي بمثابة تحديات يُقترح لرفعها عدد من التوصيات تندرج ضمن ثلاثة مرتكزات أفقية ناظمة لتأهيل وتجديد مهن التربية والتكوين والبحث والتدبير.

المرتكز الأول: المهنَنَة

انطلاقا من اعتبار مهننة الفاعلين التربويين في هذا التقرير، سيرورة مركَّبة، ينتج عنها تشكُّل خبرة تربوية ومجتمعية، فإن تحقيقها، يتأتى عبر ثلاثة مداخل للتجديد:

- **مدخل الإطار المرجعي الوطني الناظم لأدوار وكفايات الفاعلين التربويين ولقيم رسالتهم التربوية**

يتعين أن يشكل الإطار المرجعي للمهن التربوية، المستنَد الأساس الناظم لأدوار ومهام الفاعلين التربويين، والقيم المهنية، تؤطره النصوص التنظيمية والتشريعية الضابطة لعمل المؤسسات التربوية. ويتضمن تحديداً لأدوار ومهام الهيئات المهنية العاملة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. كما يبرز هذا الإطار الكفايات التي يتطلبها الاضطلاع بهذه المهام والأدوار.

على أن يُعتمد هذا الإطار المرجعي، في وضع أسس التكوين الأساس لكل فئة من الفاعلين، وفي إعداد برامج التكوين المستمر الموجهة لهم، وفي تقييم الأداء والمردودية والنتاج التربوي الذي يراكمونه في مجال اشتغالهم.

من جهة أخرى، تشكل المنظومة القيمية لمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث العلمي، أحد تجليات الرسالة التربوية، وخلفية مرجعية مشتركة بين الفاعلين التربويين، وهي ترتبط، أشد الارتباط، بالمرتكزات القيمية، والتطلعات، والنماذج الاجتماعية الفضلى للعمل والسلوك المهني التربوي، السائدة داخل المجتمع.

من ثم، فهي تحدد المسؤوليات الأخلاقية والحقوقية، وترسم المعالم القيمية للهوية المهنية للفاعل التربوي. ويتم الاستناد إلى هذه المنظومة القيمية في بلورة ميثاق الأخلاقيات المهنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

- **مدخل التأهيل لممارسة مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث العلمي**

يهُم هذا المدخل، وضع نسق متكامل الأبعاد، يشمل:

1) الالتحاق بالمهن وولوجها، والمعايير والمواصفات التي تتطلبها هذه العملية، بدءً بمواصفات الوالج، وانتهاءً بمواصفات مؤسسة التكوين، مرورا بمواصفات المكون بهذه المؤسسة.

في هذا الصدد، يتم الالتحاق بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث، استنادا إلى جملة من المعايير ترتكز بالأساس على ما يلي:

- بالنسبة للوالجين الجدد، يشكل الاختيار الواعي للمهنة، والميل الفعلي لمزاولتها، وتملُّك المعارف والكفايات الضرورية لذلك. أبرز الشروط المطلوبة للالتحاق بهذه المهن؛
- أما بالنسبة للمكوِّنين الذين يضطلعون بمهام إعداد الفاعلين الجدد، فإنه يتعين أن تتوافر فيهم مجموعة من المواصفات، المرتبطة بالكفاءة العلمية والخبرة في ميدان التربية والتكوين والبحث، والدراية اللازمة بمختلف استعمالات التكنولوجيات التربوية والرقمية؛
- ويتعين أيضا، التوافر على مراكز للتكوين والتأهيل، مزودة بكافة الشروط الضامنة للتكوين الجيد، من فضاءات وتجهيزات وموارد بشرية ومادية، ومنفتحة باستمرار على محيطها.

2) التكوين الأساس، من حيث هندسته البيداغوجية، والمؤسسات المتدخلة فيه:

يعتبر التكوين الأساس والتأهيل المهني مقوما إلزاميا لولوج المهن التربوية، وممرا ضروريا لمزاولتها. كما أنه يعتبر حقا أساسيا من الحقوق المهنية وواجبا لازما لمزاولتها.

- يشكل التكوين الأساس مسؤولية مشتركة بين مؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي على المستوى الوطني والجهوي التي تشمل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز تكوين الفاعلين التربويين، ومؤسسات التعليم والتكوين المهني، في إطار هندسة بيداغوجية، تزاوج بين التناوب والتمرُّس العملي بواقع الممارسة الميدانية، وتدمج التكوين عن بعد بشكل ممأسس إلى جانب التكوين الحضوري.
- في التعليم المدرسي: يُنجز التكوين الأساس والتأهيل المهني للفاعلين التربويين على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى، تتم على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، في إطار المسالك الخاصة بالتربية والتكوين (إجازة مهنية وماستر متخصص)، بمساهمة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
- المرحلتان الثانية والثالثة، تتمان بشكل متزامن، بعد التحاق الفاعلين المستوفين لشروط الولوج بالمؤسسات التربوية، حيث يخضعون لتأهيل مهني في إطار التكوين بالممارسة وبالتناوب بين المؤسسة التربوية التي يشتغلون بها والمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين.

- في التعليم العتيق: يتعين العمل على مأسسة التكوين الأساس للأطر التربوية والإدارية العاملة به، وتحديثه، بما ينسجم مع منظور التكوين والتأهيل المقدم أعلاه.
- في التكوين المهني: يتم إحداث مراكز متخصصة في تكوين وتأهيل الفاعلين الجدد، على أساس التكوين بالممارسة والتناوب بين مؤسسة التكوين المهني والمركز المتخصص لتكوين الفاعلين، بمساهمة فاعلة للمقاولات والفضاءات المهنية الشريكة.
- في التعليم العالي: يعتبر التأهيل البيداغوجي، شرطا ضروريا لولوج مهنة الأستاذ الباحث، بموازاة مع التأهيل في مجال التخصص. يتم هذا التأهيل على مستوى الشعب الجامعية، ومراكز الدكتوراه والهياكل البيداغوجية المعتمدة، التي تتولى مهمة الإعداد المبكر للطلبة الباحثين في إطار سلك إعداد الدكتوراه، على أن يتوج تأهيلهم البيداغوجي والبحثي، بإعداد بحث أساسي في التخصص المعرفي، وبتقرير تكميلي في إحدى قضايا البيداغوجيا الجامعية.

في هذا الإطار، يتعين إحداث مراكز للبيداغوجيا الجامعية، بمختلف الجامعات، تكون بمثابة مراكز للموارد والتكوين التفاعلي والبحث العلمي والنشر والتفكير في قضايا التكوين الجامعي.

3) الاندماج المهني ودور المؤسسة التربوية في تأمين بنياته وآلياته:

يعتبر الاندماج المهني الجيد للفاعلين التربويين، من العوامل الحاسمة في ضمان وتحقيق استقرارهم النفسي والمهني والاجتماعي، وتلعب المؤسسات التربوية والتكوينية دورا أساسيا في هذا المجال إلى جانب المراكز المتخصصة في تكوين وتأهيل الفاعلين.

لهذا الغرض، يتعين إحداث بنيات وآليات للإدماج المهني داخل هذه المؤسسات، تضطلع بمهمة المصاحبة والمواكبة والتأطير.

- **مدخل الارتقاء بأدوار الجمعيات المهنية والهيئات النقابية في مهننة الفاعلين التربويين**

تشكل الجمعيات المهنية والهيئات النقابية، إطارا يساهم في مهننة الفعل التربوي وانفتاح الفاعل التربوي، على سبل جديدة للتنمية المهنية وحماية الحقوق. فهي تتولى القيام بمهام التأطير المهني والاجتماعي لفاعلي هذه المهن التربوية، والارتقاء بالوعي المهني.

لهذا الغرض، يتعين التركيز على الأدوار الفاعلة لهذه التنظيمات، في تحقيق أهداف الإصلاح التربوي، والتأطير الفكري والتربوي والمهني للهيئات العاملة في التربية والتكوين، والإسهام في تخليق الممارسة المهنية، وتحصينها من الظواهر اللامهنية واللاتربوية، وتعزيز الصورة الاجتماعية للهيئة ومكانتها داخل المنظومة التربوية والمجتمع، والإسهام في مواكبة تحولات المهن التربوية، وفي تطويرها.

المرتكز الثاني: المؤسسة بنية أساسية لتنمية الحياة المهنية وتأهيل المهن التربوية

تلعب مؤسسة التربية والتكوين والبحث العلمي، دوراً محورياً في سيرورة التأهيل والتجديد المقترحة، بالنسبة إلى الفاعلين التربويين.

في هذا الإطار، فإن مفهوم « مؤسسة التربية والتكوين والبحث العلمي»، يشمل مختلف بنيات وآليات العمل التربوي التي تحتضن أشكال الفعل التربوي والتكويني كافة (عمومية أو خاصة)، سواء أكانت مدرسية، أم تكوينية، أم مهنية، أم جامعية، وكذا البنيات التي تتولى الإشراف على سير هذه المؤسسات.

وفيما يلي، ثلاثة مداخل ناظمة:

- **مدخل استقلالية المؤسسة، بمثابة شرط ضروري لتعزيز مبادرات الفاعلين التربويين وتحقيق التكامل الوظيفي**

تشكل الاستقلالية، مقوما أساسيا لجودة العمل التربوي بالنسبة للمؤسسات وللعاملين بها، في ارتباط بمشروع المؤسسة، وتقتضي الاستقلالية «وصاية ذكية» (تتفاعل من خلالها المقاربة النازلة والمقاربة الصاعدة والأفقية)، ترتكز على ثقافة المشروع وعلى المسؤولية المشتركة والمتبادلة بين مختلف الفاعلين، في مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والمحلية. ويعتبر التعاقد بين المؤسسة وبنيات التدبير الجهوية، الوسيلةَ القانونيةَ والتنظيمية لتحقيق هذه الاستقلالية.

يتطلب ذلك، اعتماد نمط للتدبير قائم على القرب وعلى تعزيز المقاربة الصاعدة والأفقية، التي تتخذ مؤسسة التربية والتكوين والبحث العلمي نواة لها، وتجعل الفاعلين التربويين بها، في صلب أنشطتها وعمليات تحققُّها. ويرتكز هذا النمط، على خلق التوازن، في تدخلات الفاعلين التربويين على اختلاف مسؤولياتهم، بين المقاربات النازلة، والصاعدة، والأفقية، في إطار التكامل بينها.

- **مدخل المؤسسة التربوية، باعتبارها إطارا لتقوية التفاعلات والروابط المهنية والإنسانية**

اعتبارا لكون المؤسسة التربوية بمفهومها الشامل مجالا للتفاعل العلائقي بامتياز، وإطارا تتجسد من خلاله رهانات واستراتيجيات الهيئات المهنية أو المجموعات التربوية العاملة بها، فإن مراعاة منطق العمل التشاركي في مقاربة مختلف الوضعيات التربوية، من شأنه تقوية الروابط التي تجمع هذه الهيئات، وكذلك التأثير، بشكل كبير، في جودة المناخ العام السائد داخل المؤسسة. من هذا المنطلق، يتعين تعزيز العلاقات بين الفاعلين التربويين داخل مؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي.

- **مدخل اعتبار المؤسسة في قلب تدبير الحياة المهنية وتنميتها**

في هذا الصدد، يتم إقرار التنمية المهنية والتكوين المستمر باعتبارهما حقا من الحقوق المهنية للفاعلين التربويين، وواجباً من واجباتهم في الوقت ذاته، في المؤسسات التعليمية والتكوينية العمومية أو الخاصة على حد سواء. كما أن من واجب المؤسسات التربوية تمكين الفاعلين التربويين من هذا الحق، وتحفيزهم على الانخراط في التنمية المهنية، بمختلف صيغها المؤسساتية والذاتية (تكوين مستمر حضوري، تكوين بالمصاحبة، تكوين عن بعد، تكوين ذاتي موجه).

على أن تقوم القطاعات المشرفة على التربية والتكوين، ببلورة التوجهات الاستراتيجية الكبرى في مجال التنمية المهنية للفاعلين، تتم ترجمتها على المستويين الجهوي والمحلي، في مخططات للتكوين متعددة السنوات، ببرامج عمل تراعي حاجات الفاعلين التربويين، ومتطلبات كل مهنة وكل تخصص، مع إشراك الهيئات التمثيلية للفاعلين والمشرفين على التكوين والمؤطرين في بلورتها.

كما يتم اعتماد قيادة ناجعة للمسار الوظيفي، ترتكز أساسا على:

- تدبير جهوي، بتنويع أشكال التوظيف والتدبير، في إطار النهج اللامتمركز؛
- كفايات قيادية مجددة للمسار الوظيفي متمكنة من أساليب تدبير وتتبع الممارسات المهنية التربوية، وتقييمها، وتأطيرها، وتوجيهها، وتنميتها؛

- ترقية مهنية محفزة على الاجتهاد والمواظبة، شريطة ارتكازها على الكفاءة والمردودية التربوية والاستحقاق؛
- حفز الفاعلين على المستويين المادي والاجتماعي وتثمين أدائهم.
- من جهة أخرى، يتوقف نجاح المهن التربوية في تأدية أدوارها ومهامها على توفير مجموعة من المستلزمات:
- مستلزمات مادية، من بنيات تحتية وتجهيزات ومرافق ضرورية؛
- مستلزمات تنظيمية، من نصوص وأنظمة، تشكل تأطيرا قانونيا لمختلف مناحي عمل وتدخلات الفاعلين التربويين؛
- مستلزمات بيداغوجية، من مناهج وبرامج تعليمية وتكوينية، ملائمة لمختلف الوضعيات ولمتطلبات وحاجات مختلف شرائح المجتمع.

المرتكز الثالث: تقييم مندمج لأداء الفاعلين التربويين ومردودية مؤسسات التربية والتكوين

يشكل التقييم المنظم والمنتظم للعمل التربوي ولأداء الفاعلين التربويين في مختلف المهن، منطلقا أساسيا لترسيخ الوعي بمسؤولياتهم المهنية، وتأهيلهم المستمر، والتمكين من التتبع المثمر للفعل التربوي داخل المؤسسة.

يستند تقييم الأداء المهني الفردي للفاعلين التربويين إلى مقتضيات الأطر المرجعية المحدِّدة لأدوارهم ومهامهم وكفاياتهم، حسب المهن والتخصصات. يتعين، في هذا الإطار، استناد تقييم الأداء المهني إلى مبادئ الإنصاف والاستحقاق، على أساس شبكاتٍ بمعاييرَ ومؤشراتٍ موحَّدة للتقييم والتنقيط؛ تقييم يتم إجراؤه بشكل منتظم لمجموع الفاعلين التربويين. مع العمل على تنويع مصادره بالارتكاز على التنسيق بين مختلف المتدخلين.

في نفس الاتجاه، يُقترح إجراء تقييم وطني، لمختلف الهيئات المهنية، العاملة في مهن التربية والتدريس والتكوين والتدبير والتفتيش والتوجيه والتخطيط والبحث العلمي، خلال مدة زمنية متوسطة (كل أربع سنوات)، تتولى إنجازه هيئة وطنية مستقلة، وذلك بهدف تشخيص الوضع المهني لهذه الهيئات، وتحديد مجالات التدخل للرفع من مستوى أدائها المهني ونجاعته، في استحضار للمعايير الوطنية والدولية المعتمدة في هذا الإطار.

على أن يقوم الفاعلون التربويون بإنجاز تقييمات ذاتية فردية لعملهم، (علما أن عمليات التقييم الذاتي الفردي تستند إلى كفايات التبصر والتأمل النقدي التي وضعها هذا التقرير ضمن الكفايات الأساس لمهننة الفاعلين)، يتم عرضها أمام النظراء وفريق العمل الجماعي. كما أن مؤسسات التربية والتكوين مدعوة بدورها، إلى إنجاز تقييمات ذاتية، بناء على مؤشرات الجودة الكاملة التي يقتضيها تحسين أدائها، وتعزيز موقعها بين باقي المؤسسات.

هكذا، يعتبر التصور العام المتضمن في هذا التقرير العرضاني، الهادف إلى الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث، من خلال المهننة، وتطوير المؤسسة، والتقييم، خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، بالنسبة إلى كل السياسات والمبادرات والجهود الرامية إلى تجديد المنظومة التربوية، لكي تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المجتمعية.

في هذا الإطار، سيكون من المفيد، دعم تفعيل هذا التصور بما يلي:

- **على مستوى المقاربة:**
  - توخي الشمولية في التعاطي مع التوصيات والمقترحات الواردة في التقرير،
  - ارتكاز هذا التفعيل على مقومات التدبير الأمثل والقيادة الناجعة الواردة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 2030- (الرافعة 23)؛

- اعتماد آلية التعاقد حول مشاريع التغييروفق الغايات المرسومة في التقرير، علاوة على نهج تدبيرقائم على المواكبة والحفزورصد النتائج والمسؤولية والمحاسبة؛
- تعزيز النهج اللامركزي في التدبير؛
- تنسيق القطاعات المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، عند إعداد التدابير الإجرائية للتفعيل، مع الوزارات المكلفة بتحديث القطاعات العامة، ووزارة المالية، والأمانة العامة للحكومة؛
- تجريب التوصيات والمقترحات المهيكلة، وفق رزنامة دقيقة، وبرنامج محدد.

- **على مستوى التفعيل:**

- تسطير خطة عمل تمتد على المدى القصير أو المتوسط، يتم تخصيصها للتدابير ذات الأولوية؛
- إطلاق برنامج لتأهيل الفاعلين التربويين المزاولين حالياً بالقطاعين العمومي والخاص، بحسب خاصيات كل قطاع من قطاعات التربية والتكوين، وتقويمها في ضوء استشراف المهام والأدوار الجديدة للفاعلين، كما بلورها هذا التقرير، وحاجات المنظومة التربوية؛
- العمل على استكمال سد الخصاص من الفاعلين التربويين، وتدبير أنجع للموارد البشرية، المتوافرة محليا وجهويا؛
- تأمين كافة حقوق الفاعلين التربويين المزاولين حاليا بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي، سواء العمومية منها أو الخاصة؛
- مباشرة تأهيل المؤسسات التربوية، وفق المنظور المقترح أعلاه؛
- إرساء الشبكات المحلية والجهوية للتربية والتكوين؛
- إطلاق دراسة لرصد حاجات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من المهن الجديدة في أفق إدراجها ضمن منظومة المهن التربوية.

3. «الحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة»

أ- استهداف حكامة ناجعة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين

حينما قاربت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 قضية الحكامة، في ضوء حصيلة المنجزات ومكتسبات الدستور وتطور المرجعيات الدولية، لم تختزلها، كما هو الأمر بالنسبة إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين (الذي حصرها في استقلالية المؤسسات وفي التنظيم الترابي غير المتمركز والطموح نحو إبرام شراكات مع الجماعات الترابية)، بل اعتبرت، أكثر من ذلك، أن المقومات الأساسية لتحقيق الحكامة الجيدة، تمتد إلى خمسة أركان، تتمثل في:

- التقائية السياسات العمومية؛
- وإرساء نظام للحكامة الترابية في أفق الجهوية المتقدمة؛
- والنهوض بمقومات الشراكة والتعاقدات بين الأطراف المعنية؛

- وتطوير النظام المؤسساتي لقيادة المنظومة وتقييمها وضمان جودتها؛
- وتمويل المنظومة التربوية.

ضمن هذا المنحى، تتطلع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، إلى الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، إلى صلب التوجهات الدستورية الجديدة للدولة، الرامية إلى تحقيق اللامركزية والجهوية المتقدمة، وتناسق السياسات العمومية، لتطوير الحقوق الأساسية في أفق التنمية المستدامة.

ذلك ما دعا، إلى بلورة عدد من الخيارات التي ينبغي تبنيها في مجال الحكامة الترابية لمنظومة التربية والتكوين في أفق الجهوية المتقدمة، في إطار المرجعيات الأساسية الموجهة للمنظومة، وفي مقدمتها، الدستور، والرؤية الاستراتيجية، مع اقتراح مجموعة من المداخل الكفيلة بتجاوز الصعوبات والإكراهات الحالية، المتعلقة بالحكامة التربوية على جميع المستويات الترابية.

ينطلق اشتغال المجلس على هذا الموضوع،

1) من اعتبار الإقرار بوجود تقدم ملحوظ للامركزية في منظومة التربية والتكوين غير مجانب للصواب؛ إذ يستند الإقرار المذكور إلى تطوير التنظيم اللامتمركز عن طريق تفويض الصلاحيات للمصالح الخارجية للقطاعات المعنية، وإحداث مؤسسات عمومية ذات الامتداد الجهوي، وإشراك ممثلي الجماعات الترابية في الهيئات الإدارية والتعاقد معها. وإذا كانت هذه الممارسات من ضروب اللامركزية الوظيفية ومن تجليات التدبير الإداري بالقرب من المرتفقين، فهي تعتمد على تخويل أغلب السلط للمركز في مجال التربية والتكوين، ولا تبتعد كثيرا عن أنماط التسيير العمودي؛

2) من ملاحظة لَبْسٍ مماثل يشوب استعمال عبارة «التنظيم الجهوي للمنظومة»؛ حيث تعني توزيع هياكل المنظومة على نطاق تراب الجهة، في إطار تنظيم مركزي عمودي، كما قد تفيد نقل الاختصاصات ذات الصلة بالتربية والتكوين من السلطات المركزية، إما إلى الجهات الترابية حصرا، وإما إلى الجماعات الترابية المنتمية إليها كذلك، في إطار تنظيم لامركزي يتسع لكل أشكال اللامركزية.

على المستوى المفهوماتي، انطلقت أعمال التحليل والاستشراف حول هذا الموضوع، من أنه، رغم تعدد المصطلحات، واختلاف توظيفها في مجال الحكامة التربوية والحكامة الترابية، إلا أن المدلولين، يتجهان نحو تطوير العلاقات، والنظم والسيرورات التي تقوم عليها المنظومة بمختلف مكوناتها، انطلاقا من «مشروع المؤسسة»، ومن انسياقها مع التنظيم الترابي للدولة، باعتبارهما، معا، من ضروب الحكامة العمومية والديمقراطية التشاركية.

هكذا يتبين، انطلاقا مما تم تحديده من مفاهيم ذات صلة بالحكامة الترابية والحكامة التربوية، أن استشراف أفق الجهوية المتقدمة بخصوص حكامة منظومة التربية والتكوين، يتطلب دراسة البعد الترابي الذي تكتسيه في النظم والسيرورات التي تتحكم حاليا فيها، والوقوف بعد ذلك على التحولات المعلن عنها، أكان ذلك يخص حكامة المنظومة، أم يهم التنظيم الترابي، وذلك بهدف استجلاء ما يمكن أن يحمله تطوير ارتباطات الحكامة التربوية مستقبلا بالجهة، وبباقي مكونات الحكامة الترابية.

لذلك، يرتكز التصور المقترح، على الربط بين الحكامة التربوية والحكامة الترابية عند دراسة البعد الترابي أو الجهوي في حكامة منظومة التربية والتكوين؛ وذلك انطلاقا من التوجهات الرسمية المعتمدة والممارسات

الفعلية التي أفضت إليها، وفي ضوء دراسة الهياكل الترابية و الوظيفية التي تقوم عليها المنظومة حاليا، مع استخلاص الرهانات الكبرى وتحديد التوجهات الرئيسية والتدابير الأساسية الممكن اعتمادها، لتطوير حكامة المنظومة على المستوى الترابي في أفق الجهوية المتقدمة.

ب- لامركزية ولاتمركز محدودتان، وتشتت قائم في التنظيم الترابي للمنظومة التربوية

تظل أغلب مكونات منظومة التربية والتكوين، ضمن اختصاصات القطاعات الحكومية، التي تمارس الصلاحيات المرتبطة بها، إما بطريقة مركزية، أو عبر مؤسسات عمومية خاضعة لوصايتها، تتقاسم وإياها مهام التدبير، بما في ذلك، ما يتعلق بالموارد البشرية.

هذا الوضع، وإن كان يتطابق مع مفهوم اللامركزية الوظيفية، باعتبارها نمطاً من التدبير غير المباشر للمرفق العمومي، فإنه لا يتطابق مع مفهوم التنظيم الترابي اللامركزي، وعلى الخصوص، مع فلسفة الجهوية المتقدمة.

إلا أن تخلي السلطات المركزية عن صلاحياتها لفائدة البنيات الترابية، ولو كان مسوَّغا في مجال التربية والتكوين أكثر من مجالات أخرى، فإنه يواجه عوائق متعددة ومتداخلة فيما بينها، مما لا يسمح غالبا، بتطور اللامركزية في هذا المجال إلا بوتيرة جد متباينة مع باقي القطاعات. علما أن الوعي أصبح مشتركا داخل الدولة والمجتمع بضرورة اعتماد اللامركزية، وبالدور الطلائعي الذي تساهم به منظومة التربية والتكوين في تطوير الممارسة الديمقراطية والتنمية المحلية.

لذلك، فاستشراف أفق الجهوية المتقدمة في الارتقاء بحكامة منظومة التربية والتكوين، يتطلب تدبير مرحلة انتقالية، تروم تطوير الاستقلالية والانسجام داخل المنظومة، وتعميقاً أكثر للاتمركز واللامركزية، من أجل التخطيط لنقل الاختصاصات بشكل تدريجي إلى النطاق الترابي، على أساس مبدأ التفريع طبقا للدستور ولاسيما الفصول 140 و141 و142، وتبعاً لمتطلبات الجهوية المتقدمة، والميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

بهذا المعنى فإن الإشكالية المذكورة:

- التي من مظاهرها الأساسية: احتفاظ الإدارة المركزية بصلاحيات واسعة؛ لامركزية وظيفية محدودة؛ نظام أكاديمي مخضرم؛ مديريات إقليمية موزعة بين الإدارة المركزية والأكاديمية الجهوية؛ استقلالية جد محدودة للمؤسسة التعليمية؛ تعليم عال متعدد الأطراف وضعيف الارتباط بالمجال الترابي؛ تكوين مهني بمكونات مؤسساتية متنافرة؛ وضعية موسومة بتشتت الجهود وتباين المقاربات والمناهج بالنسبة لبرامج محاربة الأمية؛ حلول معلوماتية غير مؤهلة لمواجهة التحدي الرقمي...؛ اعتباراً لذلك؛
- ترتبط هذه الإشكالية بسؤالين متضافرين: يهم الأول سبل الارتقاء بحكامة منظومة التربية والتكوين، لتلافي أو الحد على الأقل من مظاهر التشتت وضعف التنسيق القائم فيما يتعلق بالتنظيم الترابي لهذه المنظومة؛ ويخص الثاني إعادة بناء حكامة المدرسة في علاقتها بالتنظيم الترابي، تأسيسا لحكامة ترابية لمنظومة التربية والتكوين والبحث؛ على أن يندرج ذلك ضمن المجهود الوطني الرامي إلى ترسيخ وتطوير اللامركزية واللاتمركز والجهوية المتقدمة، باعتبارها مرتكزات دستورية للديمقراطية الاجتماعية التشاركية.

ج- بلوغ اللامركزية الترابية للمنظومة التربوية القائمة على الجهوية المتقدمة في أفق 2030، خيار حاسم

هناك أربعة رهانات، من شأن كسبها مجتمعة، أن يسمح بإرساء تنظيم ترابي قائم على نقل مجموعة من الاختصاصات من الدولة إلى المجالس المنتخبة على الصعيد الجهوي، مع استحضار المُعطى المتعلق بحداثة العهد بالجهوية المتقدمة ببلادنا، وبتعدد المتدخلين في تدبير شأن منظومة التربية والتكوين؛ وهو معطى يجعل وضع مكونات هذه المنظومة تحت سلطة الجهة، أمرا مستعصيا، ما لم يكن مسبوقا، بالتنسيق المحكم في تدبير هذه المكونات على المستوى الترابي، وبتوافق المسؤولين عنها حول ظروف الانتقال من التدبير العمودي إلى التدبير الترابي والأفقي القائم على الجهوية المتقدمة أو اللاتمركز الإداري.

1) رهان تأمين تماسك المنظومة على المستوى المركزي وملاءمتها مع متطلبات الجهوية المتقدمة

يعتبر تطوير تماسك مكونات المنظومة المؤسساتي، شرطا لتناسق أنشطتها على المستوى الترابي، ومحطة لتطوير التدبير المندمج عن قرب، واستشراف آفاق الانتقال التدريجي إلى الجهوية المتقدمة والتنظيم الترابي اللامركزي. غير أن ذلك يستلزم مقاربة مسألة انتقال مكونات هذه المنظومة، إلى النطاق الترابي بمنهجية مندمجة ورؤية استباقية، سواء من طرف السلطات المركزية أم الجهات المرشحة لاحتضانها.

يمثل هذا التوجه، قطيعة مع الحالة القائمة؛ إذ أنه يتطلع إلى احتفاظ الدولة المركزية بالدور الناظم والاستراتيجي في مجال التربية والتكوين، ونقل مجموعة من الاختصاصات الأخرى إلى الجهة، لتمارسها ضمن باقي صلاحياتها في نطاق مجالها الترابي؛ بذلك، يتم تعويض التدبير القطاعي العمودي بالتدبير الأفقي المجالي، ويتم توحيد المسؤولية تحت سلطة الجهة، وجعل المنظومة من رافعات التنمية المحلية. وقد يكتفي استهداف الجهوية المتقدمة، بنقل بعض مكونات المنظومة إلى الجهة، وإلى تقاسمها أيضا مع باقي الجماعات الترابية.

ثم إن تأطير تعدد السلطات المكلفة بالتربية والتكوين، تأطيرا مؤسساتيا ومعياريا ثابتا على المستوى المركزي، ومشاركة فعلية للأطراف المعنية في التنسيق الترابي وعلى مستوى تدبير المؤسسات، وفق آليات إلزامية للتنسيق والتوجيه والتكامل على المستوى المركزي والجهوي، كفيل بتفادي أي عرقلة لإرساء الحكامة الترابية المرغوبة.

2) رهان التوصل إلى خطة معلنة للانتقال بمنظومة التربية والتكوين من إطار اللامركزية الوظيفية إلى اللامركزية الترابية القائمة على الجهوية المتقدمة في أفق 2030

تؤكد توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، أن الهندسة الترابية القائمة على اللامركزية الوظيفية واللاتمركز الإداري، لم تستنفد جميع إمكانياتها بعد، ويستلزم ذلك، تطويرَها، بتفويض باقي الاختصاصات، وتعميم التسيير الذاتي والتشاركي، مع التسلح بالتقييم والمحاسبة لضمان النجاعة. وتتطلع هذه التوجهات، طبقاً للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، إلى «تكريس دور الدولة الاستراتيجية والناظمة، بحيث تقوم بتحديد التوجهات الكبرى والاختيارات الاستراتيجية والمعايير الضرورية والآليات المؤسساتية والقانونية لضمان تنفيذها، مع التدخل من أجل التتبع والتقييم وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة». وهو ما يدعو إلى تفويض الدولة بعض مسؤوليات تدبير القطاع إلى الجماعات الترابية.

بما أن مجال التربية والتكوين يغطي مجموع التراب الوطني، ويتوجه إلى كافة السكان، ويستدعي مشاركة الجميع في مجهود الارتقاء به، فإنه يأتي في طليعة القطاعات التي يتطابق نقلها إلى المستوى الجهوي مع متطلبات الحكامة الترابية والقطاعية في الوقت نفسه.

إن اختيار توجه الدولة نحو التنظيم القائم على الجهوية المتقدمة، يعبر عن عزمها على تأهيل الجهة لتَولِّي اختصاصات أوسع، وتلقي موارد مناسبة لممارستها، وتصبح بذلك القطب الرئيس في التنمية المستدامة.

بالموازاة مع ذلك، يتعين توفير جميع الشروط الضرورية، لتمكين الجماعات الترابية من ممارسة الاختصاصات الذاتية والاختصاصات المشتركة، التي تنص عليها قوانينها التنظيمية، سواء أكان ذلك في التكوين المهني، أم في النقل المدرسي القروي، أم في البحث العلمي التطبيقي، أم روض الأطفال، والمرافق الرياضية، وباقي التجهيزات ذات الصلة.

مما لا شك فيه، أن قضايا التربية والتكوين، المقبلة على تغيير عميق على المستوى المركزي والترابي، تستحق أكثر من غيرها، انطلاقَ تجارب رائدة، تروم إضفاء بعدٍ ترابي على وتيرة الإصلاح. في هذا الإطار، يمكن إحداث هيئة جهوية للتنسيق الأفقي والترابي بين جميع أسلاك التربية والتكوين، تساهم الجهة في تمويلها وتوجيه مخططاتها، وتتولى تدريجيا صلاحيات الإشراف على تسييرها، في أفق تحويلها إلى أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، تشمل جميع مكونات المنظومة، بما في ذلك التعليم العالي بجميع مكوناته، ومؤسسات التكوين المهني العليا، والمدارس والجامعات الخاصة، والتعليم العتيق، ومحاربة الأمية.

لضمان حسن التدبير الجهوي، يتعين ترسيخ المقاربة بالبرنامج بمثابة آلية ميزانياتية للتعاقد، ضمن المقاربة العامة للتعاقد بين الأطراف المعنية (الدولة والجهات ومؤسسات التربية والتكوين)، باعتبارها وسيلة لتأكيد التزاماتها في بلوغ الأهداف المتفق عليها.

3) رهان الارتقاء بالحكامة التربوية بجميع مقوماتها، عبر تعزيز الاستقلالية في التدبير، وتطوير المشاركة في القرار

يقتضي البعد الترابي في حكامة منظومة التربية والتكوين، الانطلاقَ من مشروع المؤسسة، وضمانَ أوسعِ الاستقلاليةِ لبنيات التدبير الترابية من حيث الوسائل، وتدبيرها بإشراك الأطر المسيِّرة لها، وإلزامِها بتحقيق نتائج متعاقد حولها وفق دفاتر تحملات واضحة، وبناءً على نظامٍ يربط المسؤولية بالمحاسبة.

ينبغي أن تصل هذه الاستقلالية إلى أبعد مدى ممكن، بحيث يكون لمؤسسات التربية والتكوين نصيب وافر منها، ليصبح فلسفة للتدبير، على أن يستند مشروع المؤسسة إلى منطق العمل التشاركي بين مختلف الأطراف والشركاء، وينطلق من الحاجيات الحقيقية التي يتم تحديدها محليا وميدانيا. من هنا تبرز ضرورة تفعيل شبكات التربية والتكوين من أجل ضمان تتبع المسارات التعليمية والتكوينية، وإجراء حوار منتظم بين مختلف مكونات المنظومة، يرتكز على مشروع المؤسسات المتشابكة.

على أن تتم إعادة النظر في الهيكلة التنظيمية لجميع الهيئات مركزيا وجهويا، حتى تتماشى مع الاختيارات الاستراتيجية، وخصوصا منها تلك المرتبطة باللامركزية الترابية في إطار الجهوية المتقدمة. وهكذا، يُقترح توسيع صلاحيات مجلس التدبير بالمؤسسات التعليمية، والإسهام في تأهيل أعضائه، ومنحه الوسائل المالية الداعمة لاستقلالية المؤسسة في التدبير، مع تقليص عدد مجالس المؤسسة من أربعة حاليا، إلى مجلس واحد يسمى مجلس المؤسسة.

بالموازاة مع ذلك، يتم تحديد مسؤوليات المدبرين على كل المستويات الوطنية والجهوية، وربطها بالمحاسبة، ووضع منظومة دقيقة للتقييم، مع تخفيف مساطر المراقبة المالية على الأكاديميات والجامعات، في اتجاه تعويض

المراقبة القبْلية، بالمراقبة المواكِبة والبَعْدية، شريطة توفر الشروط التدبيرية الضرورية، وإعطاء صلاحيات أكبر لمدير الأكاديمية ورئيس الجامعة في اتجاه دعم تركيزهما على القضايا الاستراتيجية.

4) رهان إدماج الإدارة الرقمية في سيرورات الحكامة الترابية للمنظومة

لا شك في أن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، معنية أكثر من باقي القطاعات بتملك التكنولوجيات الرقمية في جميع مكوناتها ومستوياتها، لتهيئ الأجيال الجديدة للتمكن منها، وفق توجهات الرؤية الاستراتيجية التي، دعت من جهة، إلى تمكين التلاميذ والطلبة من استعمال الأدوات الرقمية منذ المستوى الابتدائي؛ واعتبرت، من جهة أخرى، أن «إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية وتقييمها وضمان جودتها»، يُعدّ إحدى الدعامات الرئيسية لاستهداف حكامة ناجعة للمنظومة؛ يشكل هذا الإرساء ضرورةً تنطوي على بعدين متكاملين:

- توفير منظومة رقمية مندمجة، كفيلة برصد المعطيات المتعلقة بمكونات المدرسة المغربية؛
- استهداف «تقوية آليات القيادة المبنية على البحث حول المدرسة والمعطيات المتصلة بها وتحليلها لتحسين اتخاذ القرار»، وذلك عبر وضع آليات لرصد وإشعاع الممارسات الجيدة، وإرساء نظام وطني للجودة في جميع المستويات، وتعزيز آليات التتبع و التقييم والافتحاص، وتعميمها على كل المستويات (الرؤية الاستراتيجية).

في الاتجاه ذاته، يشكل إحداث نظام معلوماتي مندمج على مستوى المنظومة بكاملها، خطوة حاسمة للتدبير الرقمي للمنظومة؛ حيث سيسمح بتجميع المعلومات الموثوقة، الصادرة عن مختلف مكونات المنظومة، وتحيينها، ومعالجتها بشكل قابل للاستثمار من طرف مختلف الفاعلين والمهتمين وصُنَّاع القرار.

ضمن هذه السيرورة، يتطلب تطوير الحكامة الترابية توفير تطبيقات جهوية تشمل بالإضافة إلى الموارد المندمجة على الصعيد الوطني، معطيات تكتسي أهمية بالنسبة إلى المجال الترابي، (الإحصائيات الديموغرافية، والمعلومات المتعلقة بالدعم الاجتماعي، والمسالك المتوفرة، وحاجيات سوق التشغيل ...).

ما يعني أن إحداث المنظومة الوطنية المندمجة، لا ينبغي أن يتقرر ضمن استمرارية التدبير العمودي، بل أن يزاوج بين متطلبات توفير وحدة المعطيات على المستوى الوطني، والتوجه نحو التنظيم الترابي القائم على اللامركزية في إطار الجهوية المتقدمة، ومن ثم، جعل الإدارة الرقمية في صلب سيرورات الحكامة الترابية والتربوية، لما توفره من إمكانيات القيادة والتوجيه والتتبع والتقييم، وما تفرضه من تمكين لتحقيق التدبير الناجع والمنفتح، ومواكبة التغيير والانخراط فيه.

ثانياً: حصيلة الأعمال المرتبطة بالمهمة التقييمية

تندرج التقييمات التي أنجزتها الهيئة الوطنية للتقييم سنة 2018 في سياق مواصلة مهامها، وسعيها لتوطيد التقييم آليةً فعالة لمسايرة تطور منظومة التربية والتكوين، مع الحرص على المساهمة في ترسيخ مبادئ الإنصاف والجودة والفعالية لدعم الإصلاح، ولتسليط الضوء على المكتسبات التي تحققت، والنواقص التي مازالت تعترض سير الإصلاح.

واستحضارا للمسؤولية الملقاة على عاتق كل مؤسسة معنية بمجال التربية والتكوين كالهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ووعيا بكون المدرسة ذات الجودة تشكل رهانا مجتمعيا، وأساسا لتنمية البلاد، ومطلباً للأسَر، وموضوعاً أضحى محط نقاش عمومي على نطاق واسع، كثفت الهيئة الوطنية للتقييم جهودها لاستهداف المجالات التي ما زالت تستحق تعميق التقييم.

وفي هذا الإطار انتظمت كل مشاريع الهيئة لسنة 2018 حول الإنجازات المحصلة في مجالات الإنصاف والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى، العمل على ابتكار العُدَّة الضرورية لتتبع المؤشرات التي من شأنها تقديمُ صورة عن واقع المنظومة التربوية وهي في طور التحول.

1. تقييم التعليم العالي مؤشِّر لمدى الارتقاء بالفرد والمجتمع

نظرا لكون قطاع التعليم العالي يعد مجالا للتكوين المنتج للكفاءات وللأطر التي ستقود البلاد نحو التنمية، ومؤشرا لمدى التقدم الذي حصل في الاندماج في مجتمع المعرفة، فإن تقييمه يمنح فرصة للوقوف على مدى فعاليته وعلى مواطن القوة أو الضعف فيه، مع إبراز العوائق التي تواجهه في تحقيق المهام المنوطة به.

ويجد هذا التقييم مشروعيته في تعميق التشخيص لواقع التعليم العالي في ظرف أضحت فيه الجامعة المغربية موضوعَ نقاش حول مدى قابليتها لتكوين الشباب وتأهيلهم قصد الاندماج في سوق الشغل. وإذا كان التشغيل يتوقف، من جهة، على قابلية سوق الشغل لاستيعاب كل خريجي الجامعات، ومن جهة ثانية، على جودة التكوين بالجامعة، فعلى هذه الأخيرة أن تتكلف بالشق المنوط بها، أي ضمان التكوين الجيد للطلاب. ولذلك كان من اللازم تتبع التعليم العالي بالتقييم خلال مراحل تطوره في أفق 2030، كما حددت ذلك الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

ومن المعلوم أن قطاع التعليم العالي قد حظي، في 2003، بإصلاح بيداغوجي كبير، من خلال نظام الإجازة-الماستر-الدكتوراه، وبعد مرور خمس عشرة سنة على دخوله حيز التنفيذ، وجب تقييمه للوقوف على ما تحقق من مكاسب، وتشخيص الخلل، وفتح آفاق جديدة لتطوير تعليمٍ عالٍ ذي جودة، يكون في مستوى تطلعات الطلاب والأسر والمجتمع.

وفي هذا السياق أنجزت الهيئة خلال هذه السنة تقريرا تقييميا حول التعليم العالي، ركزت فيه على نظام الاستقطاب المفتوح، وصدر تحت عنوان: التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح.

أ- متطلبات تعليمٍ عالٍ مرجعي

يقتضي تعزيز إصلاح التعليم العالي عن طريق إرساء نظام الإجازة-الماستر-الدكتوراه، كما جاء في توصيات الرؤية الاستراتيجية، تجديدا متواصلا للنموذج البيداغوجي. وفي هذا الإطار، ورغم كل ما حققته الجامعة المغربية منذ إقرار القانون 01.00، فإن التعليم العالي مازال يواجه مطلبا اجتماعيا ملحا يستدعي الاستجابة.

ويكمن محتوى هذا المطلب أساسا في تأكيد الحاجة إلى عرض جيد للتكوين، يُمكِّن خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومي من كل المؤهلات الضرورية، ليستطيعوا مواجهة الحياة النشيطة والدخول إلى سوق الشغل، وتحقيق المردودية لتجاوز الهدر في الطاقات البشرية والمالية. فالتعليم العالي مطالب بقوة، بإرساء نموذج للتنمية الدامجة التي تيسر تكافؤ الفرص وتدعم تنمية البلاد.

كما أن التعليم العالي مطالب بوضع أسس مجتمع المعرفة، من خلال توفير الأطر العليا والتقنيين الذين يتخذون القرارات اللازمة في مسار البلاد ومصير المواطنين. لقد أصبح التعليم العالي، في سياق العولمة التي أججت المنافسة بين الاقتصاديات الوطنية، يواجه متطلبات المنافسة الدولية التي تقتضي تكوينا جيدا لخرجين بمواصفات عالية، والإحاطة بالتحديات الحاسمة التي تواجه بلدا يسير في طريق النمو، ويطمح أن يكون من بين البلدان الصاعدة.

وانطلاقا من هذه المتطلبات، التي تجعل من التعليم العالي تعليما مرجعيا، انصب التقييم على وضعية التعليم العالي في المغرب من خلال التركيز على بعض الأبعاد، منها: تحليل مدى تماسك مكونات منظومته، وتقدير مردودية الولوج المفتوح بالجامعة، ومدى تحقيق الإصلاح في شقه البيداغوجي، وفي عرضه التكويني الأساسي والمهني، وملاءمة التمويل، ومدى فعالية الحكامة، وانخراط ومساهمة مختلف الفاعلين.

ب- جامعة يكبح تطورها ضعف مردودية النظام المفتوح

مما لا شك فيه أن التعليم العالي عرف مسار الإصلاح البيداغوجي منذ 2003، والذي أتى بفلسفة جديدة قوامها الانفتاح على المنظومات الدولية، وإقرار نظام يسمح بحركية الطلاب ويمنح قيمة للشهادة الجامعية. غير أن الإكراهات المتعددة ومستلزمات التفعيل قلصت من طموح الإصلاح. مما نتج عنه هدر كبير، تجسد في انقطاع عدد من الطلاب عن الدراسة في السنة الأولى للإجازة. كما يرصد التقرير عدة نواقص، منها ما يتعلق بمنظومة التعليم العالي في مجمله، والتي تتجلى في عدم تجانس مكوناتها: الجامعة بالاستقطاب المفتوح والمحدود، والمؤسسات غير التابعة للجامعة، والجامعات في إطار شراكة عام-خاص؛ والجامعات الخاصة، والمؤسسات الخاصة غير الجامعية، ومؤسسات التكوين المهني بعد البكالوريا؛ وفي عدم تفاعلها، نظراً لقلة الجسور فيما بينها. كما يعاني التعليم العالي الجامعي من هرمية تضع نظام الاستقطاب المفتوح في الأسفل، ونظام الاستقطاب المحدود في الأعلى اعتبارا لجودته. فبحكم كون الاستقطاب المفتوح لا يعتمد على انتقاء أجود الطلاب، فهو يكتسي صورة سلبية تنقص من قيمته لدى الأسر والطلاب والمجتمع.

كما يبين التقرير أن النظام المفتوح الذي يستقبل الأفواج العديدة من الطلبة، يعاني من إكراهات بنيوية، تتجلى في النقص في توسيع المرافق وفي التأطير التربوي وفي قلة الإمكانيات المرصودة، بالنظر لأعداد الطلبة التي تضاعفت مع مرور الوقت.

رغم العديد من مظاهر التقدم المسجل منذ 2003، وأهمها إصلاح النظام البيداغوجي، الذي لم يطرأ عليه تغيير لعدة سنوات، فإن منظومة التعليم العالي تعاني من تذبذب وعدم الاستمرارية في الاختيارات الكبرى التي توجهه، وما يترتب عن ذلك من تراكم وترصيد للإصلاحات المنجزة.

ومن أهم النواقص أيضا، نجد عدم اكتمال ركائز نظام إجازة-ماستر-دكتوراه وتحيينه بما يتيح نجاحه كليا كما هو الشأن في جل الدول. ويبقى تملك التكنولوجيات الرقمية الحديثة من أكبر نواقص المنظومة التي تتطلب

سياسة فعالة على مستوى الحكامة، ولكي تكون للجامعة الريادةُ في هذا المجال بالنسبة للقطاعات الأخرى. ولقد بين التقرير أن استقلالية الجامعة وغياب التعاقد بينها وبين الدولة على أساس برنامج عمل، يحول دون تحقيق الطفرة النوعية التي يتطلبها التنافس الدولي للمنظومات الجامعية. كما يبين التقرير أن مهنة التدريس في ظل المتغيرات العالمية للتعليم العالي، تتطلب الانكباب على تثمين المهنة، طبقا لما أضحى مطلوبا لدى الأستاذ من مهام جديدة إلى جانب التدريس.

ج- تعليم عالٍ يواجه تحديات

لتفادي هذه النواقص وترصيد المكتسبات، سيكون من اللازم مواجهة الرهانات والتحديات الرئيسية التي خلص إليها التقرير، والتي يتعين مواجهتها، للنجاح في تحقيق الإصلاح وفقا للرؤية الاستراتيجية، ومنها: إقرار تجانس التعليم العالي؛ وإقرار حكامة استباقية قائمة على المساءلة؛ والعمل على تثمين جودة التكوينات في نظام الولوج المفتوح؛ وإتمام إصلاح نظام إجازة-ماستر-دكتوراه عبر إنجاح أساسياته؛ واعتبار مبدأ التميز كيفما كان التخصص، سواء في الاستقطاب المحدود أو المفتوح؛ ونهج سياسة فعالة للتكنولوجيا الرقمية كرافعة للتحول الكبير بالجامعات؛ ووضع سياسة عمومية واضحة تجاه الموارد البشرية؛ والارتقاء بالمسؤولية الأكاديمية وتثمين هيئة التدريس من خلال نمط للتوظيف والتقييم الذاتي؛ ومواءمة متطلبات الأداء مع تحديات التدويل؛ وتحدي التمويل وما يقتضيه من تنويع مصادره واستدامة الموارد المالية.

2. التربية الدامجة باعتبارها مؤشراً على الإنصاف في الولوج للتربية

يعتبر تقرير «تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب: نحو تربية دامجة»، الذي تم إنجازه من طرف الهيئة، في إطار برنامج التعاون الذي يربطها بصندوق الأمم المتحدة للطفولة بالمغرب (اليونسيف)، من التقييمات التي تستهدف الجوانب المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين في ارتباطها مع مبدأ الإنصاف الذي حددته الرؤية باعتباره أحد أسس الإصلاح؛ من خلال اعتبار مدى ولوج ودمج الأطفال في وضعية إعاقة في المدرسة مؤشرا من مؤشرات الإنصاف.

أ- تقدم معياري ملحوظ

تعتبر التربية الدامجة رافعة مهمة للنظم التربوية، فهي سيرورة تصبو إلى الحد من إقصاء الأطفال في وضعية تهميش أو هشاشة، وتشجيع إدماجهم من خلال الاستجابة الفعالة لاحتياجات كل المتعلمين. كما أنها تهدف إلى تأمين حقهم في المساواة على مستوى الحقوق والفرص في التربية. وهي تعتمد مقاربة دينامية للإجابة بشكل إيجابي على التعددية والاختلاف بين التلامذة، باعتبار ذلك التنوع إمكانية للإغناء والتعلم وليس مشكلا. هكذا، تنخرط التربية الدامجة في توجهات حركة «التربية للجميع». فهي جزء من هدفٍ أكثر شمولية، يصبو لمجتمع دامج.

وبمصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سنة 1993، يكون قد اعترف بحق كل الأطفال في التربية، خاصة الأطفال في وضعية إعاقة (المواد 23 و28 و29). وبالمصادقة كذلك على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سنة 2009، أكد المغرب انخراطه التام في تفعيل هذا الحق على كل المستويات التعليمية، من التعليم الأولي إلى الجامعي، مرورا بالتكوين المستمر مدى الحياة (المادة 24).

ويضع دستور المملكة (2011) مسألة الإعاقة في قلب موضوعات الحقوق والحريات الفردية، ويوضح مسؤولية الحكومة في إدراج الإعاقة في سياساتها العمومية المختلفة.

ومن ناحية أخرى، انطلاقا من إرادة إصلاح المدرسة، وضع المجلس الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي تصب توجيهاتها في اتجاه بناء مدرسة منصفة وذات جودة، وخاصة الرافعة الرابعة التي تؤكد على تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة.

يستند هذا التقييم إلى مرجعيات التربية الدامجة، ويندرج في إطار مقاربتها. ويهدف إلى تقاسم رؤية واضحة ومشتركة لهذه التربية، من شأنها أن تفضي إلى رصد الممارسة التربوية في المغرب وتحليلها، وتؤدي، تبعا لذلك، إلى بلورة استراتيجية حقيقية لتربية دامجة للأطفال في وضعية إعاقة.

يقوم هذا التقييم على مفهوم محدد للتربية الدامجة. فهي تلك التي تعتمد مقاربة نسقية، تستدعي تقوية قدرات وتأهيل الأطفال في وضعية إعاقة، والاشتغال على المحيط. وهي التزام مجموعة من الفاعلين، ومقاربة مزدوجة تقتضي الاستجابة للحاجيات الفردية للأطفال في وضعية إعاقة، والأخذ بعين الاعتبار، الحواجز الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية التي تقف ضد تعليمهم.

ب- تحليل تطور السياسات والبرامج المتعلقة بتربية الأطفال في وضعية إعاقة

يبين التقرير أنه بالنسبة للأسس القانونية الوطنية للتربية الدامجة، فقد تطورت التوجهات الخاصة بتربية الأطفال في وضعية إعاقة في ثلاث مراحل:

- مرحلة حماية الأشخاص في وضعية إعاقة التي اعتمدت المقاربة التخصصية في قانون الحماية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر، وقانون الحماية الاجتماعية للأشخاص المعاقين؛
- مرحلة الإدماج على أساس تعددية التخصصات، خاصة مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين في رافعته الرابعة عشرة.
- مرحلة نحو مقاربة دامجة تعتمد على حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مع المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين سنة 2009، ودستور المملكة سنة 2011، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون الإطار الخاص بحماية والارتقاء بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة (2016)، والمشروع الجديد للقانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

بالنسبة لتطور تربية الأطفال في وضعية إعاقة حسب المعطيات الإحصائية، لابد من الإشارة الى أن هناك إشكالا كبيرا من حيث رصد المعطيات. فاعتمادا على معطيات تقارير الدراسة الوطنية حول الإعاقة لسنتي 2004 و2014، نلاحظ زيادة طفيفة في نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، التي انتقلت من 32,4 %سنة 2004 إلى 55,1%سنة 2014.

وحسب البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014، يوجد 2.264.672 شخصاً في وضعية إعاقة في المغرب، لا يتوفر 45,5 %منهم على أي مستوى دراسي. وتردد 4,6 %منهم فقط على التعليم الأولي، بينما حصل 3,6%منهم على مستوى التعليم الابتدائي، و2,5 %على مستوى التعليم الثانوي، وبلغ مستوى التعليم العالي 1,8 %منهم فقط.

لا يتبع تغير نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة نفس الاتجاه الذي نلاحظه لدى الفئة المتمدرسة العامة؛ فنسبة تمدرس التلامذة في وضعية إعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة، هي 37,8 %، في الوقت

الذي تصل تلك النسبة إلى 99,5 % لدى غيرهم من التلامذة الذين ينتمون لنفس الفئة العمرية. أما عن نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في الوسط القروي، فتبلغ 32,9% فقط، مقابل 49,5 % في الوسط الحضري. وتعاني الفتاة في وضعية إعاقة من إقصاء أكبر فيما يخص ولوج المدرسة (29,1 %فقط من البنات في وضعية إعاقة متمدرسات، مقابل 49,2 % من الأولاد).

ج- تربية الأطفال في وضعية إعاقة: التجارب الميدانية

يعتمد التقرير على دراسة 31 تجربة تمت معاينتها في الميدان في أربع جهات من المملكة: الجهة الشرقية، وجهات طنجة-تطوان-الحسيمة، والرباط-سلا-القنيطرة، وسوس-ماسة. وقد تم تحديد ثلاثة عشر (13) بعداً للتحليل، تتعلق إما بمسار تشخيص الإعاقة قبل التوجيه نحو التمدرس أو بما يجري في المدرسة وبالتعلمات أو بالتكوين والتكييف والتوجيه، وأبعاد ترتبط بالمحيط (الأسرة والموارد المالية ودور الفاعلين).

- **التمثلات الاجتماعية المؤسِّسة للممارسات:** إن هيمنة التصورات الاجتماعية التي تحتقر الإعاقة، ورجحان المقاربة الطبية، يولدان وصْما قويا للأطفال في وضعية إعاقة. وبالفعل، يعكس خطاب الأشخاص المستجوبين مقاربة «عاهاتية» ورؤية خيرية للإعاقة. زيادة على ذلك، إذا كانت أغلبية الفاعلين يعترفون بحق كل طفل في التربية، فإن رفض ولوج هؤلاء الأطفال للمدارس العادية أصبح أمرا عاديا، خاصة بالنسبة لبعض الأنواع من الإعاقة، التي تهم الأطفال ذوي القصور الذهني أكثر مما تهم الأطفال ذوي القصور الحركي. لهذا، يشكل مجموع هذه التصورات الاجتماعية مجالا للعنف الجسدي، كما النفسي، ضد الأطفال في وضعية إعاقة.

- **جودة التشخيص:** تبين الدراسة، أن مرحلة التشخيص تشكل محنة بالنسبة للآباء. فالآباء كما المختصين يتأسفون لعدم دقة التشخيصات. علاوة على أن التشخيص يعتمد خاصة على الجانب الطبي، دون تقييم وضعية الإعاقة في شموليتها.

- **عملية التوجيه نحو المؤسسة:** يشير عدد من الآباء إلى أنهم لا يتوفرون على خيار حقيقي بخصوص مكان تمدرس أو تربية أطفالهم. يتعلق الأمر، في كثير من الأحيان، باختيار تلقائي يتم في غياب بدائل أخرى ممكنة. ومما يفاقم عدم توفر هذا الاختيار، الحواجز القائمة بين الوسط المتخصص والقسم العادي. ذلك أن الانتقال من أحدهما إلى الآخر، يعني اجتياز حدود محروسة بعناية، ويتوقف على النتائج المدرسية للطفل.

- **التفاعل بين الأطفال في وضعية إعاقة والأطفال الآخرين:** تصطدم رغبة الآباء الراغبين في تسجيل أبنائهم في وضعية إعاقة في المدرسة العادية باحتمال رفض الأطفال الآخرين لأبنائهم، بل وسوء معاملتهم. ويشتغل عدد كبير من أقسام الإدماج أو الجمعيات في عزلة مطبقة عن الأقسام العادية. في بعض التجارب، يتم التفريق بين الفضاءات والأوقات، بحيث لا يلتقي الأطفال في وضعية إعاقة والأطفال الأخرين. ومقابل ذلك، يبحث مدرسون آخرون عن هذا الاختلاط، متذرعين بالامتيازات التي يوفرها.

- **التعلمات الدراسية الأساسية (القراءة والكتابة والحساب):** بالنسبة إلى نوعية التعلمات، هناك خلط لدى كل من المختصين والآباء بين التعلمات الدراسية الأساسية والتعلمات السوسيوتربوية. فالأولى مرتبطة بالمدرسة، بينما الثانية مرتبطة بالمراكز المختصة والجمعيات. فالتعلمات الدراسية الأساسية موجودة إلى حد ما بالأقسام العادية، وتوجد بشكل أقل بالقسم المدمج، وهي منعدمة بالأقسام المختصة.

- **التعلمات السوسيو-تربوية (الاستقلالية، التنشئة، المواطنة، الخ.):** الملاحظ أن المراكز المتخصصة تعطي الأسبقية للأنشطة الترفيهية والرياضية، ولحصص إعادة التأهيل، ومساعدة الأطفال على اكتساب الاستقلالية. يتعلق الأمر، قبل كل شيء، بتنشئة هؤلاء الأطفال وليس بتنمية التعلمات المدرسية.

- **بين التحسيس والتكوين:** يتبين من الميدان أن أقلية من المهنيين هم الذين تلقوا تكوينا دالا في التربية الدامجة. فجلهم يشعرون بحاجة ماسة إلى التكوين، الأساسي والمستمر. وتنبغي الإشارة إلى أن اختلالات لا يستهان بها يمكن أن تنجم عن هذا النقص في تكوين المدرسين.

- **حدود نوع الوسائل وطرق المرافقة:** تحيل جودة التعلمات إلى الأنواع الثلاثة من التكييف التي ذكرها المهنيون، وهي: البرامج، والبيداغوجيا، والتوقيت. فهناك التكييفات الضرورية التي يعترف بها أغلبية الفاعلين والتي تقوم، قبل كل شيء، على المجهودات الشخصية للمدرسين، وهناك من يرفض بانتظام، في الوقت ذاته، الحلول التعويضية، وحلول التكييف المقترحة عليهم.

- **تكييف المراقبة المستمرة والامتحانات، والحصول على دبلوم:** يبقى تكييف المراقبة المستمرة والامتحانات ضعيفا جدا من الناحية الرسمية، رغم وجود الإطار التنظيمي (القانوني) الذي يؤطرها. ونتيجة لذلك، لا يتقدم إلى الامتحان وينجح في الحصول على دبلوم سوى نسبة ضعيفة من الأطفال.

- **التوجيه لما بعد المؤسسة:** يثير التوجيه عدة تساؤلات لدى الفاعلين بسبب الهدر بين السلك الابتدائي والسلك الإعدادي؛ فالتلاميذ يقضون مدة طويلة في الدراسة في السلك الابتدائي.

- **اعتبار السياق الأسري (الموارد المالية، المسافة الفاصلة بين البيت والمدرسة، المعيش، الطلبات الخ):** من خلال تحليل خطابات الأسر، لوحظت ظاهرتان: تتعلق الأولى بصعوبة، بل باستحالة تقبُّلها لوضعية إعاقة طفلها؛ وتخص الثانية، تضحياتها، أو على الأصح، المشاقّ التي تتحملها من أجل مرافقة أطفالها «كيفما كان الثمن». ومع ذلك، يتبين أن المجتمع لا يأخذ بعين الاعتبار هذا السياق الأسري، وأن خبرة الأسرة غير معترف بها، في الوقت الذي تشكل عاملا حاسما لممارسة حقوق الأطفال.

- **الموارد المالية واستدامتها:** يظهر التحليل أن النقص الفعلي في الموارد المالية يهدد استمرار عدة تجارب. ويلاحظ أن مجمل الموارد المالية ترتكز على تكامل التمويل بين الفاعلين الرئيسيين. ويعوض الآباء النقص الحاصل في التمويل العمومي، ويصرف عددٌ منهم أكثر من الأجر المتوسط للمواطن المغربي من أجل مرافقة أبنائهم.

- **توزيع الأدوار بين الفاعلين:** يتدخل عدة فاعلين، من بينهم التعاون الدولي والمجتمع المدني في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة. فقد ظهرت مجموعة كبيرة من الجمعيات استجابة لغياب حل لتربية الأطفال في وضعية إعاقة، وأظهرت إبداعيةً وابتكاراً كبيرين في اقتراح الإجراءات الكفيلة بتلبية الحاجات الجديدة في هذا المجال. ويدعو العديد من المسؤولين الجمعويين الممارسين أو الراغبين في التعاون مع المدرسة العادية، الدولةَ إلى تحمُّل مسؤوليتها.

د- أي نموذج لتربية الأطفال في وضعية إعاقة من أجل ترسيخ مبدأ الإنصاف؟

تبين المقارنة بين الجهات، أن هناك تباينا قويا بين الاستراتيجيات الجهوية، مع فجوة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية. وتبين المعطيات وجود بوادر لدينامية على مستوى النظرة للإعاقة والتي تعكس هذا التغيير.

كما أن ارتفاع عدد المتمدرسين من الأطفال في وضعية إعاقة بالأقسام العادية يوضح كميا هذا التغيير. فالمغرب انخرط في دينامية التطور مستوعبا مختلف الأفكار والممارسات مع السعي نحو الهيكلة.

فنموذج التربية الدامجة في منظومتنا التربوية هو «نموذج في طور البناء»، يحتاج إلى مواجهة النواقص التي تعترضه، والتحديات التي تواجهه، والتي فصلها التقرير، لتوطيد مبدأ الإنصاف الذي قطع فيه المغرب أشواطا يجب أن تشمل الأطفال في وضعية إعاقة.

3. تتبع الجودة عبر نتائج التلامذة المغاربة في الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية PIRLS 2016

غالبا ما يوجه النقد للمدرسة المغربية من زاوية ضعف مستوى التلامذة وقصور جودة التربية والتعليم، لدرجة أضحت المدرسة في قلب نقاش مجتمعي يسائل مصيرها ويشكك في مدى قدرتها على تجاوز المعيقات. غير أن ملامسة ضعف المستوى تحتاج إلى قياس درجة حدته ومداه، اعتمادا على مؤشرات علمية.

واعتبارا لكون تقييم المكتسبات هو المؤشر الأساسي لقياس جودة التعلمات، وبالتالي مردودية المدرسة المغربية والمنظومة التعليمية، أنجزت الهيئة تقريرا موضوعاتيا حول تقييم مكتسبات التلامذة في القراءاتية، اعتمادا على تحليل معطيات الدراسة الدولية بيرلس PIRLS 2016، التي يشارك فيها المغرب، إلى جانب عدد من الدول. ويندرج هذا التقييم في المشروع الذي تبنته الهيئة الوطنية للتقييم، والذي يتعلق بتحليل كل المعطيات التي تصدر عن الدراسات الدولية بيرلز وتيمس (PIRLS ; TIMSS)، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات الخاص بالهيئة.

أ. أهمية تقييم مكتسبات التلامذة لقياس الجودة

إن اختيار الهيئة إنجاز تقرير عن «نتائج التلامذة المغاربة في الدراسات الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية»، ومنح أهمية لمكتسبات التلاميذ يعكس توطيد المهمة التقييمية للمجلس، لكي يتابع في سياق برنامجه التقييمي، قياس جودة مكتسبات التلاميذ، مع إبراز التطور الذي يعرفه مسار الإصلاح. وفيما يتعلق بالمغرب، غالبا ما تثير نتائج الدراسات الدولية المعيرة ردود فعل إعلامية، يتم التركيز فيها على المرتبة التي يحتلها المغرب في الترتيب الدولي وفق نتائج تلك الدراسة. والواقع أن ما يجب أن نوليه أهمية، هو قياس مدى التطور الذي يحصل على مستوى تعلمات ومهارات المتعلمين، وتحليل المعطيات التي تزخر بها الدراسة من أجل الوقوف على العوامل المؤثرة في التحيل الدراسي للتلاميذ.

ونظرا لاقتناع الهيئة لدى المجلس بأن الأبحاث التقييمية المعيرة للمكتسبات تلعب دورا كبيرا في تحسين تعلمات التلامذة، إذا ما اعتبرت نتائجها في السياسات العمومية حول البرامج وطرق التدريس، التزمت الهيئة بإنتاج تقارير وطنية حول PIRLS، كلما نشرت الجمعية الدولية لتقييم التحصيل المدرسي نتائجها، وذلك بهدف تقييم التقدم المحقق في المغرب منذ آخر بحث أجري سنة 2011، والوقوف على التقدم المحرز في هذا المجال، والوقوف كذلك على النواقص ونقط الضعف، حتى يتسنى تداركها ومعالجتها. فالهدف من هذا التقييم هو أن يُنشر بطريقة منتظمة (كل 4 سنوات)، ليعكس التقدم الذي تحققه المدرسة المغربية على مستوى مكتسبات التلاميذ.

لقد حققت المنظومة التعليمية خلال السنوات الأخيرة تحسنا على مستوى الإنصاف، وذلك بتعميم شبه تام لولوج الأطفال في سن التمدرس إلى التعليم الابتدائي. لكن مؤشرات مردودية الجودة، كما تبينها نتائج الدراسات حول مكتسبات التلاميذ، ما زالت لم تتحسن لكي تتحقق الطفرة النوعية نحو الجودة. وذلك ما يبينه تحليل معطيات الدراسة الدولية حول القراءاتية بيرلس 2016.

ب. كفايات التلامذة المغاربة على محك الدراسات الدولية

الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية، تقييمٌ دولي لمستوى الكفايات في القراءة، تُنجزه الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) كل خمس سنوات، وذلك منذ سنة 2001. ويهدف هذا التقرير، إلى تقديم المعلومات الكفيلة بمساعدة السياسات التربوية على تحسين التعليم والتعلم. كما يمكِّن البلدان المشاركة من معرفة مستوى كفايات تلامذتها.

تقوم هذه الدراسة الدولية بتقييم مكتسبات تلامذة السنة الرابعة في القراءاتية لسنة 2016. وقد أجرت الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي، موازاة مع الدراسة الدولية، صيغة :PIRLS Literacy». وهي صيغة أقل صعوبة من PIRLS ، وُضعت لقياس الكفايات الأساسية في القراءة التي تعد شرطا أساسيا للنجاح في PIRLS؛ حيث يمْكِن لبلد ما أن يختار، حسب مستوى تطور نظامه التعليمي، وحسب مستوى تلامذته في القراءة المشاركة في PIRLS أو في . PIRLS Littératie أما ePIRLS فهو تقييم مبتكر للقراءة عن طريق الإنترنيت، يقوم على استعمال مواقع الإنترنيت الحقيقية لخلق فضاء إنترنيت مغلق. لم يشارك المغرب في ePIRLS، لكنه شارك في PIRLS ، و Littératie PIRLS، اللذين جُمعت نتائجهما في PIRLS2016 وتم تحليلها في التقرير الذي أصدرته الهيئة.

تمنح هذه الدراسة فرصة للبلدان المشاركة لمقارنة نتائجها مع نتائج البلدان الأخرى. كما أن المعلومات التي تم تجميعها من خلال الاستمارات تمنح إمكانية تعميق التحليل، وذلك بدارسة الروابط والعلاقات بين أداء التلامذة ومميزاتهم الفردية والعائلية وتلك المتعلقة بالمحيط. وقصد استغلال هذه المعلومات أحسن استغلال، عملت الهيئة الوطنية للتقييم على صياغة تقرير وطني تقوم من خلاله بتحليل نتائج PIRLS-2016.

عرف تقييم PIRLS-2016 مشاركة 50 بلدا، ينتمي أغلبها للقارتين الأوروبية والأسيوية. وقد شاركت في التقييم ثلاثة بلدان إفريقية هي مصر، وجنوب إفريقيا، والمغرب. وقد شارك هذا الأخير في كل إصدارات PIRLS السابقة والمنجزة على التوالي سنوات 2001 و2006 و2011. وهو ضمن البلدان العربية الثمانية التي شاركت في PIRLS-2016. زيادة على هذه البلدان، شاركت في هذا التقييم 11 جهة بصفة مشاركين مرجعيين. وتتكون هذه الجهات من هيئات ومناطق جغرافية أو ثقافية داخل البلد الواحد.

أما فيما يخص العينة، فإن المستهدفين في دراسة PIRLS هم التلامذة الذين راكموا أربع سنوات من الدراسة، وذلك في أغلبية البلدان المشاركة.

ويبين تحليل معطيات الدراسة، أن المغرب قد سجل تقدما ملحوظا بين سنتي 2011 و2016، إذ ارتفعت النتيجة من 310 إلى 358 نقطة في المعدل العام. إلا أنه ما زالت هذه النتيجة لا تقترب من المعدل الدولي (500 نقطة)، ومازال المغرب يحتل المراتب الأخيرة في التصنيف الدولي. كما أن نسبة كبيرة من التلامذة المغاربة (64%) حصلوا على مستوى أداء دون الأدنى. مما يضع المغرب ضمن البلدان الثالثية، مع كل من مصر وجنوب إفريقيا، التي لا يمتلك تلامذتها الكفايات الأولية في مجال فهم النصوص المكتوبة.

وتبين الدراسة أن التلامذة المتمدرسين بالمؤسسات الخاصة هم أحسن أداء من نظرائهم بالمؤسسات العمومية، إذ يبلغ أداؤهم 461 مقابل 340 نقطة. ومن بين العوامل الفردية التي تؤثر بشكل ملموس في مستوى مكتسبات التلامذة توجد الثقة في النفس والتأخر عن السن القانوني، والمعارف المبكرة في القراءة والتغيب. أما على المستوى السياقي، فإن العوامل المرتبطة بموقع المدرسة والمستوى السوسيو اقتصادي لتلامذتها، وبالمشاكل المرتبطة بالسلوك والانضباط وبمستوى الإلحاح على النجاح، كلها تعلل الفوارق الموجودة في النتائج.

وتتطلب هذه النتائج بذل المزيد من الجهود للرفع من مستوى جودة الكفايات في القراءاتية لدى التلاميذ، بدء بتعميم التعليم الأولي، الذي تبين الدراسة الصلة بينه وبين مستوى الكفايات، باعتبار أن التعليم الأولي يقوم بدور حاسم في إكساب الطفل الكفايات المبكرة في القراءة والكتابة، والتي تؤثر لاحقا بشكل إيجابي في تعلمات التلامذة.

ويبقى تفعيل كل الإجراءات المتعلقة بالرفع من جودة مكتسبات التلاميذ رهينا بالانخراط الجماعي لكل الأطراف المعنية، ولاسيما الآباء، والمدرسين، والمدرسة، والمجتمع، كل من جانبه، من أجل مدرسة ذات جودة.

4. الأطلس الترابي أداة لقياس الإنصاف الترابي

تعتبر الفوارق الترابية للتربية والتكوين من أبرز الفوارق التي تكبح سير المنظومة التربوية نحو الجودة. ولكي يتم تقييم حدتها أو تراجعها، بلورت الهيئة الوطنية للتقييم «الأطلس الترابي»، الذي يخصص للظواهر المتعلقة بالتربية، لتقييم مداها على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي، وعلى مستوى الجماعات الترابية.

والأطلس الترابي أداةٌ للقياس، تخصصه الهيئة كل سنة لمعرفة التوزيع الجغرافي لظاهرة من ظواهر التربية والتعليم. ولقد سبق للهيئة أن خصصت لموضوع الفوارق في التربية أطلسا مجاليا يبرز مؤشرين أساسين للفوارق وهما: معدل التمدرس ومؤشر جيني. وقد أقدمت الهيئة هذه السنة على تقديم أطلس يتعلق بالتوزيع الترابي للتعليم الخاص.

ويأتي اهتمام الهيئة بهذا الموضوع من الأهمية التي يحظى بها التعليم الخاص في النقاش العمومي.

أ- الأطلس المجالي الترابي للتعليم الخاص

تخصص الرؤية الاستراتيجية أهمية كبيرة للتعليم بالقطاع الخاص في الفصل الأول المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص. فإذا اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين التعليم الخاص شريكا للدولة في النهوض بمنظومة التربية والتكوين وتطويرها، فإن الرؤية الاستراتيجية اعتبرته شريكا للتعليم العمومي، بحيث يكونان معا منظومة تربوية واحدة، حيث أكدت بدورها على بعد التماسك الاجتماعي، وعلى الدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال التعليم، من حيث هو فاعل مهم في الرفع من جودة العرض التربوي وتطوير التفوق، ولكن من منظور تكافؤ الفرص.

وبعد الطبعة الأولى للأطلس الترابي للفوارق في التربية الذي نشرته الهيئة الوطنية للتقييم، والذي قارب الفوارق في التعليم من حيث الفوارق في الولوج لخدمات التربية، تتناول النسخة الثانية من هذا الأطلس موضوع التعليم الخاص. وبعد تحليل مقارن لتجارب دولية في التعليم الخاص، مكَّنت نظرة تاريخية من إعادة رسم خط التطور الذي عرفه التعليم الخاص في بلدنا منذ الاستقلال حتى الآن. ولأول مرة، يحدد هذا الأطلس - الذي يغطي في الآن

نفسه المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية- السُلَّم المجالي الترابي الذي يتواجد فيه التعليم الخاص خلال السنوات العشر الأخيرة، ويسلط الضوء على عدم تجانس هذا النوع من التعليم، وعلى تمركزه.

ب- التعليم الخاص والمقارنة الدولية

يبين الترتيب الدولي للبلدان وفق حصة التعليم الخاص لسلك التعليم الثانوي التأهيلي سنة 2017 في التعليم المدرسي والعالي، أن المغرب يحتل المرتبة 84 ضمن 145 بلدا، بحصة تعادل 12.9% سنة 2017. وتظل هذه النسبة أدنى نسبيا من المعدل الدولي الذي يمثل ضعفها تقريبا.

يتردد 13.8% مما يقارب سبعة ملايين من التلامذة المسجلين في التعليم المدرسي برسم السنة الدراسية 2016-2017 على التعليم الخاص بجميع أسلاكه، أي ما يناهز 950.662 تلميذ وتلميذة. وإذا أضفنا إلى هذا العدد 72147 من الطلبة المسجلين في التعليم العالي الخاص، فإن العدد الإجمالي للمسجلين في مؤسسات التعليم الخاص المدرسي والعالي يصل إلى أزيد من مليون، أي ما يعادل الحجم الإجمالي لسلك التعليم الثانوي سنة 2017. وإذا أصبح التعليم الخاص يضاهي سلكا دراسيا كاملا اليوم، فلم يكن عدد تلامذته يتجاوز 100 000 في بداية التسعينات.

تعتبر حصة التعليم الخاص في السلك الابتدائي قريبة جدا من النسبة المسجلة على الصعيد الدولي، لأن الفرق بين النسبتين يقل عن 1 %. ومع ذلك، يمكن القول إن حصة التعليم الخاص في سلك التعليم الابتدائي في المغرب غير عادية، مقارنة بدول أخرى في العالم. ومن جهة أخرى، سجل التعليم الخاص حضورا أقوى في التعليم الأولي مقارنة بالأسلاك التعليمية الأخرى، وذلك سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي 24.8 % في المغرب، مقابل 40.9% على الصعيد الدولي.

من ناحية أخرى، تخفي حصة التعليم الخاص في جميع الأسلاك مجتمعة، وهي تمثل 21،1 % على الصعيد الدولي، فوارق مهمة بين مختلف جهات العالم. ذلك أن هذه الحصة تتراوح بين 8،1 % في منطقة آسيا الوسطى و 40 % في آسيا الجنوبية وآسيا الغربية.

وإذا اعتبرنا البلدان العربية وحدها، وحصة التعليم الخاص في السلك الابتدائي، فإن المغرب يحتل، هذه المرة، المكانة الأولى ضمن البلدان العربية في شمال إفريقيا، بينما تأتي موريتانيا بعده مباشرة بحصة 14.1%.

ج- التوزيع الترابي للتعليم الخاص

يبرز التقرير الفوارق المجالية فيما يخص التعليم الخاص؛ حيث تستحوذ ثلاث جهات فقط (الرباط-سلا-القنيطرة، الدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس) على ستة أعشار العدد الإجمالي لتلامذة التعليم المدرسي الخاص، كما تتمركز بعشرة أقاليم (الدار البيضاء، مراكش، الرباط، فاس، طنجة-أصيلة، أكادير-إداوتنان، سلا، مكناس، القنيطرة والصخيرات-تمارة)، من بين خمسة وسبعين إقليما، ثلاثة أخماس المتمدرسين بهذا التعليم. كما يؤكد التقرير أن هذا النوع من التعليم يتمركز في الجماعات التي لا تشكو من عجز في التمدرس، فمن بين 1538 جماعة محلية مغربية، 30 جماعة تجمع لوحدها 52,7 % من التعليم الأولي الخاص، و55,7 % من الابتدائي الخاص، و68 % من الثانوي الإعدادي الخاص، و78,3 % من الثانوي التأهيلي الخاص. بالمقابل، فإن نسبة تغطية الجماعات «العاجزة قليلا» وعددها 451، لا تتجاوز 7,5 % في مجموع أسلاك التعليم؛ أما الجماعات العاجزة (عددها 453) والعاجزة جدا (عددها 225)، فهي لا تحظى بأي تغطية من طرف التعليم الخاص.

ثالثاً: حصيلة الأنشطة العلمية للمجلس

يتخذ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، منذ تنصيبه، منهج الاستناد إلى الخبرات الوطنية والدولية معززا بالتفاعل مع الفاعلين في المنظومة التربوية وشركائها، ركيزة جوهرية في دينامية بلورة وإنجاز أعماله، من أجل جعلها مستجيبة لانتظارات وتطلعات الدولة والمجتمع، سواء تعلق الأمر في التحضير لمشاريع آرائه وتقاريره، أم في التعريف بها والتفاعل في شأنها: جلسات الاستماع الموضوعاتية؛ ملتقيات علمية؛ أنشطة عمومية؛ لقاءات تواصلية؛ التعاون مع الفاعلين المؤسساتيين والتربويين في المنظومة...

يتوخى المجلس من ذلك، الإسهام في تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي، من خلال ترسيخ الاجتهاد الجماعي في التفكير في قضايا المدرسة المغربية، وضمان التملُّك لمضامين وأهداف أعمال المجلس، وتيسير سبل تفعيلها.

يحرص المجلس على نهج هذه المقاربة التفاعلية في إعداد أعماله وتقاسم توجهاتها وأهدافها ومضامينها مع مختلف المعنيين والمتدخلين في شأنها، كما يعمل على جعل اهتماماته وانشغالاته في صلب اهتمامات مختلف الفاعلين والمهتمين بالشأن التربوي. في هذا الصدد، نظّم المجلس، خلال سنة 2018، لقاءات علمية وتواصلية عرفت مشاركات واسعة، وكانت لها مردودية علمية ومعرفية مفيدة. يتعلق الأمر بالأنشطة التالية:

1. ندوة حول «تقييم السياسات العمومية في التربية والتكوين: مقاربات ومنهجيات»

استهدفت هذه الندوة، استعراض مقاربات ومنهجيات تقييم السياسات العمومية في كل من أوربا وفرنسا والمغرب، ومشاركة وتبادل التجارب الدولية لتقييم السياسات العمومية في مجال الرقميات بالدول المتقدمة والنامية. كما تم التركيز على التعريف بمختلف طرق التقييم الخاصة بهذا المجال، في أفق تمكين الهيئة من إعداد منهجية ووسائل خاصة بها، لتقييم السياسات العمومية في مجال الرقميات في السياق المغربي وإعداد توجه استراتيجي للرقميات لفائدة منظومة التربية والتكوين.

ومن مخرجات الندوة، أنها مكنت الهيئة من الاطلاع على تجربة فرنسا على الخصوص، وعلى الأبعاد التي يجب التركيز عليها لدعم الرقميات في التربية والتكوين منها:

- ضرورة بلورة سياسة رقمية للتربية والتكوين مع إرساء دعائمها بالقوانين اللازمة؛
- اعتماد المقاربة الشمولية في تفعيل هذه السياسة تقوم على توفير البنيات التحتية والدعائم البيداغوجية والبحث الرقمي في مجال التربية؛
- توفير ظروف اشتغال كل المتدخلين والمربين والمختصين في الهندسة الرقمية وفي صياغة المشاريع والمعدات البيداغوجية الرقمية؛
- توفير الاعتمادات المالية الضرورية؛
- اعتماد التقييم لمعرفة مدى تأثير ذلك في جودة التعليم والتكوين؛

كما تعرفت الهيئة على المقتضيات التي تتعلق بتقييم السياسات العمومية في المجال الرقمي بفرنسا.

2. ندوة علمية في موضوع «الابتكار التربوي ودينامية الإصلاح في المغرب»

يتمثل الطموح التربوي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال رؤيته الاستراتيجية للإصلاح (2015 – 2030) في تحقيق هدفين رئيسيين: الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع. وهما نتيجة لتقييمات عدة محاولات لإصلاح منظومة التربية والتكوين، كشفت عن مجموعة من الصعوبات والإكراهات التي لا تزال قائمة إلى اليوم. مما يطرح الأسئلة الإشكالية التالية: هل يمكن للابتكار في المجال البيداغوجي أن يساهم في إيجاد الحلول الملائمة لاختلالات المنظومة التربوية؟ كيف يمكن اعتبار الابتكار البيداغوجي آلية لمصاحبة الإصلاحات التربوية الحالية؟ وكيف سيسهم في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030؟ في هذا الصدد، يُظهر الاطلاع على التجارب الدولية، أن الابتكار البيداغوجي ليس مجموعة من الممارسات المنعزلة التي يقوم بها الفاعل التربوي، وإنما هو تصور للعمل التربوي، والذي لا يمكن تحقق نجاحه إلا في إطار منظومة شاملة ومتكاملة تجمع بين المتعلم، والفاعل التربوي، والمنهاج، والحكامة، والقيادة التربوية، والتقييم والبيئة المرتبطة بمؤسسات التربية والتكوين.

في هذا الإطار، فإن مساهمات الندوة اندرجت في المحاور التالية:

أ- الابتكار البيداغوجي: أسئلة ورهانات الإصلاح

يُعتبر الابتكار أصلا لكل الممارسات غير التقليدية في مجال التربية والتكوين. ويطرح هذا المفهوم تساؤلات عميقة، نظرا لتنوع مقارباته ولخصوبته المفاهيمية. فما هو الابتكار البيداغوجي، تحديدا؟ وما هي القضايا التربوية والرهانات التي ترافقه؟ وما هي التحديات التي تحول دون نجاح الابتكار البيداغوجي؟ وما هي المخاطر المرتبطة به؟

استهدف هذا المحور تعميق النقاش حول مساهمة الابتكار البيداغوجي في مواكبة إصلاح التعليم، وبالتحديد على مستوى النموذج البيداغوجي. فكيف يمكن للابتكار البيداغوجي أن يسهم في إنجاح تفعيل اختيارات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 2030-؟

ب- دور الفاعل التربوي في الابتكار البيداغوجي

يُعتبر الابتكار البيداغوجي حالة ذهنية وتصورا شاملا لأنشطة التعليم والتعلم، إذ أن السعي لمواجهة تحديات الإصلاح التربوي تتطلب استعدادا فرديا للابتكار، وبيئة مشجعة له.

وعلى اعتبار أن المدرِّس هو الفاعل التربوي المحوري في العملية التعليمية التعلمية، والمعني المباشر بالابتكار البيداغوجي، فهل يمكن له أن يبتكر في ظروف عمل غير مشجعة على الابتكار؟

إن الاستعداد الفردي للابتكار، يمثل مَلَكَة مشابهة لملَكة الاندهاش والتساؤل المرتبطة أساسا بمرحلة الطفولة المبكرة، وتأسيسا على ذلك، هل يمكن إعادة إحياء هذه الملَكة لدى المدرِّس في ممارساته من خلال التكوين الأساس والمستمر؟

من جهة أخرى، فإن تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول الارتقاء بمهن التربية والتكوين (2018) ركز على ضرورة الإعداد للابتكار البيداغوجي، وذلك من خلال توفير شروط المهننة وتشجيع التقييم الذاتي والتفكير الجماعي في الممارسات البيداغوجية، واعتبار المؤسسة التعليمية نواة مركزية لتطبيق الإصلاحات. فكيف يشجع العمل الجماعي في فرق تربوية وسط مؤسسات تعليمية تتمتع بهامش من الاستقلالية على تجريب وتعميم الابتكارات البيداغوجية؟

ج- الابتكار البيداغوجي وأسئلة المنهاج

يستند إصلاح المناهج إلى استنتاجات مستخلصة من تفكير مسبق حول خصائص متعلم القرن 21 والمهارات التي يجب أن يكتسبها. فكيف يمكن للتربية على الابتكار من خلال تطوير مهارات التفكير الناقد، والملاحظة والتحليل والتربية على المواطنة وعلى حقوق الإنسان والتربية الإعلامية والرقمية ... أن تسهم في عملية إصلاح المنهاج؟ أليست هذه الأبعاد المختلفة للتربية والتعليم مترابطة ومتداخلة، وتقوم في الآن نفسه، بهيكلة الإسهامات في الحقول المعرفية وفي التخصصات والمواد المدرسة؟

علاوة على ذلك، ألا يساهم تثقيف الابتكار البيداغوجي في حل المشاكل المرتبطة ببلورة وتطبيق المناهج الدراسية؟ كيف يمكن للابتكار أن يحسِّن من مختلف مكونات المنهاج، انطلاقا من بناء منطِقه، إلى تطوير البرامج، ومرورا بإدماج الرقمنة وشكل الكتاب المدرسي وأنواع التقييم المختلفة، الخ.؟ وكيف يقوم المتعلم والفاعل التربوي بالمساهمة في عملية الابتكار البيداغوجي على مستوى المنهاج؟

د- الحكامة، القيادة التربوية، التقييم والابتكار البيداغوجي

يُظهر الاطلاع على عدد من التجارب الدولية أن الابتكار على مستوى الحكامة والقيادة التربوية، ابتداء من مراكز أخذ القرار، ووصولا إلى المؤسسات التعليمية، له انعكاسات مهمة على الإنصاف والجودة في منظومة التربية والتكوين.

إن مختلف أنماط الحكامة، تقوم بتحديد طبيعة التفاعلات بين مختلف المكونات والمستويات التنظيمية في منظومة التربية والتكوين. وذلك بدءً من المستوى المركزي، ووصولا إلى مستوى القيادة التربوية المحلية. فما الدور الذي يلعبه الابتكار في تحسين أنماط الحكامة والقيادة التربوية في النظام التعليمي بشكل عام، وعلى مستوى المؤسسات التعليمية بشكل خاص؟ وما هو دور الحكامة والقيادة التربوية في النهوض بالابتكار البيداغوجي؟ هل هناك نمط واحد أم أنماط مختلفة من الحكامة تشجع الابتكار البيداغوجي على مختلف الأصعدة: بلورة وتجريبا وتعميما؟ وما علاقة الحكامة والقيادة التربوية على جميع مستويات صناعة القرار التربوي بنجاح الابتكار البيداغوجي؟ كيف يمكن أن تعزز البيئة المباشرة للمؤسسة التعليمية أو الجامعية أو التكوينية تنمية الابتكار البيداغوجي؟ وكيف تقوم هذه البيئة بتشجيع الابتكار البيداغوجي من خلال الاستفادة من جميع مكوناتها (جمعيات الأسر، الجمعيات المهنية، المجتمع المدني التربوي، المقاولات، الخ)؟

هـ- خلاصات الندوة

خلصت أشغال هذه الندوة إلى أنه، في ظل العولمة، وما تفرضه من تحديات، على جميع المستويات، فقد بات من الضروري إعطاء دينامية أكثر لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، أملا في إعطاء نفس جديد للمؤسسة التعليمية، وذلك من خلال بلورة استراتيجية وطنية للابتكار التربوي، تسهم في تقديم حلول مبتكرة للمشاكل الحقيقية للمدرسة المغربية في احترام تام للمبادئ والأسس والمكتسبات الإيجابية، والإشراك في تحديد معالم مدرسة الغد، تجمع بين المحلية والعالمية، وتكون في مستوى تطلعات المجتمع المغربي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية؛ استراتيجية تستحضر الأبعاد الأساسية للتربية وتبتغي تأصيل الابتكار التربوي، وغرس ثقافة الإبداع في الوسط التربوي.

إن الارتقاء بالابتكار التربوي انسجاما مع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، يستدعي وضع مجموعة متكاملة من الإجراءات والتدابير، نجمل أهمها فيما يلي:

- وضع استراتيجية وطنية للابتكار التربوي، مع العمل على تحيين الإطار الوطني المرجعي للابتكار التربوي؛
- خلق بنيات جهوية وإقليمية ومحلية لتشجيع الابتكار التربوي والتحفيز عليه؛
- مراجعة مناهج التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وإدخال مصوغات جديدة تهتم بتنمية كفاية الابتكار التربوي لدى الأساتذة المتدربين؛
- العناية بالمبتكرين وتثمين مبادراتهم وضمهم إلى فرق البحث والابتكار الوطنية والجهوية، والعمل على مأسسة الابتكار كي لا يبقى مجرد تجارب فردية متفرقة؛
- اعتبار المحدد الابتكاري معيارا من معايير ترقية الفاعلين التربويين؛
- اعتماد تجريب المشاريع الابتكارية؛

3. ورشات حول التوجيه التربوي

نظمت الهيئة الوطنية للتقييم ورشتين يوم 8 نونبر 2018 في موضوع التوجيه التربوي، شارك فيهما الفاعلون الأساسيون في ميدان التوجيه التربوي. انعقدت هاتان الورشتان في مقر الهيئة، موازاة مع محاضرة المقارنات الدولية التي نظمها في باريس المجلس الوطني الفرنسي لتقييم التعليم الدراسي. ولقد تم بث عروض المحاضرة عن طريق البث المباشر يومي 8 و9 نونبر 2018.

4. المشاركة في أنشطة المجلس الوطني لتقييم منظومة التعليم المدرسي -فرنسا

أ. الندوة الدولية «منهجية المحاضرة التوأم»

كما جرت العادة منذ سنتين، وفي إطار تعاون بين الهيئة الوطنية للتقييم والمجلس الوطني لتقييم منظومة التعليم المدرسي بفرنسا، تشارك الهيئة سنويا في الأنشطة التي ينظمها المجلس الوطني الفرنسي، وعلى وجه الخصوص المحاضرة التوأمة. وفي إطار تعزيز هذه الشراكة، وترشيد نمط تنظيم هذه المحاضرات مع شركائها، نظم المجلس الوطني الفرنسي في شتنبر 2018 ندوة دولية في موضوع «منهجية المحاضرات التوأم». وقد تمت دعوة الهيئة الوطنية للتقييم من المغرب ودولة الشيلي كذلك لعرض تجربتهم خلال تنظيمهم للمحاضرة حول الهدر المدرسي التي نُظمت يومي 7 و8 نونبر 2017. فيما يخص الجانب التنظيمي للمحاضرات.

كما شكلت هذه الندوة فرصة لتعزيز روابط الشراكة بين المؤسستين وربط شراكات جديدة مع منظمات ومؤسسات دولية أخرى تعمل في مجال تقييم التربية والتكوين.

المؤسسات التي شاركت في هذه الندوة:

- المجلس الوطني لتقييم منظومة التعليم المدرسي - فرنسا؛
- المركز الدولي للدراسات البيداغوجية؛
- وزارة التربية والشغل، مالتا؛

- مجلس التعليم، إيرلاندا؛
- مجلس التعليم، ليتوانيا؛
- مجلس الأعلى للتعليم، كندا؛
- مجلس التربية والتكوين، بلجيكا؛
- المعهد الدومينيكي للتقييم والجودة التربوية، جمهورية الدومينيكان؛
- الشبكة الأوروبية لمجالس التربية؛
- المجلس الوطني للتربية والتعليم، البرتغال؛
- المدرسة الابتدائية «يوهوكو»، اليابان؛
- جامعة لندن، المملكة المتحدة؛
- مركز التقييم في التعليم الأولي والابتدائي، بلغاريا؛
- المجلس الهولندي للتربية، هولندا.

ب. المحاضرة التوأم

كما سبقت الإشارة في إطار مشروع تسيير المؤسسات المدرسية، تنظم الهيئة في إطار الشراكة التي تربطها بالمجلس الوطني الفرنسي لتقييم النظام المدرسي، نظمت الهيئة ورشتي عمل يومي 7 و8 نونبر 2018، في موضوع المساعدة على التوجيه في المغرب، كيف يمكن إعداد التلامذة للتعليم العالي والتكوين المهني؟

نُظمت الورشات في إطار أشغال المحاضرة التوأم في موضوع التربية على التوجيه: «بناء مسار توجيهي على مدى المسار الدراسي».

تطرقت الورشة الأولى إلى موضوع «النماذج التي يجب إرساؤها والموارد الملائمة لدعم التوجيه قصد الرفع من مؤهلات التلامذة لبناء مسارهم الدراسي» أما الورشة الثانية تمت مناقشة موضوع «آليات التنسيق التي يجب إرساؤها لإعداد أفضل للتلامذة لولوج التعليم العالي والتكوين المهني»

عرفت هاتان الورشتان مشاركَةَ فاعلين من مختلف القطاعات والمؤسسات ذات الصلة، وبلغ عدد المشاركين 50 مشاركا.

الفصل الثاني:
آفاق عمل المجلس برسم سنة 2019

أولا: آفاق المهمة الاستشارية والاقتراحية

يتمثل الرهان الأساس للمجلس، وهو يستشرف آفاق عمله، في مضاعفة جهوده، قبل نهاية ولايته الأولى في يوليوز 2019، لاستكمال إنجاز عدد من المشاريع تنكب عليها لجانه وهيئاته وبنياته المختصة، وهي مشاريع استراتيجية، تهم قضايا حاسمة في إصلاح المنظومة التربوية الوطنية، وعلى رأسها المشاريع المتصلة بإصلاح التعليم العالي، والتعليم الديني، والتعليم الخاص، والنموذج البيداغوجي، وحكامة المدرسة المغربية، ووظيفتها الثقافية، إلى جانب مشروعي «التمييز الإيجابي للتمدرس بالوسط القروي والمناطق ذات الخصاص»، و«تعليم الأطفال في وضعية إعاقة».

في الإطار ذاته، يعتبر المجلس، أن كسب هذا الرهان، يظل مرتبطا ببلوغ الأهداف المحددة في مقدمة هذا التقرير.

في ضوء ذلك، تتمثل المشاريع المبرمجة لسنة 2019، والتي يتم العمل على استيفاء إنجازها من قبل لجان المجلس بدعم من قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس، قبل آخر دورة سيعقدها المجلس خلال ولايته الحالية، فيما يلي:

1. مشروع تقرير حول «التكوين المهني الأساس: مفاتيح من أجل إعادة البناء»

أ. السياق:

يشكل التكوين المهني إمكاناً أساسيا من شأنه الإسهام، بالأساس، في بلوغ ما يلي:

- تحسين أداء المنظومة التربوية، والرفع من نجاعتها ومردوديتها؛
- إنتاج الثروة وتنميتها وبناء الرأسمال البشري، وتحقيق الارتقاء بالفرد والمجتمع، وهو ما يجعل منه رهانا للدولة والمجتمع بمختلف مكوناتهما؛
- تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- تعزيز قدرات الأفراد، كيفما كانت وضعياتهم، على الاندماج في سوق الشغل، والرفع من تنافسية المقاولة؛

لذا، فإن النموذج التنموي الجديد، الذي تنكب بلادنا على إعداده وإرسائه بإسهام مختلف المؤسسات والإدارات والهيئات، مدعو لوضع التكوين المُؤهّل للعنصر البشري في مقدمة أولوياته، بالنظر لكون إصلاح منظومة التربية والتكوين يشكل أساس إنجاح باقي الإصلاحات المهيكلة.

في هذا الصدد، يتعلق الأمر باستحضار الموقع المحوري للتكوين المهني ضمن مكونات المنظومة التربوية الوطنية، باعتباره ركيزة لاستدامة التعلم وتحقيق تعميم تعليمي وتكويني منصف وبفرص متكافئة، وكذلك، الرهانات الكبرى المتمثلة في ضرورة اضطلاع التكوين المهني بوظائفه في تلبية حاجات الأوراش الكبرى للبلاد من الكفاءات، وتحسين مؤهلات الأطر والمستخدمين، وضمان ارتقائهم السوسيو-مهني، وتحسين إمكانيات التشغيل لدى الشباب.

ب. الأهداف:

تتوجه الأعمال التحضيرية لهذا المشروع إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة الناظمة، تتعلق بـ:

- الدمج العضوي للتكوين المهني في التعليمين المدرسي والعالي، والجسور والممرات بين مختلف أسلاك المنظومة الوطنية للتربية والتكوين ومستوياتها؟

- الطاقة الاستيعابية، في اتجاه تحقيق مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي وتكافؤ الفرص في مجال التكوين المهني؟
- نظام التوجيه والإعلام المهنيين في الاتجاهين: بين التعليم المدرسي والتكوين المهني، وبين هذا الأخير والتعليم العالي؟
- جودة منظومة التكوين المهني، على مستوى مؤهلات المكونين ونجاعة المقاربات البيداغوجية المعتمدة؟
- موقع اللغات في العملية التكوينية؟
- ملاءمة العرض التكويني، والرفع من قدرته على التكيف مع الحاجات من الأطر التقنية والمتخصصة، المتوسطة والعليا؟
- سبل استشراف مهن الحاضر والمستقبل، ومسايرة مستلزمات الأوراش التنموية الكبرى والمهن الجديدة للبلاد؟
- الحكامة الداخلية لمنظومة التكوين المهني، والتنسيق بين مختلف المتدخلين وتوثيق العلاقة بالنسيج الاقتصادي والمقاولاتي؟

2. مشروع حول «التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص»

أ. السياق:

يندرج هذا المشروع في إطار تعميق توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، ولاسيما ما يتعلق بتعميم التعليم بفرص متكافئة، باعتباره رهانًا سياسيًا ومجتمعيًا حاسما لتحقيق الإنصاف على المستوى المجالي والاجتماعي، وعلى أساس النوع، والقضاء على التفاوتات بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني. ذلك، أن التمتع بالحق في التربية والتكوين، لا ينفصل عن الحق في التمدرس، وفي التعلم مدى الحياة، وفي توفير تعليم عصري، منصف، ذي جودة، نافع، ومستدام.

ب. الأهداف:

يهدف الاشتغال على هذا الموضوع إلى اقتراح منظور مُجدد، مُرفق بإجراءات داعمة للتمييز الإيجابي تظل بطبيعتها انتقالية، بُغية تحقيق التوازن في التربية بين كافة الجهات والمناطق والفئات، وتمكين الجميع من تربية عادلة وعصرية وذات جودة قادرة على الحد من الفوارق وضمان التماسك الاجتماعي والقطع مع إسهام المدرسة في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والترابية، كما أكد على ذلك تقرير «مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي».

الغاية الجوهرية من ذلك، تحقيق تمييز إيجابي في التربية، ينهض بالموارد وبالمؤهلات ويستثمر الخاصيات المحلية، ويضمن اندماجا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا متناغما للجميع، علاوة على الارتقاء الفردي والمجتمعي للحد من الفوارق في التربية، وفق منظور مُجدد، وبقطائع مُهيكلة، قوامه الكرامة والمساواة والانتماء والإنصاف والعدالة الاجتماعية والترابية.

3. مشروع حول «مقومات التدبير الجيد للتغيير في منظومة التربية والتكوين»

أ. السياق:

ينكب المجلس على هذا الموضوع، في سياق يتسم باستمرار عدد من الإكراهات والصعوبات التي تعترض التدبير الفعال والناجع لمشاريع إصلاح المنظومة، ومنها افتقار حكامة المنظومة إلى الآليات والريادة اللازمة، لتحسين تدبير التغيير وتطوير قدرات الحكامة وتعميم الممارسات الجيدة، وما يعتري المحيط العام لهذه المنظومة من نقائص؛ حيث لا يتيح دائما اتخاذ مبادرات، ولا يمكِّن الفاعلين، في الغالب، من الممارسة المستوفية لمهامهم، والتحمُّل التام لمسؤولياتهم، ولاسيما في تواجد مقاومات سلبية للتغيير لذلك، أضحت إشكالية التدبير الجيد للتغيير من التحديات الكبرى التي على الإصلاح التربوي رفعها دون تأخير.

ب. الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى اقتراح مجموعة من المداخل الكفيلة بتحقيق مرتكزات التدبير الناجع للتغيير، من خلال تجويد أداء المنظومة في مجال تفعيل برامج الإصلاح وتطوير إمكاناتها، في انسجام مع الغاية الجوهرية الناظمة للإصلاح، المتمثلة في إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي.

تتمثل هذه الأهداف في بلورة التوجهات الخاصة بوضع أسُس التدبير الجيد للتغيير في جميع المستويات، والتي تهم على الخصوص:

- الريادة المحلية المعبئة للطاقات حول تحسين جودة التعلمات؛
- الآليات المؤسساتية المساعدة على بناء القرار، وتملك الإصلاح والنجاح في تنزيله؛
- التدبير الجيد بواسطة المعايير وبواسطة النتائج؛
- الريادة المركزية والجهوية الناظمة للإصلاح تتبعا وتقييما وتقويما.

4. مشروع حول «الإطار المرجعي لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج»

أ. السياق:

ينبع الاشتغال على هذا الموضوع، من استحضار أهمية المناهج والبرامج والتكوينات، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للمنظومة، ومن الضرورة الملحة لوضع إطار مرجعي ناظم لعمليات تقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، وهو ما دعا إلى إفراد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، حيزا مهما لعملية مراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، في إطار شمولي، يرتكز على ترسيخ النموذج البيداغوجي الجديد للمدرسة المغربية، الذي ينبغي أن يقوم على التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار.

هناك اعتباران أمليا ذلك:

- كون عملية مراجعة وتجديد المناهج والبرامج، تشكل حجر الزاوية في أي إصلاح تربوي، فهي تسعى بالأساس إلى ترجمة الاختيارات والسياسات التربوية المتجددة، وتحقيق الملاءمة مع التطورات المجتمعية والرهانات الوطنية والدولية، ومواكبة مستجدات علوم التربية؛

- كون هذه المراجعة، تندرج في سياق متحول، يتسم بمجموعة من المتغيرات:

- التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...)؛
- التحديات المستقبلية، التي ستواجهها المدرسة، في عالم يتنافس فيه الجميع في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة؛
- التطورات العلمية والتربوية المتسارعة، على المستوى التكنولوجي والمعلوماتي والبيداغوجي...

ب. الأهداف:

يروم هذا المشروع، بلورةَ إطارتوجيهي لعمليتي تقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، يتضمن جملة من التوجيهات والاقتراحات، التي تصب في رسم الملامح الأساسية للتغيير المنشود في المناهج الدراسية، بما تتضمنه من معارف واتجاهات ومهارات وقيم وهندسة لغوية...، استنادا إلى اختيارات الرؤية الاستراتيجية، وإلى الأسس التربوية والديداكتيكية والمقاربات والنماذج البيداغوجية الفضلى، المعمول بها عالميا في عملية تجديد المناهج والبرامج والتكوينات.

كما يستهدف رصد المكتسبات التي تحققت في عمليات مراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، وتحديد مكامن الخلل والقصور في المراجعات السابقة، وتقديم بعض الحلول والبدائل الممكنة للاختلالات المرصودة في المناهج الحالية، من أجل استثمارها في عملية مراجعة المناهج والبرامج والتكوينات التي أوصت بها الرؤية، وكذلك اقتراح مداخل كبرى لإصلاح وتجديد المناهج والبرامج والتكوينات، وتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات لمساعدة القطاعات التربوية المعنية بعملية المراجعة على إنجاح الإصلاحات المنهاجية المستقبلية.

5. مشروع رأي حول «تعليم الأطفال في وضعية إعاقة»

أ. السياق:

في استحضارلنتائج التقييم الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم حول تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، يندرج الاشتغال على هذا الموضوع، ضمن إعمال مبدأ الإنصاف في ولوج التربية، والاستفادة من نفس مقومات الجودة والارتقاء، وهي المبادئ الناظمة للإصلاح الجاري. لذلك، فإن تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، مهما كان نوع ودرجة الإعاقة التي يعانون منها، ومهما اختلفت أعمارهم وأصولهم السوسيو اقتصادية والثقافية، ينطوي على تحد بثلاثة أبعاد:

- فهو تحدٍّ ذاتي بالنسبة للشخص في وضعية إعاقة؛ إذ يتطلب منه عزماً ثابتاً لتخطي وضع الإعاقة وتعبئة الطاقات والإمكانات الكامنة لديه، ومواجهة المعيقات الخارجية التي تواجهه؛
- وهو تحدٍّ موضوعي بالنسبة للمجتمع؛ إذ يتطلب من كافة مكوناته وشرائحه، تغيير التمثلات السلبية التي تحملها حول الإعاقة، ورفع كل الحواجز التي يمكن أن تعترض استفادة هذه الشريحة من الأفراد من حقها في التعليم والتكوين، وولوجها مجالات المعرفة، وارتقائها الاجتماعي في إطار الإنصاف وتكافؤ الفرص.
- وهو كذلك، تحدٍّ حقوقي، يدعو السياسات التربوية إلى إعمال كافة الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية، بالنسبة لكل شخص في وضعية إعاقة، ومن ضمنها الحق في التربية والتكوين والاندماج الاجتماعي.

ب. الأهداف:

يَكمُن الهدف الجوهري من معالجة هذا الموضوع الاسهام، في بلورة توصيات لإغناء مضامين الرؤية الاستراتيجية، ولاسيما الرافعة الرابعة، التي نصت على عدد من المستلزمات الأساسية للنهوض بتعليم وتكوين هذه الفئة، من ضمنها إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في المدارس لإنهاء وضعية الإقصاء والتمييز.

كما يستهدف وضع تصور للمخطط الوطني لتفعيل التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، الذي نصت عليه الرؤية الاستراتيجية؛ مخطط يشمل الفضاءات الملائمة، والمدرسين (ات)، والمناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية، وأنظمة التقييم والدعامات الديداكتيكية الملائمة لمختلف الإعاقات والوضعيات الخاصة...

6. مشروع حول «مهن التدريس والتكوين والبحث: المكتسبات، الاختلالات، آفاق التطوير والتجديد»

أ. السياق:

أولت توجهات الرؤية الاستراتيجية -2015 2030، أهمية قصوى لورش مهن التربية والتكوين، حيث اعتبرتها في مقدمة أولويات النهوض بأداء المدرسة بمختلف مكوناتها، وتحسين مردوديتها الداخلية والخارجية، من منظور شمولي، يهم مجموع مهن قطاعات التربية والتكوين، ويضع في اعتباره السمات المميزة لكل مهنة على مستوى الأدواروالمهام، حسب خاصية كل قطاع من القطاعات المكونة للمنظومة التربوية.

يأتي إطلاق الاشتغال على إعداد هذا التقرير بعد إصدار المجلس لتقرير أول عرضاني (تم عرض محتواه في الفصل الأول أعلاه: حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2018)، يهم الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير، اقترح عددا من التوجهات الأفقية المشتركة للارتقاء بهذه المهن.

ب. الأهداف:

يهدف هذا التقرير الموضوعاتي المرتقب إلى ما يلي:

- تحيين عناصر تشخيص واقع مهن التدريس والتكوين والبحث وتعميقها واستكمالها، على مستوى: النصوص التنظيمية والتربوية المؤطرة، وتكوين الفاعلين التربويين على اختلاف مجالاتهم ومستوياتهم، (ولاسيما في سياق المشروع الجديد لتأهيل أساتذة التعليم المدرسي الذي أعلنت عنه الحكومة في يونيو 2018)، وشروط الولوج، وتدبير المسار المهني، وآليات الاشتغال، وممارسات البحث العلمي...؛
- إعادة تحديد المهام والأدواروالمواصفات المرتبطة بمهن التدريس والتكوين والبحث، في انسجام مع المتطلبات والمستجدات؛
- تحيين المؤشرات الكمية الحالية والتوقعية الخاصة بمختلف هيئات التدريس والتكوين والبحث، واستباق الحاجات من هذه الأطر، واستشراف المواصفات الجديدة لتأهيلهم؛
- بلورة مقترحات وتوصيات للارتقاء بمهن التدريس والتكوين والبحث.

7. مشروع تقرير «التعليم العالي في أفق 2030، الآفاق الاستراتيجية»

أ. السياق:

في استحضار لنتائج التقييمات ذات الصلة التي أنجزتها الهيئة الوطنية للتقييم، ينطلق الاشتغال الاستشرافي على موضوع التعليم العالي، من أهمية البحث العلمي والتقني والابتكار، في تعزيز التنمية البشرية والمستدامة للمغرب، وانخراطه في مجتمع واقتصاد المعرفة، ومن ثم، ضرورة الوصول إلى حلول دقيقة لتحسين التعليم العالي، في ضوء الأساسيات التي وردت في توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وإعمالا لمبادئها الناظمة: الإنصاف والجودة والارتقاء.

ب. الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى تقييم نجاعة وفعالية التعليم العالي في أبعاده المؤسساتية والتدبيرية والبيداغوجية، والصعوبات، التي تعترضه وأهم التحديات التي تواجهه، ولاسيما تلك المرتبطة بالقانون المتعلق بالتعليم العالي؛ واستقلالية الجامعة؛ ومؤسسات الاستقطاب المفتوح؛ وتنظيم وبينة وحكامة ومردودية التعليم العالي وتقييم البحث العلمي؛ ونظام إجازة ماستر دكتوراه؛ والأستاذ الباحث؛ والحياة الطلابية؛ وملامح خريجي الجامعة، الرقمنة باعتبارها رافعة للتغيير، نموذج تمويل منصف...؛ سيتم استثمار نتائج تقرير الهيئة الوطنية لتقييم حول «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي».

كما يسعى الاشتغال على هذا الموضوع، للوصول إلى توصيات واقتراحات استراتيجية، مرتبة حسب الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة، والتي من شأنها تطوير سياسة عمومية حاسمة لإصلاح التعليم العالي.

8. مشروع تقرير حول «جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ: شريك أساسي من أجل تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء»

أ. السياق:

إن الانخراط الفعلي والمنتظم للأسر في الشأن التربوي، محدد أساس لضمان حسن اضطلاع المدرسة بوظائفها، والإسهام في إنجاح مشاريع إصلاحها، والمشاركة المنتظمة في النهوض بأدوارها، بالنظر للمسؤولية الحاسمة لهذه الأسر في ضمان الحق في ولوج التربية والتعليم لأبنائها، والاستمرار في متابعة مسارهم الدراسي، وفي تحقيق تنشئتهم الملائمة، وفي بلورة مشاريعهم الشخصية، وبناء مستقبلهم.

من ثم، فالتلميذ، الذي يقع في صلب كل عملية تربوية وتعليمية، يُعد محط اهتمام مشترك بين الأسرة والمدرسة، من حيث مسؤولية تربيته وتنشئته، وتوفير الشروط اللازمة للتحقيق المتدرج لمكتسباته الدراسية، وتفتح شخصيته، وتحقيق ميولاته واختياراته، وتمكينه من الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، في انفتاح على القيم الكونية.

من هنا، تبرز أهمية جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، في تنظيم وتأطير مشاركة الأسر في سير الشأن المدرسي والنهوض به لفائدة بناتهم وأبنائهم، من خلال الاضطلاع بأدوار متعددة، بوصفها إطاراً يمثل هذه الأسر داخل المؤسسة التعليمية، سواء أكانت عمومية أم خاصة.

ب. الأهداف:

يهدف هذا التقرير، أساسا، إلى تثمين المكانة الأساسية التي توليها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح لمسؤولية الأسر والهيئات الممثلة لها في النهوض بالشأن التربوي، وفي بلوغ ما يلي:

- الالتزام بواجب تسجيل الأطفال البالغين سن التمدرس في المدرسة والسهر على استدامة تعلمهم؛
- الإسهام الفعال في ترسيخ مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛
- التتبع اليقظ للمسارات الدراسية والتكوينية للمتعلمين؛
- الانتظام في الهيئات الممثلة للآباء والأمهات والأولياء، والمشاركة المستمرة في القيام بالأدوار والمهام المناطة بها؛
- الإسهام في بلورة مشروع المؤسسة الهادف إلى تنميتها البيداغوجية والإدماجية والثقافية والإشعاعية، في انفتاح على محيطها، والمشاركة في تنفيذ هذا المشروع وفي التتبع اليقظ والتقييم المستمر لنتائجه؛
- المشاركة الفعلية في مجالس تدبير المؤسسات؛
- الانخراط في التعبئة المستديمة حول الإصلاح التربوي والإسهام في تنمية الوعي المجتمعي بقضايا المدرسة، وبدورها المصيري في الارتقاء بالفرد والمجتمع.

كما يسائل هذا المشروع الموقع الحالي لهذه الهيئات وأدائها، في اتجاه اقتراح مداخل كفيلة بإعادة تحديد مهام وأدوار أسر التلاميذ وهذه الهيئات الممثلة لها، والتحيين الشامل للنصوص التنظيمية والقانونية ذات الصلة، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

9. مشروع حول «الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية»

أ. السياق:

يندرج الاشتغال على هذا الموضوع في سياق تربوي، ووطني ودولي، يتسم بمجموعة من المتغيرات من بينها:

- أحكام دستورية، تحدد معالم الهُوية الثقافية المغربية، وتشدد على تنوع مكوناتها؛
- اعتماد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 خارطةَ طريق لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإدراجها للوظيفة الثقافية للمدرسة ضمن الوظائف الخمس الأساسية للمدرسة، مع تخصيص رافعة لتقوية الاندماج السوسيو ثقافي (الرافعة 17)؛
- التزايد في وتيرة الاحتكاك والتفاعل بين الثقافات المحلية والكونية، في سياق دولي مُعولَم، يعرف تحولات عميقة على جميع المستويات؛
- التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، على المستوى المؤسساتي، والتشريعي، والحقوقي...؛
- التوجه لاعتماد اللامركزية واللاتمركز بمثابة خيار استراتيجي للتدبير المحلي.

يجسد اختيار هذا الموضوع، ضرورة الاهتمام باضطلاع المدرسة بمختلف وظائفها، بما في ذلك الوظيفة الثقافية. كما يتأسس الاشتغال على هذا المكون، على كون المدرسة حاملة للثقافة وناقلة لها في الوقت نفسه؛ وعلى ضرورة اضطلاع هذه المدرسة بمهمتها في تحقيق الاندماج الثقافي وضمان ولوج سلس ومنصف للثقافة، وجعلها مختبرا للإنتاج الثقافي ونشره، بدل كونها مجرد فضاء لاستهلاك هذا الإنتاج.

ب. الأهداف:

يهدف الاشتغال على هذا الموضوع، على الخصوص، إلى:

- تشخيص واقع ممارسة المدرسة لوظيفتها الثقافية على مختلف المستويات والأبعاد؛
- اقتراح سبل عمل مبتكرة لجعل المدرسة مؤسسة للإدماج الثقافي، من خلال تنمية الوعي الثقافي لدى المتعلمين والفاعلين التربويين، ولإنتاج الثقافة ونشرها؛
- بلورة نماذج مبتكرة لتطوير الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية.

10. استكمال مشروع الرأي ومشروع التقرير المصاحب له عن «التعليم والتكوين الخاصين في المغرب»

أ. السياق:

ينبع الاشتغال على هذا الموضوع، من اعتباره، من جهة، موضوعا ذا أولوية ضمن المواضيع التي يشتغل عليها المجلس، ومن جهة ثانية، قضية أفقية من بين القضايا التي لا تزال في حاجة إلى المزيد من التعميق، في اتجاه إغناء ما جاءت به الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من توجهات كبرى حول هذا الموضوع، وفي مواكبة لسيرورة تفعيلها، وكذلك، انطلاقا من تأكيد هذه الأخيرة، على أن الاستثمار في التعليم والتكوين الخاصين، هو بالأساس استثمار في خدمة عمومية، باعتبارهما شريكين للتعليم والتكوين العموميين، وليسا بديلين تربويين له.

ب. الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى مساءلة وإيجاد أجوبة استشرافية للأسئلة والقضايا التالية:

- ضمان التزام التعليم والتكوين الخاصين بمبادئ الخدمة العمومية والخيارات الناظمة لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مستلزمات وضمانات الارتقاء بالتعليم والتكوين الخاصين إلى مستوى شريك فعلي للتعليم العمومي؛
- مقومات الضبط ومراقبة الدولة لعمل القطاع الخاص للتربية والتكوين باعتباره شريكا للتعليم العمومي؛
- التأطير التشريعي والتنظيمي وتوفير تصور دقيق للتعليم العالي الخاص الذي يتسم بتعدد نماذجه ومؤسساته (نموذج خاص ربحي يتعامل مع التعليم والتكوين بوصفه خاضعًا للمبادرة الخاصة يستهدف الطلبة القادرين على الأداء؛ ونموذج غيرربحي تمثله بعض الجامعات؛ ونموذج مُتكون من فروع لجامعات ومدارس دولية...)؛
- تشجيع التعليم والتكوين الخاصين التعاقديين؛
- افتحاص وتقييم التعليم والتكوين الخاصين.

11. استكمال مشروع تقرير عن «التعليم الديني بالمغرب»

أ. السياق:

يرتبط هذا الموضوع ارتباطا شديدا بثوابت الهُوية الوطنية، وبسياق مجتمعي يعرف تحولات ذات أثر في منظومة التربية والتكوين بمختلف مكوناتها. وهو، من جهة ثانية، موضوع ذو طابع أفقي، يشمل مختلف الأسلاك والقطاعات وكل المستويات، من التعليم الأولي إلى التعليم الجامعي، ومتشعب ومتعدد الصيغ والأبعاد.

هذا الموضوع، وإن تناولته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، ضمن توجهاتها الكبرى، من زاوية التعليم العتيق حصرا، إلا أنه يحتاج إلى معالجة أوسع تشمل جميع مكوناته.

ب. الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى تحليل عدد من القضايا ذات الصلة بالتعليم الديني بمقاربة نسقية تنظر إلى مؤسسات التعليم الديني من الزوايا والأسئلة التالية:

- حكامة التعليم الديني: الفاعلون المؤسساتيون؛ المتدخلون؛ التدبير؛ تكامل أدوار المؤسسات؛ الجسور والممرات؛ نظام التقييم والإشهاد...
- النموذج البيداغوجي من حيث: غايات ووظائف التعليم الديني؛ الجودة؛ تكامل أدوار مكونات ومستويات مؤسسات التعليم الديني؛ التوجيه؛ الانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال...؛
- الفاعلين التربويين: الكفايات المهنية؛ التكوين؛ التنمية المهنية؛ الأدوار؛ المهام...؛
- تنمية البحث العلمي في مجال التعليم الديني؛
- انفتاح وتفاعل مؤسسات التعليم الديني مع المحيط: الإعلام الديني؛ التنشيط والتأطير الثقافي الديني؛ المجتمع المدني؛ محاربة الأمية...؛
- العلاقة بين التعليم الديني والتعليم العام؛
- علاقة هذا النوع من التعليم بسوق الشغل؛
- تقييم التعليم الديني: المردودية الداخلية والخارجية.

جدير بالإشارة، في هذا الصدد، إلى أن برنامج عمل لجان المجلس من خلال المشاريع التي ستشتغل عليها، سيستوفي أجله في آخر دورة سيعقدها المجلس قبل متم ولايته الأولى، في حين ستواصل بنيات البحث والدراسة والتقييم لديه، استكمال أعمالها المندرجة في برامج عملها الذاتية.

في هذا الإطار، وعلاوة على الأعمال التي ستواصل الهيئة الوطنية للتقييم الاشتغال عليها سنة 2019، والتي تم تقديمها أسفله، سينكب قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس من جهته، على استكمال الدراسات المدرجة في برنامج عمله، وتتعلق بالمشاريع التالية:

- «إرساء شبكة الخبراء المختصين في التربية والتكوين»؛
- «نموذج للتعلمات الأساسية في التعليم الإلزامي وآفاق التطوير»؛

- «تقوية وتطوير أدوار الجمعيات المهنية للتربية والتكوين»؛
- «استراتيجية وطنية للابتكار التربوي»؛

وكل ذلك، علاوة على تقديم الدعم العلمي للجان المجلس.

ثانياً: آفاق المهمة التقييمية

من المعلوم أن مشاريع التقييم، تتطلب غالبا أكثر من سنة للإنجاز. ولقد انطلق العمل في بعض المشاريع التي تحقق منها جزء مهم. ويمكن عرضها كالتالي:

1. دراسة حول «الأسر والتربية: تصورات وانتظارات وطموحات»، بحث وطني

هذه الدراسة عبارة عن بحث وطني حول «الأسر والتربية: تصوراتهم وانتظاراتهم وتطلعاتهم، والتكاليف التي يتحملونها». تُنجز الهيئة الوطنية للتقييم هذه الدراسة بالاستعانة بخبرة مكتب الدارسات «Badr Etudes». وقد بدأت هذه الدراسة في دجنبر 2017، وسوف تكتمل في منتصف عام 2019 تقريبا.

قامت المندوبية السامية للتخطيط بتوفير الملفات الخرائطية الخاصة بعينة الوحدات الأولية، وأنجز مكتب الدراسات البحث الميداني، واستعانت الهيئة بخبير في مجال استقصاء الرأي.

أ. السياق:

نظرا لأهمية التربية والتكوين في التنمية البشرية وفي الارتقاء بالأشخاص وبالمجتمع، فهي تحتل أهمية قصوى في صلب الطلب الاجتماعي. لقد عرف المجتمع المغربي تغيرات عميقة على كل من المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، مما أثر على تطلعات المغاربة والأهمية التي يولونها إلى التربية. ومن ناحية أخرى، تغيرت وضعية الطفل أيضا في العشريات الأخيرة، فازدادت إذن انشغالات عائلته بتعليمه وبحقوقه مواطناً داخل المجتمع وتلميذاً في دراسته وفي السياسات العمومية.

إن تدريس الأطفال وتعليمهم من أهم انشغالات العائلات، مما يسائل الأبعاد المختلفة التي تميز العلاقة التي تربط الأسر بتعليم أولادهم وبناتهم قصد الإحاطة بتصوراتهم وانتظاراتهم وتطلعاتهم، وكل ما يميز اختيار المدرسة والنظام التعليمي لأطفالهم. فمن الضروري إذن إجراء بحث ميداني مخصص تحديدا للتربية، قصد الحصول على بيانات تتعلق بتطلعاتهم واختياراتهم. وفي هذا السياق، قررت الهيئة إنجاز بحث ميداني وطني في هذا الموضوع.

ب. الأهداف:

يهدف هذا البحث الميداني إلى الحصول على معلومات حول الأسر وتطلعاتهم وتصوراتهم إزاء تدريس أبنائهم وبناتهم.

وأكثر تحديدا، يتعلق الأمر بما يلي:

- الإلمام بتصورات الأسر إزاء التربية، والأهمية التي تولها لها، وكذلك إزاء مهامها ودورها في بناء مستقبل أبنائهن وبناتهن ومكانتهم المهنية ووضعهم الاجتماعي؛
- معالجة كل الأبعاد التي تبرر من خلالها الأسر تفضيلاتها التربوية (التنظيم، نوع التعليم، التعلمات، التمكن من اللغة، جودة التعليم...) وترتيبها حسب مستوى الأهمية؛
- مساءلة الأسر على مدى رضاها إزاء المدرسة العمومية أو الخاصة، اختيار المؤسسة المدرسية والإعاقات التي تعرقل هذا الاختيار وقرارها بتغيير المؤسسة؛

- تصنيف الأسر حسب دخلها ومصدر هذا الدخل، حيث يجب تصنيف تكاليف التعليم التي تتحملها العائلات: تكاليف الدخول المدرسي، التكاليف الشهرية، النقل المدرسي، الملابس، الصحة، وتقدير حصة التعليم في التكاليف العائلية الشهرية، والمشاكل التي تنبع عن ذلك.

العُدَّة المتعلقة بالبحث الميداني مكونة من استمارة تستهدف ربَّ الأسرة، من خلال أرضية رقمية على شبكة الأنترنيت. سوف يقوم مكتب الدراسات بالبحث الميداني. وتتكون العينة من 3000 أسرة مُوزعة على مجموع جهات المملكة حسب الوسط (حضري وقروي). وسوف يتم صياغة التقرير بعد معالجة وتحليل البيانات خلال العام 2019.

2. البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2019

أ. السياق:

تأتي هذه النسخة من البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات للعام 2019 بعد الصيغات الأخرى من نفس البرنامج. وتدخل هذه النسخة في إطار توصيات الرؤية الاستراتيجية التي تنص على «تطبيق البرامج والمناهج والتكوينات، ويجب أن يخضع تلقائيا لتقييم يتم إنجازه بشكل منتظم». المادة 72.

ب. الأهداف:

تهدف الهيئة من خلال هذه الدراسة إلى:

- تقييم مكتسبات التلامذة في آخر السلكين الابتدائي والإعدادي؛
- تحديد أثر مختلف المتغيرات في مردودية المدرسة؛
- الإلمام بأثر الممارسات التربوية والتدبيرية على مكتسبات التلامذة؛
- تقدير جودة المناخ المدرسي وأثره على مكتسبات التلامذة؛
- وضع مؤشرات موضوعية للنتائج رهن إشارة المقررين والباحثين والفاعلين التربويين؛
- مواكبة تطبيق الرؤية الاستراتيجية.

تخص هذه النسخة من البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات 2019 تلامذة السنة السادسة من التعليم الابتدائي، وأولئك الذين يتابعون دراستهم في السنة الثالثة إعدادي. يجد اختيار هذين المستويين تبريره، في كون المستوى السادس الابتدائي يشكل نهاية السلك الابتدائي والثاني يمثل نهاية التعليم الثانوي الإعدادي.

فهذه الدراسة تعتبر تقييما لمكتسبات التلامذة في فترات أساسية من دراستهم. كما أنها تُنجز أربع سنوات بعد إطلاق تطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، مما يمكن من تقييم الجهود المبذولة للوصول إلى الأهداف المسطرة لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

المواد المعنية بهذه الدراسة هي اللغات والرياضيات والعلوم؛ حيث يتم تقييم تلامذة السنة السادسة ابتدائي في كل من العربية والفرنسية والرياضيات والنشاط العلمي. أما زملاؤهم في السنة الثالثة إعدادي، فهم يُمتحنون في العربية والفرنسية والرياضيات وعلوم الحياة والأرض والفيزياء والكيمياء.

3. تقييم منظومة التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود

أ. السياق:

تطمح هذه الدراسة إلى استكمال التقييم الذي سبق أن قامت به الهيئة الوطنية للتقييم للتعليم العالي ذي الاستقطاب المفتوح سنة 2018. كما أنها تنخرط في إطار الإلمام، من الناحيتين الكمية والنوعية، بالأبعاد والعناصر التي تميز السياسة العمومية الخاصة بالتعليم العالي بمُجمله، وبالتفاوتات الموجودة بين مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح ونظيراتها ذات الاستقطاب المحدود.

تخص هذه الدراسة الجوانب التالية:

- المكانة التي يحتلها التعليم العالي ذو الاستقطاب المفتوح؛ حيث تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نظرة تاريخية، لكن من منظور استشرافي، أي أن منبعها وسيرورتها سيساعدان على بلورة تصور أكثر تماسكا وموحدا للتعليم العالي بالمغرب.
- الأحداث البارزة التي ميزت التعليم العالي ذا الاستقطاب المحدود، إذ تستند هذه الدراسة إلى البيانات الإحصائية والأحداث التي ميزت تطور هذا النظام، قصد إنشاء العلاقة بين الأحداث والبيانات. إن هذه المقاربة ستمكن من استخلاص العبر والدروس فيما يتعلق بالسياسة العمومية أولا، وثانياً بالازدواجية بين التكوين في «السلك العادي» وفي نظام «الإجازة-الماستر-الدكتوراه»، فضلا عن توسيع هذا النظام ووزن الجامعات، والمخططات القطاعية وتأثيرها في النظام وفي التأطير وفي الطاقة الاستيعابية.
- مردودية التكوين من خلال نسبة النجاح ونسبة الانقطاع: إن قياس المردودية يعني ثلاث جامعات، خصتها أيضا الدراسة التقييمية لمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح. وعليه، سيمكن هذا القياس من تحليل مؤشرات تخص الاستقطاب المحدود، كنسبة الحصول على الشهادة في الوقت القانوني، ونسبة الحصول على الشهادة بتأخر، ونسبة الانقطاع حسب السنوات، ومقارنتها مع نسب مؤسسات الاستقطاب المفتوح.

ب. الأهداف:

يهدف تقييم التعليم العالي ذي الاستقطاب المحدود، موازاةً مع تقييم مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح إلى إيجاد سبل تعاون وتكامل حقيقيين بين هذين النوعين من التعليم. وتهدف هذه الدراسة في نهاية المطاف إلى توحيد ملموس للنظام برمته، وذلك بالاستناد إلى نقط القوة لكل مكون من مكونات التعليم العالي.

4. تقييم منظومة التوجيه التربوي

أ. السياق:

انطلاقا من توصيات الرؤية الاستراتيجية من جهة، ومن العناصر المستمدة من الممارسات الدولية من جهة أخرى، فقد تم اقتراح إطار مرجعي شامل لتقييم نظام التوجيه التربوي من خلال تقييمات جزئية.

وقصد القيام بمراجعة نظام التوجيه التربوي بمُجمله، كما أوصت بذلك الرؤية الاستراتيجية، من الضروري صياغة إطار مرجعي استشرافي، يستند إلى جميع الأبعاد الأساسية لنظام التوجيه التربوي؛ وتنزيل هذا الإطار

بطريقة تدريجية حتى يتسنى التطرق إلى جميع جوانبه الإشكالية؛ واقتراح إصلاح ملائم لنظام التوجيه التربوي، في نهاية هذه العملية.

ب. الأهداف:

أما الجانب الاستشرافي للدراسة، فهو يعني جوانب التوجيه التي لم تُطور بعد على المستوى الوطني، والتي ستكون موضوع استطلاع لتصورات مختلف الفاعلين. يهدف إذن هذا الجانب إلى تشجيع القطاعات الحكومية التربوية على تملك الأدوات والآليات التي تمكن من تحسين جودة نظام التوجيه التربوي.

يهدف هذا التقييم إلى تقييم السياسة العمومية والاستراتيجية الوطنية في مجال التوجيه التربوي؛ بالإضافة إلى تقييم دوره في المقاربة التنظيمية؛ والمقاربة التربوية؛ وانخراط الفاعلين؛ وتوفر الإمكانيات؛ وفي ممارسة التوجيه كذلك.

قامت الهيئة الوطنية للتقييم ببلورة تقرير جمعت فيه كل النصوص التي تتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني. إذ تتطرق هذه الوثيقة إلى محتوى هذه النصوص حسب ثلاثة جوانب: سيرورة التوجيه، قيادة نظام التوجيه، ومهام وتكوين الأطر العاملة في مجال الإرشاد التربوي.

ويركز هذا التقرير على الفوارق المتواجدة بين الممارسة على أرض الواقع، والإطار القانوني، ومراعاة ما تنص عليه الرؤية الاستراتيجية كذلك.

5. تقييم البحث العلمي في المغرب

أ. السياق:

يكمن الانشغال الأساسي للمغرب حاليا في النمو الاقتصادي والمعرفة. إذ يضمَن هذا الأخير لبعض البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة والنامية، مفتاحَ مجتمعٍ متفتح ومستوى عالياً للرفاهية.

ولكن، ولضمان هذا، يجب اعتماد استراتيجية في هذا المجال، ونظام ذي أداء عال وتحفيزات مُستهدفة تغطي مجموع مراحل البحث العلمي. فمن الضروري إذن اللجوء إلى التقييم، بالإضافة إلى ما جاءت به الرؤية الاستراتيجية فيما يخص الأهداف التي يجب الوصول إليها في كل من العلوم والتكنولوجيا في أفق 2030.

وفي هذا الصدد، تمت نهاية سنة 2018 صياغة الإطار المفاهيمي لتقييم البحث العلمي والعُدة التي ستمكن من تطبيقه. يتكون هذا الإطار من خمسة أبعاد تكميلية: 1. السياسة العمومية في مجال التكنولوجيا والعلوم، 2. الإنتاج العلمي والتكنولوجي، 3. برامج طلبات تقديم مشاريع بحثية، 4. التعاون العلمي، 5. تنظيم واشتغال بنيات البحث.

ب. الأهداف:

لهذه الدراسة 3 أهداف أساسية:

- أولها، أن هذا التقييم سيمنح تشخيصا مكملا للتشخيصين اللذين أُنجزا في 2003 و2009؛
- سيمكن هذا التقييم من تقديم ما تم تحقيقه فيما يخص الأهداف التي أكدت عليها الرؤية الاستراتيجية؛
- سيمنح المجلس الأعلى للتربية والتكوين العناصرَ الضرورية قصد صياغة التوجهات الاستراتيجية في هذا المجال.

بعد صياغة الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة والمراجع وكذلك المقارنة الدولية من حيث الحكامة والتمويل في مجال البحث العلمي (2018)، سوف تُخصص سنة 2019 لصياغة التقرير التقييمي والتوجهات التي يجب اعتمادها، وسيتم تقديم هذا التقرير لمكتب المجلس.

6. البوابة الإحصائية « educationdata.ma »

تعتبر البوابة الإحصائية « educationdata.ma » أول أرضية رقمية مفتوحة مخصصة للمنظومة التربوية المغربية. فهي تقدم نظرة شاملة على كل البيانات المتوفرة حاليا حول مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب.

أ. السياق:

أولا، إن سياق البيانات المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يتميز بتعدد المتدخلين والفاعلين (قطاعات حكومية متعددة)؛

- ثانيا، لم يسبق أن توفرت بوابة إحصائية مخصصة للمنظومة التربوية المغربية تقدم نظرة شاملة على كل البيانات، مع تسليط الضوء على كل مكون من مكوناتها على حدة؛
- ثالثا، تعتبر هذه البوابة أول بوابة دينامية تمنح إمكانية العبور بسلاسة من بين مؤشرات وبيانات منظومة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- أخيرا، تعرض هذه البوابة منشورات الهيئة الوطنية للتقييم وتقدمها بشكل متفاعل.

ب. الأهداف:

يكمن الهدف الرئيسي لهذه البوابة في وضع البيانات المتعلقة بالمنظومة التربوية رهن إشارة العموم. إذ تدخل هذه البوابة في إطار البيانات المفتوحة الولوج، التي تهدف إلى تحسين نمط الحصول على البيانات الرسمية المتعلقة بالتربية والتكوين على مدى فترة زمنية طويلة. وتشمل جميع مكونات المنظومة. وتستهدف هذه البوابة، في الأول، أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والباحثين والخبراء الذين يعملون في مجال التربية والتكوين، والصحفيين، وكل شخص مهتم بالحصول على بيانات حول التربية والتكوين.

كما سبقت الإشارة، تلعب هذه البوابة دورَ أرضيةٍ رقمية لعرض الأعمال التقييمية للهيئة الوطنية للتقييم، من تقارير شاملة وقطاعية وموضوعاتية، والأطالس، ونتائج البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة، ومختلف قواعد البيانات للأبحاث الميدانية التي أُنجزت من طرف الهيئة الوطنية للتقييم.

تمنح البوابة عدة إمكانيات لتفحص صفحاتها، ولاسيما:

- تغيير أنواع العرض الرقمي؛
- تصفح الجداول وتصديرها إلى برامج معالجة أخرى؛
- تحديد محاور التحليل؛
- اكتشاف مختلف مكونات المنظومة التربوية من خلال الخرائط التفاعلية.

7. إطار الأداء لمؤشرات تتبع تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

أ. السياق:

تدعو الرؤية الاستراتيجية إلى الارتقاء بمدرسة الجودة وتكافؤ الفرص. وهذا يقتضي إنشاء آليات للتتبع والتقييم. وفي هذا الإطار، وضمن مهام الهيئة الوطنية للتقييم، قررت هذه الأخيرة صياغة أوّل إطار أداء إحصائي لتتبع تطبيق الرؤية الاستراتيجية إلى غاية 2030. سيكون هذا الإطار عبارة عن آلية معلوماتية، ستمكن من القيام بتتبع منتظم لأهداف الرؤية الاستراتيجية.

ب. الأهداف:

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو بناء مؤشرات جديدة انبثقت من المواضيع التي تطرقت إليها الرؤية الاستراتيجية (الإنصاف، الجودة...).

وسوف يتسنى لنا تتبع تحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية طيلة الفترة الممتدة بين 2015 و2030، كما سيمكننا هذا التتبع من:

- مقارنة أهداف الرؤية الاستراتيجية مع الإنجازات؛
- القيام بتقييمات نصف مرحلية؛
- تقييم مدى تحقيق الأهداف وإثارة الانتباه عند تسجيل تفاوتات.

وبعد ذلك سوف يتم تطوير تطبيق معلوماتي من أجل الحساب الأوتوماتيكي للمؤشرات، لتسهيل الاطلاع على إنجازات الرؤية.

8. الأطلس الترابي للهدر المدرسي

أ. السياق:

رغم تحقيق المدرسة المغربية لإنجازات مهمة فيما يتعلق بتعميم التمدرس والتطوير التدريجي للعرض التربوي، إلا أن هناك اختلالات ما زالت تعرقل تحسين أداء منظومتنا التربوية. سبق للهيئة الوطنية للتقييم أن أشارت إلى ضعف المردودية الداخلية للمنظومة في التقرير التشخيصي الذي خص الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2013. وفي هذا الصدد، تدعو الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 إلى تحسين المردودية الداخلية وتعزيز الجهود المبذولة لضمان تمدرس دائم والحد من الهدر المدرسي.

إن الانقطاعات والتأخر المدرسي والتكرار أو الهدر، كلُّها مصطلحات غالبا ما تواكب أي تحليل يُنجز في موضوع الهدر المدرسي. فهناك كثير من الدراسات التي تطرقت في المغرب إلى هذا الموضوع، ولا سيما في إطار الفصل المتعلق بالجودة للجميع في الرؤية الاستراتيجية. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن كل التحاليل التي عالجت هذا الموضوع، غالبا ما تطرقت له من جانب الجنس والوسط، وفي أحسن الحالات من خلال التوزيع حسب المستوى التعليمي.

وهكذا، فإن الأطلس الترابي للهدر المدرسي، يقدم ولأول مرة تتبعا لجيل بأكمله (6.5 مليون تلميذ وتلميذة)، وذلك استنادا إلى قواعد البيانات «مسار». إن تحليلا كهذا يسمح لنا بالقيام بتدقيق كبير على المستوى الترابي (الجهة، الإقليم، الجماعة، المؤسسات المدرسية) لإشكالية الهدر المدرسي من خلال تتبع شامل لمختلف المسارات المدرسية لهذا الجيل.

ب. الأهداف:

الهدف من هذا الأطلس الترابي للهدر المدرسي، هو تقديم تدقيق ترابي لإشكالية الهدر المدرسي، لأول مرة. إذ يتطرق الأطلس إلى المستوى الجهوي والإقليمي والجماعي، كما يُقدم نتائج جديدة لا تستند إلى عينة فقط، بل إلى إحصاء، انطلاقاً من قاعدة بيانات مسار.

9. دراسة حول مهنة المدرسين وظروف عملهم

أ. السياق:

تنجز الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، دراسة حول «مهنة التدريس وظروف عمل المدرسين»، وذلك بغاية الإلمام بظروف ممارسة مهنة التدريس من طرف مُدرِّسات ومدرسي المنظومة التربوية، ودراسة مختلف مساراتهم المهنية وممارساتهم وحياتهم اليومية بالمدرسة، وتطلعاتهم وتمثلاتهم تجاه الإصلاح، وذلك في أفق صياغة خلاصات ومقترحات من أجل الارتقاء بمكانة المدرس، لما له من دور هام في المنظومة التعليمية. تخص هذه الدراسة عينة ممثلة للسكان مكونة من 20000 مُدرِّسة ومدرس بالأسلاك التعليمية الثلاثة.

ب. الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- القيام بمقارنة دولية للنظم الأساسية للمدرسين وتوظيفهم ومهامهم؛
- تحليل الحيثيات القانونية المنظمة لهيئة التدريس في المغرب؛
- القيام بدراسة إحصائية لأعداد المدرسين وتطورها؛
- إنجاز دراسة ميدانية حول الأبعاد السوسيو-اقتصادية والمهنية للمدرسين.

10. دراسة حول «الطلبة والحياة الجامعية»

أ. السياق:

تعتمد العديد من الدول دراسات حول الطلبة، بغية توجيه الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين التكوين والحياة الجامعية. ويعرف المغرب نقصا في المعلومات حول الظروف السوسيو-اقتصادية للطلبة ولمعيشهم الجامعي.

لقد خصصت الرؤية الاستراتيجية عددا من التوصيات التي تستهدف التعليم العالي. وانطلاقا من تلك التوصيات، ارتأت الهيئة دراسة تأثير الإصلاح في جودة الخدمات المقدمة وفي تكوين الطلبة وتفتحهم كذلك في الحرم الجامعي.

وقد بينت دراسات دولية كون الفشل والهدر بالجامعة يرجع في أغلب الاحيان إلى جودة الحياة الجامعية، كما سبق أن بين تقرير الهيئة الوطنية للتقييم حول التعليم العالي ذي الاستقطاب المفتوح. غير أن التساؤل حول أسباب هذا الهدر، مازالت تطرح في غياب معطيات دقيقة تشرح تخلي الطلبة عن دراساتهم الجامعية خلال سنة أو سنتين.

في هذا السياق، لا يستطيع أي تقييم للسياسة العمومية أن يمنح معلومات دقيقة عن الطلبة دون إنجاز دراسات وأبحاث تستهدف الطلبة، وتوفر معلومات عن محيطهم السوسيو-اقتصادي، وعن علاقتهم بالجامعة،

وعن تمثلاتهم بالنسبة إلى التكوينات ومعيشهم الجامعي، وأيضا عن قيمهم وآفاقهم. كل هذه المعلومات ضرورية لإنجاح كل تقييم للسياسة العمومية للتعليم العالي.

ب. الأهداف:

الأهداف الرئيسية لهذا البحث:

- تمكين الهيئة من التوفر على معطيات حول الطلبة من أجل استغلالها في التقييم وتغطية ابعاد مهمة للتعليم العالي: تكوين الطلبة، والحياة الطلابية بالحرم الجامعي؛
- إنجاز الدراسة كل أربع سنوات، بغية تتبع تطور منظور وآراء الشبيبة الطلابية حول الحياة داخل الجامعة؛
- المساهمة في معرفة فئة الشبيبة الطلابية.

11. مشاريع تقييم بشراكة مع اليونيسيف

دراسة: Time to Teach زمن التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية الإعدادية بالمغرب.

أ. السياق:

الدراسة عبارة عن بحث نوعي متعدد البلدان، يستهدف 22 دولة أفريقية (من بينها: المغرب، موريتانيا، الغابون، النيجر، غينيا، ساحل العاج، جزر القمر، توغو، غانا، رواندا...)، ويهدف إلى فهم محددات غياب المدرسين في أفريقيا على أربعة مستويات: (1) الغياب عن المدرسة؛ (2) الغياب عن القسم؛ (3) غياب التعليم؛ و(4) غياب المعرفة والمحتوى البيداغوجي.

ب. الأهداف:

باستخدام إطار مفاهيمي متعدد الأبعاد لغياب المدرسين وأساليب البحث النوعي، تهدف الهيئة الوطنية للتقييم مع اليونيسف، إلى تعميق فهم العوامل التي تحدد مواظبة مدرسي المستوى الابتدائي والثانوي الإعدادي في المغرب، وكذلك سد الثغرات الموجودة في الأدلة، وتطوير قاعدة معرفية بشأن مسألة غياب المدرسين، لوضع توصيات لتحسين مواظبتهم.

تقييم وطني: العنف في الوسط المدرسي

أ. السياق:

تطورت مظاهر العنف في الوسط المدرسي بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. وبالنظر إلى تعقيد الإشكالية، فإن تقييم الوضع أصبح ضروريا. في هذا السياق، تقوم الهيئة الوطنية للتقييم، بشراكة مع اليونيسف، بإجراء تقييم وطني لظاهرة العنف في الوسط المدرسي.

ب. الأهداف:

يهدف هذا التقييم إلى الوقوف على مدى انتشار هذه الظاهرة وحجمها واتجاهاتها بكل تنوعها، لتكوين رؤية موسَّعة لهذه الظاهرة، وتوفير نظرات متقاطعة للعوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في تنفيذ التدخلات المناسبة لمنع العنف في الوسط المدرسي والحدِّ منه. وهكذا، فإن التقييم يستهدف المستويات الأربعة للتعليم الأساسي، من مرحلة التعليم الأولي إلى الثانوي التأهيلي.

ثالثاً: آفاق الأنشطة العلمية للمجلس

ضمن نفس المقاربة التشاركية التي ينهجها المجلس، وحرصا منه على الانفتاح الدائم على محيطه، فقد حرص على إدراج عدد من الأعمال والأنشطة المدرجة في برنامج عمله لسنة 2019، الغاية منها، تعزيز مشاريعه الاستراتيجية، ودعم التفكير العلمي في قضايا المدرسة المغربية، وكذلك تكثيف التعاون مع مختلف المؤسسات والفاعلين، علاوة على أنشطة التواصل الخارجي حول نتائج أعماله، وحول القضايا الكبرى للمنظومة ...

تمثل الأعمال والأنشطة التالية، دعامة لتحقيق هذه الغايات:

1. لقاءات تواصلية، بمناسبة صدور أي عمل من أعمال المجلس

سيحرص المجلس على عقد لقاءات تواصلية مع وسائل الإعلام، ومع مختلف الفاعلين المعنيين بمضامين المشاريع التي سيصدرها، من آراء وتقارير وتقييمات.

تزاوج هذه اللقاءات التواصلية، بين التفاعل مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة والإلكترونية، وبين تبادل الرأي والمناقشة مع الفاعلين والمتدخلين المعنيين بكل موضوع على حدة.

من المرتقب، في هذا الصدد، أن يعقد المجلس عددا من اللقاءات التواصلية، تَهمُّ المشاريع الاقتراحية والتقييمية التالية:

- التكوين المهني الأساس، مفاتيح من أجل إعادة البناء؛
- جمعيات آباء وامهات وأولياء التلاميذ، شريك أساسي من أجل تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛
- تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- التعليم العالي في أفق 2030، الآفاق الاستراتيجية؛
- التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛
- التعليم والتكوين الخاصين في المغرب؛
- مقومات التدبير الجيد للتغيير في منظومة التربية والتكوين؛
- الإطار المرجعي لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج؛
- مهن التدريس والتكوين والبحث: المكتسبات، الاختلالات، آفاق التطوير والتجديد؛
- الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية؛
- التعليم الديني بالمغرب؛
- نتائج الدراسة الميدانية عن « الأسر والتربية»؛
- إطار الأداء لتتبع مدى تفعيل الرؤية الاستراتيجية خلال الفترة ما بين 2015 و2018؛
- البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2019؛
- تقييم منظومة التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود؛

- تقييم منظومة التوجيه التربوي؛
- تقييم البحث العلمي في المغرب؛
- الأطلس الترابي للهدر المدرسي؛
- دراسة حول مهنة المدرسين وظروف عملهم؛
- دراسة حول «الطلبة والحياة الجامعية».

2. اللقاءات الجهوية الثالثة

بعد أن عقد المجلس:

- اللقاءات الأولى للحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، في أكتوبر 2014، والتي خُصصت، من جهة، لتقاسم الحصيلة المستخلصة من مختلف التقييمات والتشخيصات والاستماعات والاستشارات التي أنجزها المجلس آنذاك، وضمنها نتائج التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، ومن جهة ثانية، بهدف إشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين التربويين وشركاء المنظومة التربوية ومختلف مكونات المجتمع المغربي، في التفكير الجماعي في سبل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وبلورة خارطة طريق إصلاحها، وتعبئتهم حول هذا المشروع، وضمان انخراطهم المستمر في تطبيقه؛ وهو ما أثمر إعداد وبلورة «الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء»؛
- اللقاءات الجهوية الثانية حول الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 وسبل تفعيلها، في دجنبر 2015، والتي كان الهدف منها، على الخصوص، تمكين المشاركات والمشاركين من التعرف على أهداف وتوجهات هذه الرؤية، وكذلك الاطلاع على مشاريع وتدابير تطبيقها التي وضعتها القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية والتكوين، ومن ثم، السير في اتجاه تعبئة مجتمعية واسعة للفاعلين الجهويين وشركاء المنظومة، من أجل الانخراط الفعال والإيجابي في إنجاح الإصلاح التربوي؛

فإنه يعتزم تنظيم الطبعة الثالثة للقاءات الجهوية خلال سنة 2019، الغاية منها إطلاق التفكير الجماعي وتبادل الرأي، من جهة، في مضمون وكيفية بلورة «تعاهد وطني لإصلاح المدرسة المغربية»، في وثيقة مشتركة، بمثابة ميثاق متقاسم، وتعاقد متمَلَّك من قبل الجميع؛ ومن جهة ثانية، في سُبل تفعيل مقتضياته، من أجل ضمان تعبئة مجتمعية ناجعة، ومشاركة فردية وجماعية متواصلة في بناء المدرسة المرغوبة من الجميع.

ستشكل هذه اللقاءات فرصة لتجميع الأفكار والمقترحات الكفيلة بالمساهمة في بلورة مشروع هذا التعاهد، مع تحديد دور كل فئة في إنجاح الإصلاح، وحفز الاجتهاد الجماعي من أجل تحديد المسؤوليات والالتزامات بشكل تفاعلي وأفقي، ولاسيما بالنسبة للفاعلين التربويين وممثليهم النقابيين والمهنيين، وجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، وهيئات المجتمع المدني، مع العمل على تحرير المبادرات المحلية والجهوية، وفق منظور التقائي وطني في خدمة مشروع تجديد المدرسة.

3. ندوة دولية حول: التربية الدامجة بشراكة بين الهيئة الوطنية للتقييم واليونيسيف (يناير 2019)

تعتبر التربية الدامجة رافعة مهمة للنظم التربوية، فهي صيرورة تصبو إلى الحد من إقصاء الأطفال في وضعية تهميش أو هشاشة، وتعمل على تشجيع إدماجهم من خلال الاستجابة الفعالة لاحتياجات كل المتعلمين. كما أنها تهدف إلى تأمين حقهم في المساواة على مستوى الحقوق والفرص في التربية. هكذا، تنخرط التربية الدامجة في توجهات حركة «التربية للجميع»، التي تعتمد على المبادئ الأساسية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص والولوج الكلي والتضامن.

بمصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سنة 1993، يكون قد اعترف بحق كل الأطفال في التربية، خاصة الأطفال في وضعية إعاقة (المواد 23 و28 و29). وبمصادقته كذلك على اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة سنة 2009، يؤكد انخراطه التام في تفعيل هذا الحق على كل المستويات التعليمية، من التعليم الأولي إلى الجامعي مرورا بالتكوين المستمر مدى الحياة (المادة 24).

على نفس المنوال، وتماشيا مع التزامات المغرب، أكد الدستور المغربي الجديد لفاتح يوليوز 2011 على حقوق وحريات الأشخاص ذوي الإعاقة، الشيء الذي يقتضي إنشاء نظام تربوي دامج.

ثم جاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين، أربع سنوات بعد ذلك، لينخرط في نفس التوجه من خلال اقتراح ثلاثة أسس للرؤية الاستراتيجية 2015-2030: الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع، لتصبح التربية الدامجة تحديا كبيرا للمغرب ينبغي له أن يواجهه.

وبغية دعم هذه التوجهات، والاستجابة، لتوصيات الرافعة 4 من الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، على الخصوص، نظم المجلس، بشراكة مع اليونيسيف، ندوة دولية في موضوع «الحق في التربية الدامجة: انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم» يومي 7 و8 يناير 2019 بمقر المجلس بالرباط.

ويأتي تنظيم هذه الندوة للاستجابة لعدة تساؤلات، من بينها:

- ما هي النماذج والآليات المستخدمة حاليا لتربية الأطفال في وضعية إعاقة، استجابة للإرادة والالتزامات السياسية في مجال التربية الدامجة؟
- ما هو نوع التنسيق المتبع بين كل الفاعلين المعنيين (على المستوى الجهوي والوطني والدولي)، والذي يسمح ببناء رؤية مشتركة للوضع، وللرهانات الرئيسية، وللعمل المشترك؟
- كيف تعمل السياسات والممارسات في مجال التقييم على تسهيل وتوجيه عملية التعليم والتعلم في المؤسسات التعليمية الدامجة؟

فمن خلال مشاركة خبراء مغاربة وأجانب في مجال التربية الدامجة، تستهدف الندوة حشد الوعي بالتحديات التي ينبغي مواجهتها، بالمغرب وخارجه، لفائدة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة والتعرف على التوجهات الحالية والآفاق الحقيقية لتربية دامجة.

وتندرج هذه الندوة في إطار تتبع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، التي جعلت من الإنصاف أساسا لإصلاح التربية والتكوين بالمغرب. كما وفرت للفاعلين وللفاعل التربوي معلومات تتعلق بالرؤى والسياسات والممارسات

بمختلف الدول المشاركة، دون إصدار أحكام على الأنظمة التربوية المتبعة. وشكلت فضاء للتداول والمناقشة وتبادل المعلومات حول مختلف الممارسات، مما سمح بالتفكير المشترك حول المداخل الممكنة والمبتكرة والفعالة من أجل الترسيخ المؤسساتي للتربية الدامجة بالمغرب.

4. ندوة بمبادرة من الهيئة الوطنية للتقييم، في موضوع تقييم المؤسسات التعليمية: الرهانات والمنهجيات (يونيو أو أكتوبر 2019)

تسلط العديد من الأبحاث الضوء على كون بعض المؤسسات المدرسية تقدم أداء أفضل من غيرها. غير أن اختلاف الجودة بين المؤسسات، يؤدي إلى تقدمات متباينة بين التلاميذ، وبالتالي تسفر الفوارق بين المؤسسات عن عدم المساواة بينهم. ولكون المصير الدراسي للتلاميذ ليس رهينا بالكامل بالمحددات الاجتماعية والثقافية، تصبح جودة المؤسسة مرتبطة بما تعطيه هذه الأخيرة للتلميذ بالمقارنة مع مؤسسة أخرى. ويتعلق الأمر هنا بتأثير المؤسسة، والذي يتم قياسه أحيانا بقيمتها المضافة.

ستتطرق هذه الندوة التطرق لمحورين رئيسيين:

أ. تقديم الحالة الراهنة والاتجاهات الدولية فيما يخص تقييم المؤسسات التعليمية من خلال عروض تقدم النتائج الحديثة للبحث الأكاديمي وعرض التجارب الخاصة بالممارسات المتقدمة؛

ب. دعوة أصحاب القرار والفاعلين في المنظومة التربوية المغربية وبإشراك الخبرة الدولية، في إطار الندوة، للتفكير الجماعي وإصدار توصيات واقعية وقادرة على تجسيد وضمان استدامة تقييم المؤسسات التعليمية بالمغرب.

5. محاضرة دولية توأم للهيئة الوطنية للتقييم، بشراكة مع المجلس الوطني لتقييم المنظومة المدرسية بفرنسا CNESCO في موضوع: «التكوين المستمر للأطر البيداغوجية»، مع تنظيم ورشتين حول النموذج المغربي) نونبر 2019

6. ورشات وطنية للهيئة الوطنية للتقييم لمواكبة مشاريع التقييم

خاتمة:
تحديات ورهانات

إن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو يقدم هذا التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمله لسنة 2018، يجدد حرصه على مواكبة السلطات الحكومية المعنية عبر آرائه وتقييماته واقتراحاته بصدد السياسات العمومية ذات الصلة، من أجل دعم جهودها الرامية إلى تحقيق طموحات المواطنات والمواطنين المغاربة، للنهوض بمنظومة وطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، قائمة على الانصاف في الولوج للتعليم والمواظبة على التمدرس؛ ذات جودة للجميع في التعلمات والتكوينات والحكامة و التدبير، وقادرة على التكيف مع متطلبات العصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مستحضرا في ذلك تحديات أساسية يتعين عليه رفعها، من أجل الوفاء بمهامه الدستورية الاستشارية ، الاستراتيجية:

يتمثل التحدي الأول في تتبع مآل مختلف أعماله التقييمية والاستشرافية، باعتبارها إسهاما في تنوير وتطوير السياسات العمومية ذات الصلة. وهو ما يتطلب انفتاح المجلس على محيطه، وترسيخ تعاونه مع القطاعات المعنية، وتعزيز التواصل مع الفاعلين في المنظومة، ومع المجتمع والرأي العام حول هذه الأعمال. في هذا الإطار، وبتعاون مع القطاعات المعنية، يجري إرساء إطار الأداء لتتبع مدى تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

يهم التحدي الثاني، إسهامَ المجلس في التعبئة المجتمعية المستدامة حول إصلاح المدرسة وتجديدها المستمر، ولاسيما من خلال استثمار ما تتيحه تركيبته المتعددة، وتمثيلية مختلف الأطراف والفاعلين في المنظومة ضمن مكوناته، باعتبار أن هذه التعبئة تعد من بين الضمانات الأساسية لإنجاح الإصلاح التربوي، وتعزيز ثقة المجتمع في مدرسته.

يتعلق التحدي الثالث، بالإسهام في تقديم مقترحات وتنظيم لقاءات تواصلية من شأنها، المساعدة على تدبير مقاومات التغيير. مما يستدعي الوعي التام بأسبابها، وأنواعها، والسبل الكفيلة باستباقها، والإسهام في حسن تدبيرها. في هذا الإطار، ما فتئ المجلس يستحضر مقومات الريادة الجيدة للتغيير في مختلف مشاريعه، ويدعو إلى مراعاتها في تفعيل الإصلاحات، بل إنه أفرد لها تقريرا خاصا ضمن برنامج عمله لسنة 2019.

أما التحدي الرابع، فيهم السهر الدائم على إعمال المقاربة التشاركية، مدعمة بالخبرة المختصة. وهي المقاربة التي دأب المجلس على نهجها، بالنظر إلى كون تحقيق الأثر الفعلي والإيجابي والمستديم لجميع مشاريع إصلاح المنظومة، يظل رهينا بإسهام كافة الفاعلين المعنيين بمستقبل المجتمع المغربي، في بناء مضامين هذه المشاريع، وتضافر جهود الجميع، على نحو يضمن التجسيد العملي لهذه المضامين على أرض الواقع.

في ارتباط بضرورة رفع هذه التحديات، تظل نجاعة عمل المجلس مدعوة إلى كسب جملة من الرهانات:

- أولها مواصلة التفكير الاستراتيجي الهادف إلى اقتراح السبل الكفيلة بالمساعدة على تطبيق الإصلاح، وتفعيل أوراشه، بالوتيرة اللازمة ووفق الآماد الزمنية المحددة لبلوغ أهداف الإصلاح. وهذا ما يستدعي المصادقة على مشروع القانون الإطار لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، في أقرب الآجال؛
- يتمثل الرهان الثاني في سهر المجلس، من منطلق اختصاصاته، على إنجاز تقييم دوري لسير تطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، على نحو يساعد على تحصينه من التعثر، ويمكِّن من الاستدراك، ومن توفير إحدى ضمانات بلوغ أهدافه؛

- أما الرهان الثالث، فيتجلى في السهر الدائم على جعل خارطة طريق الإصلاح التربوي مواكبة دوما للأسئلة ذات الراهنية للمجتمع، وللمستجدات المتسارعة التي تشهدها المعارف والنظريات، والتكنولوجيات التربوية والبيداغوجية، والوسائط التواصلية، على الصعيد الكوني؛
- هناك رهان رابع قوامه بناء تعاهد وطني، عبر نقاش ببعد ترابي وبشري موسع، ووفق مقاربة تشاركية ينخرط فيها الجميع، بهدف تحديد التزامات ومسؤوليات مختلف الفاعليين التربويين والمتدخلين والشركاء المعنيين بالمدرسة، على نحو يمكِّن مختلف الأطراف، كل حسب موقعه واختصاصه، من الإسهام في تأهيل المنظومة التربوية وتجديدها، وتحقيق الأهداف المتوخاة من إصلاحها.

لرفع هذه التحديات وكسب الرهانات المتوخاة، تبرز أيضا أهمية الارتقاء الموصول بجودة عمل المجلس، في مراعاة لخصوصياته المؤسساتية، بوصفه هيئة دستورية استشارية مستقلة للحكامة الجيدة والنهوض بالديمقراطية التشاركية والتنمية البشرية والمستدامة. وهو ما يستلزم، على الخصوص، تدبير شؤون وعمل هذه المؤسسة وفق متطلبات النجاعة، في انفتاح على المحيط، وبالإعمال الموصول للمقاربة التشاركية، وتعزيز التعاون مع السلطات والمؤسسات المعنية، مع تقوية التنسيق الداخلي بين مختلف هيئات وبنيات المجلس، وتثمين الموارد والكفاءات الذاتية وتنميتها، وإرساء آليات للتتبع والتقييم الداخلي لسير عمل المجلس وإنتاجيته، بهدف ترسيخ قيام المجلس، على الوجه الأمثل، بمسؤوليته الجسيمة المتمثلة في الإسهام في تحقيق المدرسة المنشودة.

ملاحق

التقارير

تقرير " مدرسة العدالة الاجتماعية " (يناير 2018)

تقرير " مدرسة العدالة الاجتماعية"، مساهمةٌ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في التفكير حول تجديد نموذجنا التنموي، بغية إعادة النظر في هذا الأخير، وجعله أكثر شمولاً، وإدماجاً، وعدلاً، وقادراً على إعادة خلق الرابط الاجتماعي الملازم لكل مجتمع عادل. إن الفوارق الاجتماعية التي تُفاقمها الفوارق المدرسية، تجر المجتمع برمته نحو الأسفل. لهذا فقد كان ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطفال في ولوج تربية جيدة باسم العدالة الاجتماعية، هو الأساس الذي قامت عليه الرؤية الاستراتيجية 2015 2030-. ويستلزم التطور نحو مجتمع يقوم على الاستحقاق والعدالة الاجتماعية، فك الارتباط بين الأصل الاجتماعي والرأسمال الدراسي للمتعلم. إن التربية-التكوين توجد في صلب هذه الإشكالية. وبعبارة أخرى، يجب اعتبار الاستحقاق الشخصي، هو الوسيلة الوحيدة، للارتقاء الاجتماعي من خلال مستوى وجودة التكوين المحصَّل عليه. إن الرفع من جودة المدرسة، وتحسين خدماتها ومردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، دون إهمال أي شخص، ضرورة لا غنى عنها في منظور نموذج التنمية البشرية المنصفة والمستدامة. فالتربية، باعتبارها القاعدة التي يقوم عليها هذا النموذج، تقتضي أن لا نتخلى عن طموح دفع جميع الأطفال نحو النجاح، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية أو الجغرافية، أو جنسهم أو وضعيتهم الشخصية.

تقرير رقم 2018/3 حول الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث العلمي (فبراير 2018)

يتوخى تقرير المجلس في موضوع « الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث» اقتراح إطار استراتيجي للارتقاء بهذه المهن، يقوم على ثلاثة مرتكزات، هي:

- المهننة كشرط لازم لتأهيل الفاعلين(ات) التربويين، وفق مواصفات وأدوار وقيم مهنية تستجيب لمتطلبات الجودة وانتظارات المجتمع؛
- المؤسسة التربوية القائمة على الاستقلالية وثقافة المشروع والتكامل الوظيفي بين المهن وتنمية الحياة المهنية؛
- التقييم المندمج متعدد الصيغ والأساليب.

ينتظم التقرير وفق العناصر التالية:

- تقديم؛
- المحور الأول: تشخيص واقع مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث؛
- المحور الثاني: مرتكزات التأهيل والتجديد؛
- توصيات ختامية.

التقارير التقييمية

التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح (نونبر 2018)

يهدف هذا التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين، إلى قياس فعالية ونجاعة التعليم العالي بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

بعد صدور الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وبالنظر إلى كل العوائق التي يعاني منها هذا المكون الأساسي من التعليم العالي، يصبو هذا التقييم إلى التدقيق الواقعي للسياسة العمومية بهذا الشأن. كما أنه يفتحص مردوديته الداخلية، والجهد المالي المبذول من طرف الدولة. ولكون هذا التقييم متعدد الأبعاد، فقد تم تقييم وتحليل كل من نظام إجازة-ماستر-دكتوراه، والحكامة، والموارد البشرية، والدعم الاجتماعي بشكل متعمق.

ويختتم هذا التقرير التقييمي بحصر التحديات والرهانات الأساسية التي يُواجهها التعليم العالي الجامعي بالمغرب، لإيجاد الإجراءات الكفيلة بإنجاح تنزيل الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030

الأطلس المجالي الترابي للتعليم الخصوصي (شتنبر 2018)

بعد إصدار النسخة الأولى للأطلس الترابي للفوارق في التربية الذي نشرته الهيئة الوطنية للتقييم، والذي قارب الفوارق من حيث الولوج للتعليم، تتناول النسخة الثانية من هذا الأطلس موضوع التعليم الخاص. فبعد تحليل مقارن لنسب التعليم الخاص للمغرب مع دول العالم، يقدم الأطلس نظرة تاريخية للتطور الذي عرفته نسبة التعليم الخاص في بلادنا منذ الاستقلال. يغطي هذا الأطلس مختلف المستويات المجالية الترابية (الجهوي والإقليمي والمحلي) ويعرض لأول مرة تحليلا لهذا النوع من التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة، كما يسلط الضوء على تمركزه.

نتائج التلامذة المغاربة في الرياضيات والعلوم ضمن سياق دولي TIMSS 2015 (يناير 2018)

تنهض الدراسة الدولية TIMSS بتقييم مكتسبات التلامذة في الرياضيات والعلوم، وتوفر معطيات عن جودة التكوين وأداء المنظومات التربوية، وذلك كل أربع سنوات، بحيث أنجزت أول دراسة سنة 1995، وكان آخرها سنة 2015. وتعرف هذه الدراسة مشاركة العديد من البلدان من بينها المغرب، الذي كانت أول مشاركة له سنة 1999.يقدم التقرير" نتائج التلامذة المغاربة في الرياضيات والعلوم ضمن سياق دولي-TIMSS 2015 " تحليلا لأداء التلامذة المغاربة في هذه الدراسة. ويشمل هذا التحليل وصفا مفصلا لمعدلات تحصيلهم وذلك حسب خصائصهم الشخصية والمدرسية والعائلية، بالإضافة إلى خصائص أساتذتهم ومديريهم، وحسب خصائص محيط المدرسة والأنشطة داخل القسم كذلك. وبعد هذا التحليل الوصفي تم تحديد العوامل الأكثر تفسيرا لمكتسبات التلامذة، وذلك بالاعتماد على نمذجة إحصائية متعددة المستويات.

تقارير حصيلة وآفاق عمل المجلس

- التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس برسم سنة 2017.

أشغال الندوات والملتقيات

ندوة دولية حول تقييم البحث العلمي: الرهانات والمنهجيات والأدوات، 6 و7 دجنبر 2017 بالرباط

مجلتا المجلس

مجلة المدرسة المغربية

العدد 9 : المدرسة: رهانات الاقتصاد والرأسمال البشري

صدر العدد 9 من مجلة «المدرسة المغربية» الذي خُصص لموضوع: «المدرسة: رهانات الاقتصاد والرأسمال البشري». يتضمن العدد مقالات تتناول موضوعات متنوعة من بينها: الأطر المرجعية الاقتصادية المطبقة على التربية؛ أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي؛ الحكامة المدرسية المحلية ونجاح التلاميذ؛ الاستثمار في الرأسمال البشري والعائد على التنمية...

كما يتضمن هذا العدد مسألة التنشئة التعليمية في فكر محمد عابد الجابري، ومنظور محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي لتعليم الفتاة، إضافة إلى أشغال ندوة العدد التي نظمتها المجلة في موضوع: «قضايا التعليم والتحولات الاقتصادية بالمغرب».

مجلة دفاتر التربية والتكوين

العدد 13 : ممارسات التَدريس والتكوين والتعلَم

صدر العدد الثالث عشر (13) من مجلة «دفاتر التربية والتكوين»، بملف تم تخصيص موضوعه «لممارسات التَدريس والتكوين والتعلَم»، وقد اختارت المقالات المنشورة في هذا العدد، الإجابةَ عن أسئلة من قبيل: ما الإشكاليات التي تطرحها ممارسات التَدريس والتكوين والتعلَم؟ كيف يتأتى تحليلها؟ ما حدود استقلالية هذه الممارسات؟ كيف تواجه عمليات التَدريس والتكوين والتعلَم تحدي التكنولوجيا الرقمية؟ ما سبيل الارتقاء بجودة هذه الممارسات؟ ووفق أية مؤشرات وآليات يمكن تقييمها؟

الملحق رقم 2 :

تعزيز التعاون الوطني والدولي: آلية لتعبئة الجهود والخبرات في خدمة قضايا المدرسة

أولا: الحصيلة

يقوم التعاون بين المجلس والمؤسسات الفاعلة والمعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، بدور مهم في بناء المدرسة المنشودة، والتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الحيوية المرتبطة بها. وتجسيداً لأهم أهداف المجلس المتمثل بعضها في تدعيم التكامل وحشد الجهود وتحقيق عامل الجودة في تنفيذ المشاريع، من خلال عقد شراكات مع هيئات مختلفة والاستفادة من الخبرات المتميزة والتجارب الرائدة التي تتوفر عليها، قام المجلس بتوقيع 46 اتفاقية تعاون، كما نفَّذ أنشطةً بشراكة مع بعض الهيئات الدولية.

1. ثلاث اتفاقيات لتبادل المعطيات مع القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي:

ترمي إلى تحديد المبادئ العامة والتدابير اللازمة، الهادفة إلى تيسير تبادل المعطيات والمعلومات والوثائق بين المجلس والقطاعات الوزارية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك في إطار إرساء نظام معلوماتي لدى المجلس، يمكنه من الاضطلاع الأمثل بمهامه، ويستجيب لحاجيات هذه القطاعات، وفق نظرة شمولية ومتناسقة للمنظومة التربوية بمختلف مكوناتها.

2. اتفاقية-إطار للتعاون بين المجلس والمندوبية السامية للتخطيط:

تهدف، إلى جانب تمكين المجلس من الاضطلاع الأمثل بمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، إلى وضع وتحديد إطار مرجعي منسَّق لأنشطة التعاون بين المندوبية السامية والمجلس، في احترام متبادل لاختصاصات وصلاحيات كل من الطرفين، وذلك، من أجل إنتاج معرفة موضوعية، تعكس بكل أمانة، واقع مجتمعنا وواقع منظومتنا التربوية، بواسطة معطيات ومعلومات موثوقة ومحينة، تمكن من تقديم تشخيص دقيق للواقع، وتساعد على اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة، التي من شأنها المساهمة الفعلية في الارتقاء بمدرستنا، وجعلها في مستوى انتظارات المغاربة، وقادرة على رفع تحديات التنمية والازدهار بالنسبة إلى بلادنا، وجديرة بمتطلبات العصر.

يشمل هذا الدعم المشترك بين المندوبية السامية والمجلس، المجالات التالية:

- إنجاز دراسات مشتركة حول موضوعات متفق عليها من قبل الطرفين، ومندرجة في ميادين اختصاصاتهما؛
- تبادل المعطيات وإنجاز استطلاعات الرأي؛
- تبادل الإصدارات والموارد ذات الفائدة بالنسبة لعمل المؤسستين؛
- التنظيم المشترك لأنشطة علمية ذات صلة بالبحث (مجموعات عمل مشتركة، ندوات، أيام دراسية...)؛
- تبادل الخبرات، ومد جسور التعاون، بين باحثي وخبراء كل من المندوبية السامية والمجلس؛
- تعزيز القدرات، من خلال التكوين، واجتماعات عمل وأعمال خبرة.

3. اتفاقيات -إطار بين المجلس و14 جامعة مغربية:

شرع المجلس بالتدريج في إعادة التوازن، ضمن مجالات اشتغاله، بتخصيص حيز هام منها لقضايا الجامعة، بوصفها مؤسسة علمية وتكوينية متميزة، وفي اعتبار لدورها الرائد في ممارسة الحرية الفكرية والأكاديمية، وفي حفز الطاقات الإبداعية، تكوينا وتأطيرا وتأهيلا وبحثا، وابتكارا وإشعاعا. مما يجعلها قاطرة للتنمية جهويا ووطنيا، تسهم في انخراط بلادنا في مجتمع المعرفة، وفي اقتصاديات البلدان الصاعدة؛

من ثم، فتوقيع المجلس على اتفاقيات تعاون مع الجامعات، سيمكن من وضع إطار مرجعي للشراكة، قوامه بالأساس، تبادل المعلومات والمعطيات والوثائق والإصدارات، والاشتغال المشترك على مشاريع للتكوين وللدراسة والبحث، وإنجاز تقييمات داخلية وخارجية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وإحداث مرصد لتتبع وتقييم اندماج خريجي التعليم العالي، وإرساء شبكة للخبراء، والتنظيم المشترك لأنشطة علمية وأكاديمية.

من المؤكَّد، أن هذه المجالات الواعدة للتعاون، لديها مزايا متعددة، سواء بالنسبة إلى المجلس، في تيسير اضطلاعه بمهامه، أو بالنسبة إلى الجامعات، في الارتقاء المستمر بوظائفها. في انسجام مع توجهات وأهداف إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

يشمل التعاون بين المجلس والجامعة، على الخصوص، المجالات التالية:

- مشاريع وأنشطة البحث، التي يتم إشراك باحثين من المجلس والجامعة فيها؛
- تقييمات داخلية وخارجية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تتبع اندماج خريجي الجامعة، بهدف إحداث مرصد لتتبع وتقييم اندماج خريجي التعليم العالي؛
- تنظيم مشترك للندوات واللقاءات والحلقات الدراسية، وغيرها من الأنشطة العلمية أو العمومية الأخرى، في مواضيع يتفق عليها كل من المجلس والجامعة مسبقا؛
- إحداث شبكة مؤلفة من خبراء المجلس والجامعة، من أجل إنجاز دراسات وتقييمات وأبحاث في مواضيع ذات الاهتمام المشترك ومتفق عليها مسبقا؛
- تعزيز كفاءات الإداريين المنتمين لكل من المجلس والجامعة؛
- تبادل المعلومات والمعطيات والوثائق والاصدارات.

4. اتفاقيات خاصة من أجل إنجاز دراسة حول الاندماج المهني لخريجي الجامعة، بين الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس و14 جامعة مغربية:

تهدف كل اتفاقية إلى تحديد أوجه التعاون بين الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس وبين الجامعة، وطبيعة، وأهداف، وطرق تمويل وإنجاز الدراسة حول «الاندماج المهني لخريجي الجامعة» من طرف الهيئة. كما تهدف إلى توحيد منهجية تتبع الخريجين على الصعيد الوطني، في أفق إحداث مرصد بين الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس والجامعات في هذا الشأن.

5. اتفاقيات خاصة من أجل إنجاز دراسة حول طلبة الإجازة في الدراسات الأساسية، بين الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس و14 جامعة مغربية:

تهدف كل اتفاقية إلى تحديد أوجه التعاون بين المجلس والجامعة، في إنجاز دراسة ميدانية وطنية، للهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، حول طلبة الإجازة في الدراسات الأساسية بمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وواقعهم المعيش يوميا داخل الفضاءات الجامعية.

6. التعاون والشراكة مع اليونيسيف:

قصد إغناء التحليل الذي قامت به الهيئة حول تطور السياسة العمومية في مجال التربية الدامجة ببيانات ميدانية، وفي إطار برنامج التعاون الذي يربطها بمنظمة اليونيسيف، طلبت الهيئة خبرة تقنية من اليونيسيف من أجل دراسة مدى أثر التعاون بين المؤسستين والمجتمع المدني في تطور السياسة العمومية في المغرب، واستخلاص الممارسات الميدانية الجيدة، التي يمكنها أن تغذي الاستراتيجية الوطنية في التربية والتكوين في المغرب في مجال التربية الدامجة.

في هذا الإطار، تم توقيع اتفاقية تعاون يوم 16 نونبر 2018 في مقر الهيئة الوطنية للتقييم بين هذه الأخيرة ومنظمة اليونيسيف لمدة ثلاث سنوات (إلى غاية 2021).

يتطرق مجال تطبيق هذه الاتفاقية إلى جوانب مختلفة للنهوض بحقوق الأطفال وتعزيز منظومة التربية والتكوين في المغرب. يتعلق الأمر بتطوير أدوات ومنهجيات التقييم وإنتاج بيانات في المواضيع التي تنص عليها الرؤية الاستراتيجية كالإنصاف والجودة وتشجيع تقاسم الخبرات والتجارب الدولية عن طريق الندوات والورشات.

في هذا الإطار، تنظم الهيئة الوطنية للتقييم بشراكة مع اليونيسيف أعمالاً تقييميةً وندوات. وهكذا، سوف يتم تنظيم ندوة دولية في بداية 2019، وستكون مناسبة لإتمام الدراسة التقييمية التي أُنجزت خلال سنة 2018.

7. برنامج تقوية قدرات أطر الهيئة بتعاون مع الاتحاد الأوروبي:

مكنت الرؤية الاستراتيجية من رسم خارطة الطريق لعلاج الأسئلة المرتبطة بالإنصاف والجودة في المدرسة، وكذلك تلك المتعلقة بالارتقاء بالفرد والمجتمع. إن مواكبة تنزيل الرؤية وتتبعها بالتقييم من مهام المجلس من خلال الهيئة. فقد قامت هذه الأخيرة بصياغة برنامج شامل لتتبع تنزيل الرؤية والذي يقتضي إنشاء آلية مدمجة لتتبع الإصلاح.

وفي هذا السياق، تسعى الهيئة إلى إعطاء المهمة التقييمية للمجلس دينامية جديدة تستند إلى الكفاءات الأساسية لتضمن وجودها باعتبارها هيئةً مرجعية في مجال تقييم السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين. والوصول إلى هذا، يقتضي أولا تعزيز الكفاءات المؤسساتية من جهة، واقتراب المغرب من المعايير والتوجهات الدولية في مجال تقييم السياسات العمومية من جهة أخرى.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية للتقييم، لتعزيز كفاءات أطرها في مجال تقييم السياسات العمومية في التربية والتكوين، تقدمت الهيئة سنة 2015 للاتحاد الأوروبي بطلب مواكبة، لتعزيز كفاءات أطرها، عن طريق وزارة الاقتصاد والمالية في إطار برنامج «إنجاح الوضع المتقدم 2» بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

لقد تم إطلاق البرنامج في شهر فبراير 2018 لفترة امتدت على ستة أشهر، وانتهت في دجنبر 2018.

تَكَوَّن البرنامج من 26 نشاطاً وُزعت على الشكل التالي:

- 7 دورات تكوينية؛
- 4 دورات تدريبية تقنية؛
- زيارتين دراسيتين؛
- 6 ورشات لصياغة العدة؛
- 3 دورات تكوينية لتحضير تقارير تحليلية؛
- ندوتين لتقاسم الممارسات الجيدة ومحاضرتين.

تم تنظيم هذه الأنشطة خلال 34 أسبوعاً لفائدة 61 أطاراً، وتمت تعبئة 30 خبيراً من فرنسا وبلجيكا لمدة تناهز 135 يوماً تكوينياً، و37 دورةً أقيمت بين المغرب وفرنسا.

تطرقت هذه الدورات التكوينية إلى المواضيع التالية:

- تقييم مكتسبات التلامذة

أ. تحاليل سيكو ميترية؛

ب. مناهج وأدوات تقييم مكتسبات التلامذة: روائز المقارنة الدولية؛

ت. صياغة تقرير الأفواج ومكتسبات التلامذة.

- تتبع الإدماج المهني

أ. تحليل العمل واستشراف المهن والإدماج المهني؛

ب. تقنيات التقييم؛

ت. صياغة الدراسات التقييمية.

- تقييم السياسات العمومية

أ. تقييم السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين؛

ب. السياسات العمومية في مجال الرقميات؛

ت. المؤسسات المكلفة بتقييم السياسات العمومية التربوية في فرنسا؛

ث. دور التقييم في الإصلاحات والسياسات العمومية التربوية؛

ج. أدوات المساعدة على تقييم السياسات العمومية؛

ح. تقييم السياسات العمومية (دراسة حالة)؛

خ. صياغة مراجع التقييم قصد إنجاز تقييمات السياسات العمومية في التعليم العالي والبحث العلمي.

- النظام المعلوماتي والبوابة الإحصائية

أ. تدبير واستخدام النظام المعلوماتي؛

ب. تحسين النظام المعلوماتي للهيئة؛

ت. تطوير البوابة الإحصائية في مجال التربية؛

ث. نشر المؤشرات والبيانات الإحصائية ووضعها على الموقع الالكتروني للمؤسسة.

- اليقظة الإعلامية: المنهجيات والأدوات

أ. اليقظة الإعلامية.

- أدوات تدبير الموارد البشرية

أ. مرجع المهن؛

ب. مخطط التكوين المستمر لأطر الهيئة.

- تحليل مهام الهيئة

أ. تحليل الإطار المؤسساتي للهيئة، وإنجاز مقارنة حول مكانة ودور هذه الهيآت في التربية والتكوين في الاتحاد الأوروبي.

نتائج البرنامج

1. الهيئة الوطنية للتقييم قادرة على تسهيل التقارب مع المبادئ الجمعاتية في مجال تقييم السياسات العمومية؛
2. كفايات الأطر فيما يتعلق بالمنهجيات وأدوات التقييم جديدة وتمت تقويتها؛
3. أدوات تقييم وتدبير جديدة وذات أداءٍ عالٍ.

ثانيا: الآفاق

فيما يخص توطيد علاقات التعاون المشترك، سيقوم عمل المجلس على:

1. مواصلة التعاون وترسيخه، بين المجلس، والقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث، والمندوبية السامية للتخطيط، والجامعات، كل حسب اختصاصه، وذلك فيما يتعلق بتبادل المعلومات والوثائق والدراسات والخبرات، وأساساً فيما يرتبط بسير أوراش الإصلاح التربوي؛
2. إبرام اتفاقية بين المجلس ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، من أجل:
   - الترخيص للباحثين المستعدين للإسهام بمقالاتهم في أعداد مجلتَي المدرسة المغربية ودفاتر التربية والتكوين، اللتين تصدران بدعم من المجلس؛
   - اقتناء مجلة المدرسة المغربية ومنشوراتها ودفاتر التربية والتكوين، في خدمة التكوين المستمر ودعم الإنتاج الفكري والمعرفي، المرتبطين بقضايا وأسئلة المدرسة المغربية؛

3. التحضير لاتفاقية إطار للتعاون بين المجلس والمؤسسات المعنية، من أجل إرساء شبكة للخبراء المختصين في ميادين التربية والتكوين وفي العلوم ذات الصلة بها؛
4. عقد اتفاقية تعاون مع المكتبة الوطنية، بخصوص سبل التعاون في مجال التوثيق؛
5. استكشاف سبل التعاون في مجال التواصل، بين المجلس والمؤسسات والمختصين في الإعلام السمعي والبصري والمكتوب والإلكتروني؛
6. إبرام اتفاقية تعاون مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، في شأن قاعدة المعطيات المتعلقة بالأطروحات، وبالاستفادة من خدمات شبكة «مروان»؛
7. الاستجابة لطلبات التعاون الواردة على المجلس، حسب اختصاصاته وحاجاته وبرنامج عمله؛
8. ورشات وطنية للهيئة الوطنية للتقييم، لمواكبة مشاريع التقييم؛
9. تطوير شراكات مع جمعيات الأعمال الاجتماعية لمختلف المؤسسات والوزارات، من أجل تمكين موظفي المجلس من ولوج مراكز الاصطياف التابعة لها.

الملحق رقم 3 : معطيات عن اجتماعات الهيئات (الجمعية العامة؛ مكتب المجلس؛ اللجان الدائمة؛ مجموعات العمل الخاصة)

1. الجمعية العامة

- **عقدت الجمعية العامة خلال سنة 2018 دورتين:**

أ- الدورة الثالثة عشرة (13) في يناير 2018:

- صادقت خلالها على المشاريع التالية:
  - مشروع التقرير المتعلق بمساهمة المجلس في إعادة النظر في النموذج التنموي؛
  - مشروع « الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير»؛
  - «التوجهات الجديدة لسير عمل المجلس وهيئاته، الحصيلة وآفاق التطوير»؛
  - مشروع برنامج عم المجلس برسم سنة 2018؛
  - مشروع ميزانية المجلس لسنة 2018؛
  - المصادقة على انتماء أعضاء جدد إلى لجان للمجلس.
- كما وقفت الجمعية العامة على تقرير وطني أعدته الهيئة الوطنية للتقييم، حول نتائج برنامج TIMSS 2015 المنجز من طرف الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي كل أربع سنوات منذ سنة 1995.
- عرفت هذه الدورة كذلك، توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون بين المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛ ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية. تهدف هذه الاتفاقيات، بالأساس، إلى تيسير تبادل المعطيات والمعلومات والوثائق، بين الأطراف الموقعة عليها.

ب- الدورة الرابعة عشرة (14) في يوليوز 2018:

- صادقت خلالها على المشاريع التالية:
  - مشروع تقرير عن «الحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة»؛
  - مشروع التقرير السنوي عن حصيلة عمل المجلس وآفاقه لسنة 2017؛
  - كما وقفت عل نتائج تقريرين تقييميين أنجزتهما الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، يتعلق الأول ب «التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح»، والثاني ب «الأطلس الترابي للتعليم الخاص»؛
  - علاوة على المصادقة على انتساب أعضاء جدد للجان للمجلس.

2. مكتب المجلس

- عقد المكتب خلال سنة 2018 تسعة (9) اجتماعات، بمجموع ما يعادل 45 ساعة اشتغال؛
- التحضير الأدبي والمادي لأشغال دورتَي المجلس 13 و14 المشار إليهما أعلاه؛
- صادق المكتب خلال سنة 2018 على أعمال الهيئة الوطنية للتقييم التالية:
  - مشروع تقرير عن تقييم التعليم العالي، معد من قبل الهيئة الوطنية للتقييم؛
  - مشروع أطلس ترابي للتعليم الخاص، معد من قبل الهيئة الوطنية للتقييم؛
  - تقييم «نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب: من أجل تربية دامجة»؛
  - «نتائج التلاميذ المغاربة في الدراسة الدولية حول تطور الكفايات القرائية (PIRLS 2016)»؛
  - مشروع برنامج العمل الخاص بالهيئة الوطنية للتقييم لسنة 2019.
- كما تدارس وبت في جاهزية المشاريع التالية، قبل رفعها إلى الجمعية العامة:
  - مشروع تقرير عن «مدرسة العدالة الاجتماعية، مساهمة في التفكير في النموذج التنموي»؛
  - مشروع تقرير عن «مهن التربية والتكوين والبحث»؛
  - مشروع تقرير عن ‹الحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة»؛
  - مشروع تقرير عن «التكوين المهني، الرهانات ومفاتيح التغيير»؛
  - مشروع تقرير عن «جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ «؛
  - مشروع التقرير السنوي عن حصيلة عمل المجلس وآفاقه برسم سنة 2017؛
  - مقترح إنجاز تقرير موضوعاتي كل سنتين مرافق للتقرير السنوي؛
  - مشروع برنامج عمل المجلس لسنة 2018؛
  - الحساب الإداري لسنة 2017؛
  - مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2019:
  - حصيلة تنفيذ ميزانية المجلس لسنة 2018 إلى غاية 15 دجنبر من نفس السنة.
- تدارس واعتماد المحددات المرجعية لدراسة المواضيع الموكول معالجتها إلى لجان المجلس:
  - «التمييز الإيجابي لفائدة التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص»؛ (لجنة التربية والتكوين للجميع والولوجية)؛
  - «مقومات التدبير الجيد للتغيير في منظومة التربية والتكوين»؛ (لجنة حكامة منظومة التربية والتكوين)؛
  - «الإطار المرجعي لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج»؛ (لجنة المناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية)؛

- «مهن التدريس والتكوين والتأطير والبحث»؛ (لجنة مهن التعليم والتكوين والتدبير)؛
- «إصلاح التعليم العالي»؛ (لجنة البحث العلمي والتقني والابتكار)؛
- «الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية». (لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها).

3. اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة

أ- اللجان الست الدائمة:

- عقدت اللجان الدائمة مجتمعة ما مجموعه 122 اجتماعا، بما يعادل 488 ساعة اشتغال كمعدل:
  - لجنة التربية والتكوين للجميع والولوجية: 17 اجتماعا (68 ساعة اشتغال كمعدل)؛
  - لجنة حكامة منظومة التربية والتكوين: 24 اجتماعا (96 ساعة اشتغال كمعدل)؛
  - لجنة المناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية: 22 اجتماعا (88 ساعة اشتغال كمعدل)؛
  - لجنة مهن التعليم والتكوين والتدبير: 24 اجتماعا (96 ساعة اشتغال كمعدل)؛
  - لجنة البحث العلمي والتقني والابتكار: 12 اجتماعا (48 ساعة اشتغال كمعدل)؛
  - لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها: 23 اجتماعا (92 ساعة اشتغال كمعدل).
- انكبت خلال هذه السنة اللجان الدائمة، كل من زاوية اختصاصها، وبرنامج عملها، على المشاريع التالية:

1. إعداد مشروع «التعليم الأولي أساس المدرسة المغربية الجديدة» من قبل اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية:
   - تم إصدار رأي المجلس حول «التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة» (فبراير 2018)، واعتماد اللجنة للتقرير المصاحب له. (الرأي سبق أن صادقت عليه الجمعية العامة في الدورة 12 -يوليوز 2017)؛
   - كما تم تنظيم لقاء تواصلي، في فبراير 2018، مع الصحافة ومع الفاعلين حول مضمون هذا الرأي.
2. مشروع « التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية:
   - الشروع في تعميق الدراسة والبحث في هذا الموضوع، من خلال تنظيم سبع جلسات استماع مع فاعلين وأساتذة باحثين بهدف تبادل الرأي وتعميق التفكير في مختلف مداخل معالجة التفاوتات والفوارق في ولوج التربية والتكوين.
3. إعداد مشروع تقرير« الحكامة الترابية لمنظومة التربية والتكوين في أفق الجهوية المتقدمة»، من قبل اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين:
   - إنجاز دراسة مقارنة لتجارب 11 دول: فرنسا، اليابان، اللكسمبرغ، النرويج، إسبانيا، المكسيك، الولايات المتحدة، السويد، المملكة المتحدة، زيلاندا الجديدة؛

- تنظيم ورشة للتفكير حول الشراكة المؤسساتية بين المدرسة والجماعات الترابية (تم استثمار نتائج الورشة وإدراجها في التقرير حول الحكامة الترابية لمنظومة التربية والتكوين في أفق الجهوية المقدمة)؛
- استكمال تقرير عن الحكامة الترابية في أفق الجهوية المتقدمة، والبت في جاهزيته من قبل مكتب المجلس؛
- تمت المصادقة على هذا التقرير خلال الدورة الرابعة عشرة للمجلس التي انعقدت يومي 16 و17 يوليوز 2018.

4. مشروع تقرير عن «مقومات ريادة التغيير والتدبير الجيد لمنظومة التربية والتكوين» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين:
   - إعداد المحددات المرجعية للدراسة، ومباشرة الاشتغال على هذا المشروع؛
   - إعداد الورقة المنهجية لإنجاز الدراسة من طرف خبرة داخلية، وتدارسها واعتمادها من قبل اللجنة.
5. مشروع تقرير عن «الإطار المرجعي لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية:
   - عقد جلسة استماع في موضوع مناهج الباكالوريا الدولية؛
   - إنجاز دراسة مقارنة حول «الأطر المرجعية لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج» شملت كلاًّ من مصر، الأردن، الصين، الشيلي، هولندا، فرنسا، إنجلترا، اسكتلندا، فنلندا والكيبك (كندا)؛
   - إطلاق الشطر الأول من دراسة ميدانية حول «تمثلات الفاعلين التربويين لتقييم ومراجعة مناهج وبرامج التعليم المدرسي».
6. مشروع رأي حول «تعليم الأطفال في وضعية إعاقة»، المُعدِّ من قبل اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية:
   - عقد جلسات استماع في مجال «تعليم الأطفال في وضعية إعاقة»؛
   - تنظيم ورشة تشاورية مع فعاليات المجتمع المدني الفاعلة في مجال «تعليم الأطفال في وضعية إعاقة»؛
   - الشروع في التحضيرات المنهجية لصياغة مشروع رأي اقتراحي في هذا الموضوع.
7. إعداد مشروع تقرير موضوعاتي عن «مهن التدريس والتكوين والبحث: المكتسبات، الاختلالات، آفاق التطوير والتجديد»، من قبل اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير:
   - تنظيم 16 جلسة استماع لتعميق التشخيص حول واقع التكوين الأساس والتأهيل المهني والتكوين المستمر والبحث التربوي مع مسؤولين وفاعلين وكذا مع عينات من الفاعلين التربويين حول الممارسة المهنية؛
   - إنجاز دراسة مقارنة حول «مهن التدريس والتكوين والبحث» في ستة بلدان: فلندا، ألمانيا، الأردن، تونس، كندا وماليزيا.

8. مشروع «التعليم العالي: أي تصور وأية آفاق»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار:

- إنجاز دراسة من قبل خبرة خارجية متخصصة حول واقع التعليم العالي الجامعي بمؤسسات الاستقطاب المفتوح بالمغرب: المكتسبات؛ التحديات؛ واقتراحات وسبل إصلاحه؛
- شروع اللجنة في صياغة تقريرها عن إصلاح التعليم العالي بالمغرب بتعاون مع الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس.

9. إعداد مشروع تقرير عن «جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، فاعل أساس في النهوض المستمر بالشأن التربوي»، من قبل اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها:

- استثمار نتائج الدراسة الميدانية المنجزة من قبل خبرة خارجية في الموضوع، وكذلك نتائج جلسات الاستماع؛
- إنجاز مشروع تقرير تم عرضه على مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 شتنبر 2018، حيث أوصى هذا الأخير بتضمينه نتائج البحث الميداني الذي تنجزه الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس. (نتائج هذا البحث ستكون جاهزة في مارس 2019).

10. مشروع تقرير عن «الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها:

- إنجاز الأعمال التالية من قبل خبرة خارجية متخصصة، وتدارس نتائجها من قبل اللجنة:
  - دراسة وثائقية حول الوظيفية الثقافية للمدرسة في الأدبيات والمرجعيات الرسمية ذات الصلة؛
  - دراسة ميدانية تشخيصية لواقع اضطلاع المدرسة المغربية بوظيفتها الثقافية؛
  - دراسة مقارنة حول الوظيفة الثقافية للمدرسة في بعض النماذج الدولية: الكيبيك، الأردن، السينغال، فرنسا؛
- إطلاق المرحلة الثالثة من هذه الدراسة، المتعلقة بتعميق التفكير في التوصيات والاقتراحات.

ب- مجموعات العمل الخاصة:

- عقدت العمل الخاصة الثلاث لدى المجلس، طيلة سنة 2018، ما مجموعه، 29 اجتماعا، بما يعادل 116 ساعة اشتغال.
- انكبت كل مجموعة على مواصلة أشغالها التحضيرية، المتعلقة بالمشروع التي عُهِد إليها بإعداده، كما يلي:

■ **مشروع تقرير مجموعة العمل الخاصة بالتكوين المهني:**

- استكملت هذه المجموعة خلال سنة 2018، تقريرها عن « التكوين المهني الأساس: مفاتيح من أجل إعادة البناء»، استنادا إلى الأعمال التحضيرية التالية:

- أوراق العمل الداخلية؛
- استماعات إلى الفاعلين العموميين والخواص في هذا المجال؛
- دراسة مقارنة لتجارب لستة بلدان ذات تجارب رائدة في هذا المجال: ألمانيا؛ كندا؛ البرازيل؛ إنجلترا؛ كوريا الجنوبية؛ الصين؛
- نتائج مداولات مكتب المجلس في هذا الموضوع.

- وقد حظي هذا التقرير بالمصادقة من قبل الجمعية العامة، في الدورة 15 المنعقدة في 14 و15 يناير 2019.

■ **مشروع الرأي ومشروع التقرير المصاحب له عن «التعليم والتكوين الخاصين في المغرب»، الجاري إعدادهما من قبل مجموعة العمل الخاصة بالتعليم والتكوين الخاصين:**

- واصلت مجموعة العمل أشغالها، من خلال:

- تدارس أوراق عمل داخلية موضوعاتية: التعليم المدرسي الخاص؛ التكوين المهني الخاص؛ التعليم العالي الخاص؛
- العروض الموضوعاتية؛
- الاستماعات للفاعلين المعنيين بالتعليم والتكوين الخاصين؛
- الدراسات المقارنة لبعض التجارب الدولي.

- كما شرعت في التحضير لعملية صياغة مشروع الرأي الاقتراحي.

■ **مشروع تقرير عن «التعليم الديني بالمغرب»، الجاري إعداده من قبل مجموعة العمل الخاصة بالتعليم الديني:**

- واصلت هذه المجموعة سنة 2018 أشغالها من أجل إنجاز مشروع تقريرها:

- إنجاز دراسة (خبرة خارجية) حول التعليم الديني بالمغرب؛
- دراسة مقارنة لتجارب 6 بلدان: فنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة؛
- إعداد مسودة تقرير عن: «التعليم الديني بالمغرب، الإكراهات والتحديات ورؤية المستقبل». هذا المشروع في طور التعميق والإغناء، قبل اعتماده من قبل مجموعة العمل الخاصة.

المنظومة المعلوماتية

خلال سنة 2018، بالإضافة إلى إنجاز البنية التحتية المعلوماتية، تم استكمال تطوير جميع مكونات مركز المعطيات الخاص بالمجلس (Infocentre) وهي:

- بنك المعطيات والمعلومات؛
- منصة موحدة لمعالجة المعطيات حسب احتياجات الهيئة الوطنية للتقييم وقطب الدراسات والبحث لدى المجلس؛
- منصة معلوماتية لتبادل المعطيات مع شركاء المجلس.

من جهة أخرى، وفي إطار الدعم المعلوماتي لبنيات المجلس وهيئاته، تم إطلاق الفضاء الرقمي للعمل الداخلي.

التوثيق والنشر والترجمة

1. تنمية المجموعات الوثائقية

واصل المجلس خلال سنة 2018 إرساء متن وثائقي ورقي وإلكتروني، متعدد الوسائط، متخصص في مجالات اشتغال المجلس. بلغ الرصيد الوثائقي للمجلس إلى حدود نهاية 2018 ما يفوق 5000 وثيقة بالعربية والفرنسية والانجليزية، مسجلا نسبة تطور تناهز 13.5%، حيث تم اقتناء 611 وثيقة خلال سنة 2018. أما بالنسبة للموارد الرقمية، فقد عمل المجلس على الاشتراك في مكتبات رقمية للدوريات، والنصوص القانونية، والإصدارات الجامعية والعلمية.

2. إطلاق مشروع الاسهام في التأسيس لذاكرة وثائقية للمدرسة المغربية

يروم هذا المشروع، الإسهام في التأسيس لذاكرة وثائقية للمدرسة المغربية، وذلك انطلاقا من الوعي:

- بمحدودية التراكم الوثائقي في ميادين التربية والتكوين؛
- بصعوبة توثيق إصلاحات المنظومة التربوية واستخلاص الدروس من التجارب السابقة في غياب هذه «الذاكرة الوثائقية».

ويهدف المشروع إلى:

- تجميع واستثمار الوثائق المتعلقة بتاريخ التربية والتكوين بالمغرب، والتي من شأنها الإفادة في تنوير الخيارات السابقة والحالية المؤسِّسة للسياسة العمومية للتربية والتعليم: مخططات إصلاحية؛ تقارير؛ توجهات تربوية؛ أدوات بيداغوجية؛ كتب مدرسية؛ نصوص تشريعية؛ مذكرات وزارية...
- دعم البحث في ميدان التربية والتكوين والبحث العلمي، عبر وضع المتن الذي تم تجميعه رهن إشارة الفاعلين المعنيين، والباحثين والمهتمين، والشركاء.
- التحسيس بأهمية المحافظة على هذه الذاكرة الوثائقية وتنميتها.

تم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع في أواخر سنة 2018، وتهم وضع قاعدة معطيات بيبليوغرافية للنصوص «المؤسِّسة» للاستراتيجية التربوية الوطنية وكذلك الوثائق ذات القيمة، التي تقدم معطيات ومعلومات عن المدرسة المغربية، والتي تم إنتاجها خلال الفترة الممتدة من بداية القرن العشرين إلى اليوم.

3. النشر والترجمة

فضلا عن التقرير السنوي برسم 2017، أصدر المجلس خلال سنة 2018 الأعمال التالية:

1.3. الأعمال الاقتراحية والاستشارية

- تقرير رقم 2018/3 حول «الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث العلمي».
- تقرير: «مدرسة العدالة الاجتماعية: إسهام في التفكير حول النموذج التنموي».

2.3. الأعمال التقييمية

- نتائج التلامذة في الرياضيات والعلوم ضمن سياق دولي.
- التعليم العالي بالمغرب.
- أشغال الندوة الدولية حول تقييم البحث العلمي: الرهانات والمنهجيات والأدوات.
- الأطلس الترابي للتعليم الخاص.

تدبير الموارد البشرية والإدارية والمالية

1. الموارد البشرية والبنية الإدارية

يحرص المجلس على ضمان حقوق العاملين به، وعلى أدائهم التام لواجباتهم المهنية، وتكوينهم المستمر، وتعزيز قدراتهم التدبيرية والمهنية. وتتميز بنيته الإدارية بقدر كبير من المناصفة، حيث بلغت نسبة المناصفة سنة 2018 42% مقارنة مع سنة 2017، حيث كانت تبلغ 40 % إلى جانب ذلك، يستفيد المجلس في أعماله من إمكانات وطاقات من الشباب، بنسبة تبلغ 56 % من إجمالي عدد موظفاته وموظفيه.

وبالنظر لنوعية الأعمال التي تنجزها هيئات المجلس، والتي تتطلب كفاءات عليا من تخصصات متنوعة، تتولى أعمال التدبير والتقييم والدراسة والبحث والتحليل، فإن نسبة التأطير من هذه الكفاءات العليا، بلغت 82 % سنة 2018، مقارنة مع سنة 2017 حيث كانت تبلغ 79 % من مجموع أعداد الموظفين موزعة كالتالي:

الفئة	العدد سنة 2017	العدد سنة 2018
أعوان التنفيذ وأعوان الإشراف	21	19
الأطر والأطر العليا	78	87
المجموع	**99**	**106**

من جهة أخرى، ينسجم التدبير المالي للمجلس مع طبيعة عمله وأهدافه، ويوجه مجهوده المالي واستثمار موارده المالية لدعم أعمال هيئاته وإنتاجاته التقييمية والاقتراحية والعلمية والتواصلية والتوثيقية.

الهرم العمري لأطر وموظفي المجلس

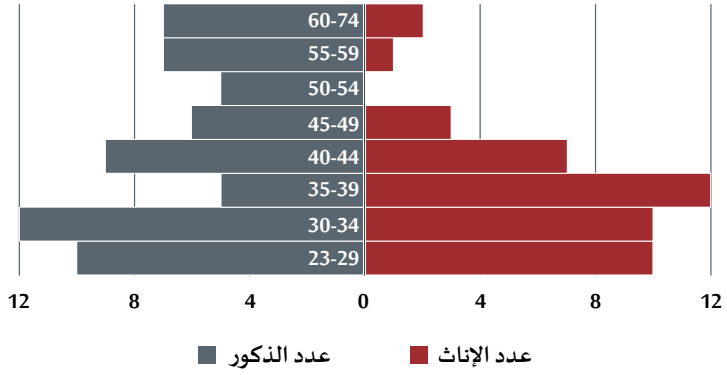

سعيا إلى تحسين الاستجابة لحاجات اشتغال هيئات المجلس، واصلت هذه المؤسسة خلال سنة 2018، تعزيز إمكانها البشري، وتطوير آليات تدبير مواردها المادية والمالية.

2. الأعمال والعمليات المنجزة على مستوى تدبير الموارد البشرية

- تعزيز بنيات المجلس بكفاءات في مختلف التخصصات والخبرات؛
- إعادة صياغة النظام الأساسي، وذلك بتوضيح أحكامه وبنوده اعتمادا على قرارات ومذكرات داخلية.
- تسوية الأوضاع الإدارية لموظفات وموظفي المجلس لسنتي 2016 و2017؛
- تقدير الخبرات المهنية لموظفات وموظفي المجلس؛
- الشروع في إعداد دليل المساطر الإدارية وإدارة الموارد البشرية؛
- إبرام اتفاقية مع شركة متخصصة في التغذية الجماعية لفائدة الموظفين.

3. الأعمال والعمليات المنجزة على مستوى تدبير الموارد المادية والمالية

- إعداد دليل للمساطر الإدارية والمالية لتحسين وسائل الحكامة الداخلية للمجلس؛
- تصفية الصفقات المتعلقة بالدراسات وأشغال البناء ومعدات المجلس؛
- تحيين نظام المعلومات المتعلق بتسيير الميزانية وتدبير المحاسبة والمشتريات؛
- وضع محاسبة عامة وتحليلية؛
- تتبع صيانة المعدات التقنية للمجلس بعد انتهاء مدة الضمان المتعلقة بالصفقات؛
- إنجاز عملية وهْب المجلس لأثاثه القديم؛
- تجهيز الفضاء الخاص بالتغذية خلال انعقاد أشغال المجلس.